د. عبد العظيم رمضان

مصر
والحرب العالمية الثانية

مصر والحرب العالمية الثانية

(معركة تجنيب مصر ويلات الحرب)

بقلم : د . عبدالعظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٨

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذه الصفحة الغامضة من تاريخ مصر في أثناء الحرب العالمية الثانية، بالاعتماد على المصادر الإنجليزية والمصادر المصرية، وهي عن فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب، التي كان لها أثر كبير في مصير البلاد.

لم تكن فكرة وقوف مصر على الحياد في الحرب العالمية الثانية تخطر ببال أحد ممن وقعوا معاهدة ١٩٣٦م، لا من الجانب المصرى ولا من الجانب البريطاني، لأن اشتراك مصر في الحرب مع بريطانيا، كان هو الثمن الذى دفعته مصر لإنهاء الاحتلال البريطاني لأرضها، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة، ومساعدتها على إنهاء الامتيازات الأجنبية التي كانت تقيد حريتها التشريعية.

وكانت مصر من جانبها مستعدة لدفع هذا الثمن، فقد كان من مصلحتها المساعدة على دحر الخطر الفاشي الذى يهدد العالم الليبرالي

(الحر)، ويهدد الشعوب الواقعة تحت الاستعمار القديم باستعمار جديد أشد فتكا، لقيامه على أساس التفرقة العنصرية وسيادة العنصر الآرى.

وفى الوقت نفسه كانت مصر تخشى من اندلاع نيران الحرب على أرضها من قبل تنظيم علاقاتها ببريطانيا. فتتعرض لما تعرضت له فى الحرب العالمية الأولى من استغلال مواردها، وسوق أبنائها إلى ميدان القتال، واستخدام ثكناتها وموانيها ومطاراتها، قهرا وغلابا وقوة واغتصابا.

ومن ثم، كانت مصر تطالب بعقد معاهدة مع بريطانيا «تجعل مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها، وتتولاه بنفسها»، عندما تصبح أرض مصر ميدان حرب بين بريطانيا وإيطاليا، وأن ترتبط بريطانيا بمحالفة تقدم فيها لها جميع التسهيلات اللازمة، بما فيها استخدام الموانى والمطارات والمواصلات المصرية عند قيام حالة الحرب وحالة خطر الحرب، وقيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها. وفى حالة اشتباك بريطانيا أو مصر فى حرب، يقوم الطرف الآخر بالنجدة، بصفته حليفا.

على هذا النحو فإن فكرة دفاع مصر عن حدودها وأرضها، ومسئوليتها عن هذا الدفاع، كانت فكرة مسلما بها من جميع الأطراف التى وقعت معاهدة ١٩٣٦م، ولم تكن فكرة حياد مصر مطروحة بحال.

على أن المتغيرات الداخلية السياسية والاجتماعية فى مصر، المتمثلة فى صعود ملك ذى ميول محورية إلى العرش، واعتماده على حاشية إيطالية، ومساعدين ذوى ميول محورية أيضا مثل: على ماهر باشا وإسماعيل صدقى باشا، ووجود جالية إيطالية ضخمة فى مصر، وعجز بريطانيا عن إثبات انتمائها

للعالم الحر أمام الشعب المصرى بمساندتها حكم القصر الأوتوقراطى، ضد الحكم الديموقراطى لحزب الوفد. ومساندتها ليهود فلسطين ضد العرب المسلمين ـ كل ذلك ساعد على نمو اتجاه فى مصر، يرى أن مصر لا مصلحة لها فى حرب تقع بين إنجلترا وبين كل من ألمانيا وإيطاليا، وليست لها أية مصلحة أيضا فى استعداء قوى المحور ـ وهو اتجاه اشتدت قوته مع الانتصارات الأولى التى حققتها قوى المحور فى الحرب، وبلغت ذروتها بسقوط فرنسا المدوى تحت أقدام ألمانيا. وكل ذلك ولد فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب، التى بدأت أولا بتجنب الحرب الهجومية ضد ألمانيا، وانتهت بتجنب الحرب الدفاعية ضد إيطاليا.

ولكن ذلك تم عبر صراع سياسى هائل اشتركت فيه جميع الأطراف. وهذا الصراع هو محور هذه الدراسة التى آمل أن يجد فيها القارئ ما ينشد من فائدة ومتعة.

د. عبدالعظيم رمضان

الهرم فى ١٦/٥/١٩٩٧م

الفصل الأول

دعوة الحياد فى مصر
قبل الحرب العالمية الثانية

(١)

النشاط الفاشى للجالية الإيطالية قبل الحرب*

على الرغم من أن التـاريخ المصرى شديد الخـصـوبة، إلا أنه حـافل بالأخطاء الشائعة التى دخلت فى وهم الناس فى مقام الحقائق الثابتة. وربما كان أحد أكبر مهام المؤرخ تصحيح هذه الأخطاء، وتعريف الجماهير بتاريخها خاليا من الشوائب والأباطيل.

وربما كانت الدراسة التى قدمناها على صفحات جريدة «الوفد» الغراء عن قرار تأميم قناة السويس تحت عنوان: «الحقيقة التاريخية حول ناصر ٥٦» بمناسبة الفيلم الذى ظهر عنه بهذا الاسم، أنموذجا لما ينبغى أن يعرفه الشعب عن تاريخ هذا الحدث التاريخى الهائل، بعيدا عن التزويق والدعاية.

* الوفد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥م.

ومواصلة لهذا الجهد فإننا نعالج في هذه الدراسة أكبر الأخطاء الشائعة عن موقف مصر من الحرب العالمية الثانية، وهي المتعلقة بفكرة تجنيب مصر ويلات الحرب التي اتبعتها مصر في ذلك الحين.

فقد درجت كتب التاريخ ومذكرات كثير من السياسيين الذين كتبوا عن هذه الحرب على نسبة هذه الفكرة إلى علي ماهر باشا، رئيس الحكومة المصرية عند قيام الحرب العالمية الثانية، وكان ما أصل هذا اليقين هو ما عمدت إليه بريطانيا من طرد علي ماهر باشا من الحكم في ٢٧ يونية ١٩٤٠م، أي بعد أقل من عام على توليه منصبه. فما هي الحقيقة التاريخية في هذه القضية؟

حتى يتسنى للقارئ متابعة هذا العرض فإن العلاقات بين مصر وبريطانيا عند قيام الحرب العالمية الثانية كانت تحكمها معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التي أبرمت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦م. وكانت هذه المعاهدة قد أنهت الاحتلال البريطاني لمصر بواسطة القوات البريطانية، واعترفت فيه الحكومة البريطانية بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأقامت محالفة بين مصر وبريطانيا الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما.

وفي اطار هذه المحالفة، فإنه في حالة اشتباك أحد الطرفين ـ مصر أو بريطانيا ـ في حرب، يلزم أن يقوم الطرف الآخر بنجدته بصفته حليفا، على أن تنحصر معاونة مصر، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، في أن تقدم إلى بريطانيا «داخل حدود الأراضي المصرية»، جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها، بما في ذلك استخدام

موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها، وتتخذ الحكومة المصرية جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية ـ بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء ـ لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة.

كذلك اشترطت المعاهدة ألا تتخذ مصر في علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، وألا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة.

وفي الوقت نفسه فإنه في إطار هذه المحالفة أصبح من حق بريطانيا أن تحتفظ في الأراضي المصرية بجوار القناة، في مواضع حددتها المعاهدة، بقوات بريطانية تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة. وتظل هذه القوات البريطانية في مصر إلى أن يتفق الطرفان على أن الجيش المصرى قد أصبح في حالة يستطيع معها بمفرده أن يكفل حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة.

وقد حددت المعاهدة ثلاثة أعوام لانتقال القوات البريطانية المنتشرة في أرجاء القطر إلى القناة، أما القوات المرابطة في الاسكندرية فتنتقل بعد ثماني سنوات. ولكن هذا الانتقال مشروط ببناء مصر الثكنات اللازمة لهذه القوات البريطانية على نفقتها الخاصة، مع مساهمة الحكومة البريطانية بربع التكاليف، كما تنشئ الحكومة المصرية الطرق اللازمة.

كان مفروضا أن تقوم حكومة الوفد بتنفيذ شروط هذه المعاهدة والمحالفة، باعتبار الوفد صاحب الأغلبية الشعبية الساحقة، فتمضي الأمور في اطارها الطبيعي كما هو الحال في أي بلد ليبرالي، وتختفي الأوضاع السياسية التي

مكنت القصر في عهد الاحتلال من الاعتداء على الحياة الدستورية بتشجيع من دار المندوب السامي.

على أن الأمور اتخذت مسارا آخر عندما أخذ فاروق الصبي، تحت تأثير على ماهر باشا، في مناوأة حكومة الوفد والتدخل في أمور الحكم والاعتداء على الدستور، كما قام بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي، وهو عدو الوفد اللدود، الأمر الذي أشعر مصطفى النحاس زعيم الوفد بخطر هذا الملك على حياة مصر الدستورية، فأراد خلعه في عام ١٩٣٧م، ولكن بريطانيا لم تجد لديها من المصالح ما تدعم به هذه الرغبة، وآثرت ترك عناصر الحياة السياسية المصرية يهدم بعضها البعض، حتى تفلت من تنفيذ قيود المعاهدة. وهو ما تم بالفعل، فتمكن فاروق من إقالة حكومة الأغلبية، وتعيين حكومة أقلية برياسة محمد محمود باشا في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، وبذلك انهارت الحياة الدستورية في مصر، وانتقل الحكم إلى يد القصر، وكان ذلك بداية الطريق الذي أدى إلى كارثة يوليو ١٩٥٢م!

ففي عهد حكومة محمد محمود باشا بقيت القوات البريطانية منتشرة في جميع أرجاء مصر، بعد أن عطلت الحكومة بناء الثكنات اللازمة لانتقال القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس، فظلت مظاهر الاحتلال قائمة رغم المعاهدة، وحرم الشعب المصري من حكم نفسه بنفسه بعد أن اغتصب فاروق السلطة.

وهو ما استفادت منه بريطانيا في تثبيت أقدامها في مصر، وتحويل المحالفة إلى احتلال في غياب الوفد عن الحكم، وهو الأمين على تنفيذ المعاهدة نصا وروحا. وكان أهم ما استفادته من غياب الوفد عن الحكم هو بقاء جنودها

منتشرة في جميع أنحاء البلاد في مواقعها السابقة على المعاهدة، أي في العباسية، وقصر النيل، والحلمية، والقلعة، ومصطفى باشا، ومصر الجديدة، وحلوان، وأبي قير، وغيرها من المعسكرات والمراكز الحيوية في القاهرة والاسكندرية وما حولها، فتستطيع أن تتحرك منها عند اللزوم للتدخل في الشئون الداخلية المصرية.

على أنه في ذلك الحين كان النفوذ الايطالي يتفشى في القصر الملكي، بحكم الميول الأوتوقراطية لفاروق التي كانت تدفع به إلى الفاشية، وبحكم الحاشية الايطالية لفاروق التي كانت تحيط به إحاطة السوار بالمعصم، وكان على رأسها فيروتشي بك Verucci ، كبير المهندسين بالقصر. وبالاضافة إلى ذلك فقد كان لايطاليا على الدوام صلة خاصة بالقصر، نظرا لايوائها لجده الخديو إسماعيل بعد خلعه، وأيضا ايواء أبيه فؤاد الذى شب في البلاط الملكي الايطالي.

وهو أمر كان يثير قلق السفارة البريطانية، التي كانت تعتقد اعتقادا جازما بأن الحاشية الايطالية في قصر فاروق هي من عناصر المخابرات الايطالية، وأنها مصدر معلومات للمفوضية الايطالية في مصر، وكانت تتابع تحركاتها بعناية، وهو ما يتبدى من خطاب السفير البريطاني السير مايلز لامبسون Lampson إلى وزير خارجيته في يوم ٣ فبراير ١٩٣٩م، حيث يقول:

«هناك تقارير بأن الملك فاروق كثيرا ما يصطحب معه، خصوصا في نزهاته الليلية بحثا عن المتعة، جماعة تتكون من حلاق ايطالي ومدرب ايطالي ومدلك ايطالي وكهربائي ايطالي. ويشك في أن فتاة ايطالية تعمل بأحد

المحلات كانت تقوم بتسلية جلالته في فترة نفاس الملكة فريدة! وقد أضافت عودة فيرونشي بك إلى العمل عنصرا آخر غير مرغوب فيه إلى هذه العصابة الإيطالية في القصر. ومن الواضح أن المفوضية الإيطالية ووكالات الدعاية تستخدم بالضرورة هذه العناصر الايطالية كمصادر للمعلومات وأدوات للايحاء والاستمالة».

كانت خشية السفارة البريطانية من هذه الجماعة الايطالية منشؤها ما أخذت تروج له من فكرة ضرورة وقوف مصر على الحياد عند قيام حرب لا تتصل بالمصالح المصرية بشكل مباشر، وهو ما أخذ يدعو إليه صراحة إسماعيل صدقي باشا الذى كان على علاقة طيبة مع فاروق. وكانت السفارة البريطانية ترى أن ما ينطبق على صدقي باشا ينطبق على معسكر على ماهر باشا، وأن على ماهر باشا هو الذى يشجع فاروق فى هذا المضمار.

وقد كان لخوف السفارة البريطانية فى ذلك الحين ما يبرره. فقد كانت الجالية الايطالية فى مصر تعتبر أكبر جالية بعد الجالية اليونانية، وتعد طابورا خامسا يعمل للدعاية لايطاليا الفاشية، وكان أفرادها منتشرين فى مدن القطر، ولهم منشآت مالية وثقافية ضخمة، منها البنك التجارى الإيطالى، والبنك الإيطالى المصرى، وشركات الادرياتيك، وتريستا للتأمين على الحياة، وغيرها من المشروعات التجارية.

هذا إلى جانب المؤسسات التعليمية الايطالية، مثل المعهد الايطالى، وعدد غير قليل من المدارس الابتدائية والثانوية والصناعية والفنية فى القاهرة والاسكندرية. كما كان العنصر الغالب فى جمعيات الاسعاف فى مصر من العنصر الايطالى.

وإلى جانب هذا كانت هناك بعض الصحف الايطالية فى مصر، مثل: «جورنالى دى أوريتنى» Giornale d'oriente، الواسعة الانتشار، وكانت تظهر لها طبعة فى الإسكندرية تحت عنوان: «المساجيرو»، ثم جريدة روما، ومجلة «ميديتارينو» التى كان نصفها بالايطالية ونصفها بالعربية، وكان هناك جمعية الصداقة المصرية الايطالية، ونادى خريجى المدارس والجامعات الإيطالية.

وكان الإيطاليون قد أنشأوا لهم فى مصر فى ذلك الوقت منظمة قوية للدعاية تعمل تحت رعاية المفوضية الايطالية، التى كان على رأسها الوزير الايطالى المفوض والمبعوث فوق العادة «ماتزولينى» Mazzolini، الذى كان من أركان النظام الفاشى فى ايطاليا منذ ١٩١٩م، حيث كان فى مقدمة الكوادر التى زحفت على روما.

وكانت الغالبية العظمى من الجالية الايطالية فى مصر من أنصار الفاشية، وكثيرا ما شوهد الكونت ماتزولينى فى مدن مصر الكبرى، وهو يستعرض فى قميصه الأسود الشباب الايطالى الفاشى، وهو يردد شعارات الدعاية للامبراطورية الرومانية المقدسة.

على هذا النحو كان الايطاليون يشكلون فى مصر عنصرا شديد الخطر على انجلترا فى الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الثانية، ولم يكن يتمثل خطرهم فى الشارع المصرى بقدر ما كان يتمثل فى القصر الملكى.

(٢)

أحمد حسين
يرفع علم الفاشية فى مصر*

فى مقالنا السابق تحدثنا عن علاقة مصر ببريطانيا فى ضوء معاهدة ١٩٣٦م، وكيف انحرفت هذه العلاقات عن مسارها الطبيعى الذى رسمته المعاهدة عندما أخذ الملك فاروق تحت مشورة على ماهر باشا يصطدم بحكومة مصطفى النحاس على النحو الذى دفع مصطفى النحاس إلى محاولة خلع فاروق فى عام ١٩٣٧م، ولكن وضع بريطانيا فى مصر شل يده عن ذلك، فتمكن فاروق من اقالة حكومة الوفد وفرض حكم الأقلية عن طريق وزارة محمد محمود باشا، فكان فى عهد هذه الحكومة أن دخل تنفيذ المعاهدة فى مسار آخر غير الذى رسمته المعاهدة، فتعطل بناء الثكنات اللازمة لانتقال القوات البريطانية الحليفة إلى منطقة السويس، واستمرت هذه القوات فى

* الوفد ١١ ديسمبر ١٩٩٥م

مواقعها السابقة على المعاهدة حيث تستطيع أن تستخدمها بريطانيا في التدخل في شئون مصر الداخلية إذا اقتضت الظروف، وفي الوقت نفسه أخذ الملك فاروق يتجه بسياسة مصر إلى معسكر الفاشية المتمثل في ايطاليا وألمانيا، بحكم ميوله الأوتوقراطية من جانب وبحكم الحاشية الإيطالية التي كانت تحيط به، وبحكم الصلة الخاصة بين القصر الملكي وايطاليا منذ عهد إسماعيل وفؤاد، التي كانت تدفع السفارة البريطانية في مصر إلى النظر بعين القلق إلى تأثير ذلك على تنفيذ المعاهدة في حالة قيام الحرب بين بريطانيا وإيطاليا.

في ذلك الحين كانت الجالية الإيطالية ـ كما ذكرنا في مقالنا السابق ـ تعتبر أكبر جالية أجنبية في مصر بعد الجالية اليونانية، فقد كان لها منشآتها المالية والتعليمية والثقافية والإعلامية والرياضية الضخمة، بل كان لها تشكيلاتها شبه العسكرية الفاشية، وكثيرا ما شوهد الوزير الإيطالي المفوض في مصر ماتزوليني في مدن مصر الكبرى وهو يستعرض في قميصه الأسود الشباب الايطالي الفاشي قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد كان هذا الوجود الإيطالي الفاشي في مصر ملهما لقيام حركة فاشية في مصر على يد أحمد حسين، الذي أراد تقليد القمصان السوداء للشباب الايطالي في مصر بانشاء قمصانه الخضراء التي يرتديها أنصاره ويقومون باستعراضاتهم شبه العسكرية في شوارع المدن الكبرى في مصر كما كان يفعل الشباب الايطالي الفاشي.

وكان إعجاب أحمد حسين بموسوليني قد دعاه إلى الإعجاب بمحمد محمود باشا عندما ألف في عام ١٩٢٨م حكومة «اليد الحديدية»، فسار في

ركابه، وأخذ يدعوه إلى أن يكون في مصر كموسوليني في إيطاليا! ولما خاب ظنه في قيام محمد محمود باشا بهذا الدور، انتحل هو نفسه الدور، وتوهم أنه يستطيع أن يكون في مصر كما كان موسوليني في إيطاليا، وأعلن أن مبادئه «تشابه مبادئ روما وبرلين»، وان الفاشية فيها الكثير من الإسلام»! فلما تولى محمد محمود باشا الحكم ثانية بعد اقالة حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، انتقل أحمد حسين بولائه إلى على ماهر باشا، الذى أثبت أنه المحرك لفاروق في اقالة حكومة الوفد، وانقلب بذلك على محمد محمود باشا. ثم عاد فانقلب على على ماهر باشا عندما تعين محمد كامل البندارى وكيلا للديوان الملكى، وكان ذا ميول فاشية، فاتخذ من أحمد حُسين ناطقا بلسانه!

وأخذ المد الفاشى في القصر يرتفع في عهده إلى ذروته، الأمر الذى أزعج السفارة البريطانية التى كانت تتوقع قيام حرب عالمية ثانية، فقدمت تبليغا إلى الملك بضرورة طرد فيروتشى بك من القصر الملكى. وفي مقابلة جرت بين السفير البريطانى لامبسون والملك فاروق، واجه لامبسون فاروق قائلا إن «من غير المرغوب فيه أن يحيط أول ملك لمصر المستقلة نفسه بغير مصريين»، فقد كان فاروق ـ على حد قول السفير البريطانى ـ «يخالط الايطاليين غير المرغوب فيهم، والذين يعيشون عالة عليه، بمن فيهم حلاقه وعامله الكهربائى وفيروتشى». ولكن فاروق لم يأبه لتحذير السفير البريطانى، وهو ما فسره السفير لحكومته بأنه «حين يكون الأمر متعلقا بملذات جلالته، فإنه يصبح عنيدا، ومن الواضح أنه يستمتع غاية الاستمتاع في جولاته مع خدمه الايطاليين»!

في الوقت الذى كان فيه المد الفاشي يرتفع في القصر الملكى، ويرفع فيه أحمد حسين علم الفاشية عاليا على جماعة مصر الفتاة، كانت علاقة الإنجليز بالوفد قد ساءت، لما رآه الوفد من دعمهم للحكم الأوتوقراطى للقصر الذى يمكن لهم من استعادة ما خسروه من تدخل في شئون الحكم على يد معاهدة ١٩٣٦م.

ففي رسالة للسفير البريطاني إلى حكومته في ١٢ مايو ١٩٣٩م كتب يقول:

«شن الوفد أخيرا هجوما متعمدا ضد بريطانيا العظمى، يتهمها فيه بأنها أبقت على النظام الحاضر كيما تعيد فرض سلطانها على مصر عن طريق حكومة ضعيفة لا يمكنها مقاومة المطالب البريطانية. بل لقد ذهبت الصحف الوفدية إلى حد أن افترضت أن مصر المحرومة من حقوقها الديموقراطية، ليس لديها ما يغريها على القتال في سبيل الدول الديموقراطية في الحرب القادمة! وقد تبنى النحاس باشا في اجتماع وفدى عقد بالاسكندرية يوم ٥ مايو ١٩٣٩م رسميا وصراحة الحملة التي تقودها صحف الوفد ضد البريطانيين. ويعتبر هذا الموقف من جانب الوفد من سوء الحظ في مرحلة التحول الحالية بصفة خاصة».

«ومن الواضح أن معارضة الوفد اشتراك مصر في الحرب، على أساس أنها حرب تهم بريطانيا ولا تهم مصر، وقدرته على تصويرها على هذا النحو في عين الشعب الجاهل، سوف يعقد أعمالنا وأعمال الحكومة المصرية بدرجة كبيرة في حالة نشوب الحرب».

هذا الكلام للسفير البريطاني لامبسون يوضح أن الوفد هو صاحب فكرة عدم دخول مصر الحرب العالمية الثانية، وهي التي تطورت إلى ما عرف باسم «تجنيب مصر ويلات الحرب»، كما أنه أيضا صاحب فكرة أن الحرب العالمية إنما «تهم بريطانيا ولا تهم مصر»، وهي التي تطورت إلى تعبير أن الحرب «لاناقة لنا فيها ولا جمل» ـ وهو التعبير الذي أطلقه الشيخ مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر في أثناء الحرب. وهو ما يعني أن الشعب المصري كان مهيئا لتلقي هذه الأفكار عندما اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية تنفيذها.

وقد كان الإنجليز يدركون خطورة إثارة هذه الأفكار على يد الوفد بالذات، نظرا لالتفاف الشعب حول الوفد، وقدرته على استرداد ما يخسره على يد الغوغائية التي تعمل في خدمة القصر.

وكانت هذه الغوغائية قد اكتسبت قوة لم تكن لها في عهد فؤاد عندما انقلب على الوفد في عام ١٩٣٧م أكبر عضوين لهما تأثير على الشباب، وهما محمود فهمي النقراشي والدكتور أحمد ماهر، واستطاعا تحريك الطلبة ضد حكومة الوفد لبعض الوقت، ولكن اقالة فاروق للحكومة الوفدية فضحت تضليل النقراشي وأحمد ماهر، واسترد الوفد سريعا سيطرته على الطلبة. وهو ما سجله السفير البريطاني لحكومته في رسالة ٧ نوفمبر ١٩٣٨م، قائلا:

«تشير الانتخابات الأخيرة للاتحاد العام للطلبة إلى انحيازهم التام للوفد.. ويعتبر استرداد الوفد نفوذه بين طلبة الجامعة أمرا جديرا بالملاحظة، فلعلنا نذكر أن سيطرة الأحزاب المعارضة للوفد على الجامعة قد لعبت دورا فعالا في تسهيل اقالة وزارة النحاس باشا في نهاية العام الماضي..

«والحقيقة ـ كما أراها ـ أن الجمهور في مصر لم يتخل ابدا عن وفديته، وعلى الرغم من الحماسة التي تركتها في نفوس الجماهير حفلات تقلد الملك الشاب فاروق العرش، وزواجه، إلا أن هذه الحماسة لم تترك أثرا عميقا في نفوس المصريين بحيث يقضى على الكراهية الدفينة في نفوسهم للأسرة الأجنبية المالكة، ولحكم القصر. وإذا كانت الأحزاب غير الوفدية تضم أكفأ العناصر الإدارية في البلاد، فإنها لا تملك الشعارات الشعبية التي تجذب تأييد الشباب لها، وليس لها سياسات واضحة، كما أن الشعور السائد هو أن الحكومات المكونة من هذه الأحزاب إنما تقوم اعتمادا على القصر. وصحيح أن جماعة «مصر الفتاة» لها برنامج شبه فاشي متعصب معاد للأجانب، ولكن رئيسها أحمد حسين لا يؤخذ مأخذ الجد! فضلا عما هو معروف بوجه عام من أنه صنيعة القصر!

وقد انفجر عداء الوفد للإنجليز عندما سقطت وزارة محمد محمود باشا، وأتيحت بذلك الفرصة لعودة الحياة الدستورية السليمة عن طريق إجراء انتخابات عامة حرة، ولكن الملك فاروق قام بتعيين رئيس ديوانه على ماهر باشا رئيسا للوزارة، بمباركة الإنجليز. ولما كان على ماهر باشا هو عدو الوفد اللدود، وهو الذى كان وراء إقالة حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، فقد اعتبر الوفد تعيينه رئيسا للوزارة بمباركة الإنجليز بمثابة نقض صريح للمعاهدة، ونشأ اتجاه خطير في الوفد نحو عدم الاعتراف بالمحالفة.

فقد كتبت جريدة المصرى تقول: «إذا كانت السياسة الإنجليزية موجهة ضد حرية الشعب المصرى وكيان الشعب المصرى، لدرجة أنه ما أن بدأ

الانقلاب الحالى يتهدم أركانه حتى قام الإنجليز يسندونه ويدعمونه، نقول إذا كانت هذه سياسة الإنجليز وسارت على هذا المنوال، فإننا نقولها كلمة صريحة، هى أنه يخشى من السير فى هذه السياسة ولو خطوة واحدة أمران خطيران: أولا، أن يبدد جو الصفاء والتحالف بين الشعبين، وينتقل شعور الاستياء من عدم تنفيذ المحالفة إلى المحالفة، ثم إلى الحليف. ثانيا، إذا قامت الحرب، وهى الحرب المدمرة الهائلة، فلن يجد الشعب من روحه المعوية دافعا يدفعه إلى الاستبسال والتضحية. وفى هذا الحطر كل الخطر فى الحروب الحديثة التى تتكون فيها الجيوش من الشعوب، وتستمد قوتها من روحها المعنوية. إن خطة الوفد ليست موجهة ضد المعاهدة، إذ من الخبل أن يحارب الوفد عملا من صنعه، بل من مفاخره، ولكنها موجهة ضد اساءة تنفيذ المعاهدة، وإلى تدخل حلفائنا الديموقراطيين ضد الديموقراطية المصرية والاستقلال المصرى».

وقد هدد النحاس باشا الإنجليز فى خطابه الذى ألقاه فى الاسكندرية يوم ١٣ أغسطس ١٩٣٩م قائلا: «بيننا وبينكم معاهدة، فإذا كانت تنفذ حسب نصوصها وعلى قدم الإخلاص والمساواة، فأهلا بها ومرحبا، وإلا فلا كانت محالفة، ولا كانت صداقة إذا كان من ورائها الجوع والعرى والدمار لمصر، والغنم والكسب لكم وحدكم» !

ثم مضى النحاس فى كلامه خطوة أخرى، فهدد المعسكر الديمقراطى كله قائلا: إذا استمر الإنجليز على هذا الارهاق لمصر وفلسطين، وأصرت فرنسا صديقتهم على ما تفعله فى سوريا، فلن يلبثوا أن يجدوا من بلاد الشرق والغرب قوة تتألب عليهم! أيها الإنجليز: إما صداقة وصفاء، وإما جفاء وعداء، فاختاروا لأنفسكم ما تريدون!».

(٣)

إسماعيل صدقي باشا
يدعو إلى حياد مصر*

رأينا فى مقالاتى السابقة كيف أفسد الصراع بين الوفد والقصر العلاقات بين مصر وبريطانيا، عندما أخذ فاروق تحت تأثير على ماهر باشا يصطدم بحكومة الوفد على نحو دفع بمصطفى النحاس إلى محاولة خلع فاروق عن العرش، ووجدت بريطانيا فى هذا الصراع الفرصة للتدخل فى شئون مصر الداخلية عن طريق مساندة الانقلاب الدستورى الذى قام به فاروق بإقالة حكومة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، وتأييد حكومة محمد محمود باشا التى عطلت بناء الثكنات اللازمة لانتقال القوات البريطانية الحليفة إلى منطقة قناة السويس، وأتاحت بذلك للقوات البريطانية فرصة التحرك لمساندة أى تدخل سياسى بالقوة، وهو ما حدث فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢!!

* الوفد ١٩ ديسمبر ١٩٩٥م.

كذلك رأينا كيف ارتفع المد الفاشى فى مصر مع وجود الجالية الايطالية التى كانت تعتبر أكبر جالية أجنبية بعد الجالية اليونانية، وكيف كانت هذه الجالية الإيطالية تمارس أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، ولها تشكيلاتها شبه العسكرية التى ترتدى القميص الأسود وتقوم باستعراضاتها فى شوارع القاهرة والمدن الكبرى وعلى رأسها وزير ايطاليا المفوض ماتزولينى. وكيف ألهمت هذه التشكيلات شبه العسكرية أحمد حسين تشكيل قمصانه الخضر والقيام باستعراضات مثيلة، ومحاولة تنصيب نفسه كموسولينى آخر فى مصر، واستخدام هذه التشكيلات فى الصراع السياسى ضد الوفد لخدمة القصر.

كذلك رأينا كيف كان المد الفاشى يرتفع فى القصر الملكى بسبب الحاشية الايطالية التى تحيط بفاروق، والعلاقات التاريخية التى تربط القصر الملكى فى مصر بايطاليا، وميول فاروق الأوتوقراطية، وكيف أثر ذلك على العلاقات بين السفارة البريطانية وسفيرها لامبسون (اللورد كليرن فيما بعد) وفاروق، فى الوقت الذى كانت فيه العلاقات تسوء مع الوفد لما رآه من دعم بريطانيا للحكم الاوتوقراطى فى مصر، ثم بلغت هذه العلاقات ذروة التدهور عندما سقطت حكومة محمد محمود باشا على مشارف الحرب العالمية الثانية، وسنحت فرصة عودة الحياة الدستورية عن طريق اجراء انتخابات عامة حرة، ولكن الوفد فوجئ بتعيين على ماهر باشا عدوه اللدود رئيسا للوزارة الجديدة، بمباركة الإنجليز، فكان ذلك ما دعا مصطفى النحاس إلى تهديد المعسكر الديموقراطى كله فى كلمته التى ألقاها فى الإسكندرية يوم ١٣ أغسطس ١٩٣٩م بقوله: «إذا استمر الإنجليز على هذا الارهاق لمصر وفلسطين، وأصرت

فرنسا صديقتهم على ما تفعله في سوريا، فلن يلبثوا أن يجدوا من بلاد الشرق والغرب قوة تتألب عليهم».

على هذا النحو كانت فكرة حياد مصر فى الحرب العالمية الثانية تتردد بقوة قبل قيام الحرب. ولم تكن تتردد من جانب واحد من القوى المتصارعة الداخلية، بل كانت تتردد من جانب كل من الوفد والقصر.

ففى ديسمبر ١٩٣٨م، بعد الأزمة العالمية فى سبتمبر ١٩٣٨م، ألقى إسماعيل صدقى باشا، القريب الصلة بالقصر، خطابا في مجلس النواب، وصف فيه الخصومات الناشئة بين الدول الكبرى بأنها «بعيدة عن شئوننا ومصالحنا. وأبرز أن المعاهدة لا تلزم مصر بالاشتراك في حرب تدخل إنجلترا غمارها، وأن ما فرضته على مصر من تسليم مرافقها، بمجرد حدوث خلافات دولية تفضى إلى خطر قطع العلاقات، سوف يعرض مصر بداهة للعدوان عليها من الدولة التي تدخل انجلترا فى خصومتها. ولذلك كان من رأيه وجوب عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا لتأمين البلاد من أى عدوان.

وعلاقة إسماعيل صدقى باشا بإيطاليا وثيقة منذ تنازل لها ـ أثناء احتلالها لليبيا ـ عن واحة جغبوب المهمة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥م. وقد احتجت جميع الأحزاب المصرية على هذه الاتفاقية، وأعلنت بطلانها لمخالفتها لنص المادة الأولى من الدستور التى تنص على أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شئ منه، وأعلنت أن الوزراء الذين وقعوا الاتفاقية ارتكبوا جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلى للطليان عن جغبوب.

وعلى الرغم من أن البرلمان المصرى امتنع طيلة سنوات ١٩٢٦م و١٩٢٧م و١٩٢٨م و١٩٣٠م عن إبرام هذه الاتفاقية، فإن برلمان إسماعيل صدقى وحده أقر اتفاقية جغبوب فى يونية سنة ١٩٣٢م!

ومن هنا كانت مطالبته بعقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وايطاليا منسجمة مع علاقته بايطاليا.

كذلك أخذت تظهر فى الصحف المصرية فى تلك الفترة تصريحات عن تعديل المادة السابعة من المعاهدة، التى تلزم مصر بتقديم جميع التسهيلات لبريطانيا عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها؛ بما فى ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية.

وفى الوقت نفسه كان موقف بريطانيا فى القضية الفلسطينية يزود الدعاية الفاشية فى مصر بالأسباب التى تبث بها الكراهية لبريطانيا بين الشعب المصرى، وتعزز فكرة الحياد فى الحرب عند قيامها.

كل ذلك كان يبعث الخوف فى السفارة البريطانية من امتناع مصر عن تنفيذ التزاماتها فى حالة قيام حرب، وهو ما سجله السفير البريطانى لامبسون فى رسالة سرية إلى حكومته فى ١٦ يناير ١٩٣٩م. فقد كتب يقول:

«فيما يختص بالتزامات مصر فى حالة الحرب، فإن الاحتمالات غير مؤكدة، فموقف القصر غامض، ويبدو أن هناك مؤثرات قوية ـ وطنية وأجنبية ـ تعمل لاقناع الملك بالخطر الذى ينجم عن التزامات مصر الحربية كما نصت عليها المعاهدة.

«وفى الحقيقة فإن أخشى ما نخشاه هو أن يتمكن عملاء ايطاليا وألمانيا، من خلال عملائهم داخل القصر وخارجه، من التأثير على الملك فاروق للاستجابة لما يريده محور روما ـ برلين، من حياد مصر فى الحرب التى تنشب. فمع أن الملك، فى لقاءاتى الأخيرة معه، قد سلم بأن الوقت الراهن ليس هو الوقت المناسب لتعديل المعاهدة، فإن لغته قد دلت على أن التعديل النهائى ربما يكون دائرا بذهنه!

«وليس هناك أدنى شك فى أن الدعاية الألمانية الايطالية تفعل فعلها فى اذكاء الشعور بين المصريين جميعا ـ سواء كانوا من الطبقات العليا أو الدنيا ـ بأن مصر ينبغى أن تتجنب الانسياق إلى الحروب التى تخوضها انجلترا، إذا كانت هذه الحروب لا تمس مصالح مصر بطريقة مباشرة.

«ولكن نجاح هذه الفكرة سوف يعتمد بدرجة كبيرة على ما إذا كان فى مقدورنا استرجاع هيبتنا السابقة وقوتنا فى الشرقين الأدنى والأوسط. ذلك أنه إذا رأت مصر أن بريطانيا العظمى على درجة من القوة تكفى لحمايتها من أعمال التدمير العسكرية والجوية، فسوف يقل الكلام بدون شك عن حياد مصر. فإذا لم نتمكن من اثارة هذا الشعور عن طريق توسعنا فى التسليح، واستعادة صداقة العالم العربى المجاور لمصر، فمن الواضح أن مصر سوف تسعى ـ إن عاجلا أو آجلا ـ إلى الحصول على موافقتنا على تحدى التزاماتها الحربية التى تفرضها المعاهدة الإنجليزية المصرية.

«أما الموضوع الدولى الآخر الذى يعمل باستمرار على تعقيد العلاقات الإنجليزية المصرية، فهو مسألة فلسطين. فمصر تطمع فى استغلال استقلالها،

الذى حصلت عليه أخيرا بالمعاهدة، فى القيام بدور قيادى فى الشرقين الأدنى والأوسط.

«وفى الوقت نفسه فان مطامع الملكية فى الخلافة، تجعل من تقديم العون المصرى لأية قضية إسلامية، سواء كانت داخل الحدود المصرية أو خارجها، أمرا حتميا.

«فمن مظاهر هذا الاتجاه ازدياد الجمعيات الإسلامية ذات البرامج الإسلامية الرجعية، واحياء دعاوى القرون الوسطى بجعل البناء الإدارى والقضائى للدولة إسلاميا، والهجوم على ما يسمونه بـ «الصور الحديثة للفساد».

«ولقد قامت مؤخرا هجمات يقودها شيوخ من الأزهر، بتحريض من جماعة مصر الفتاة، ضد حوانيت بيع المشروبات الروحية، وقد قبض على أحمد حسين نتيجة لتحريات النيابة المتتابعة. ولكن هذه الحركة تنظر إليها غالبية الطبقات المتعلمة بعين الكراهية ـ كما أكد لى الأمير محمد على هذا المساء. ذلك أن الأغلبية التى تلقت تعليمها الحديث فى المدارس القومية تميل إلى المفاهيم العلمانية للإدارة، وإلى المجتمع القائم على النظم التركية المعدلة. ومن المحقق أنه بدون مساندة القصر فإن هذه الحركة الإسلامية لم يكن ليتوافر لها مثل هذه القوة التى تشغل بال الحكومة بشكل جدى.

«وقد نفست هذه الحماسة الإسلامية عن نفسها تنفيسا طبيعيا فى حملات التأييد لمسلمى فلسطين من جيران مصر الذين يتخذ جهادهم ضد البريطانيين واليهود صورة الحرب المقدسة.

«وقد أضاف وصول المنفيين الفلسطينيين من «سيشل» أخيرا مزيدا من الوقود إلى النار المشتعلة، وهم الآن ضيوف جمعية الشبان المسلمين، وقد أصبحوا مركزا للهياج ضد البريطانيين.

«وقد أتاحت عمليات القمع العسكرية القاسية، التى لم يكن مفر منها، فى فلسطين، فرصا كثيرة لاستغلال ما أسموه بـ «وحشية البريطانيين». وقد كان على السفارة البريطانية مرة أخرى الاحتجاج على هذا التهييج لدى وزارة الداخلية. ولكن الوزارة، على الرغم من استعدادها الطيب، لا تريد، أو هى عاجزة، عن اتخاذ اجراء فعال ضد حركة تلقى التأييد الكبير من الشعب والملك!

«على كل حال، فلا ينبغى علينا أن نفترض أن التعصب الدينى وحده هو المسئول عن مساعدة المصريين للفلسطينيين، فالمصريون جميعا يتعاطفون بالفعل مع الفلسطينيين فى جهادهم، وأكثر الطبقات علما يخشون أن يمتد الخطر اليهودى إلى شعوب الشرق الأدنى وإلى اقتصادها. ويخشى المصريون ـ وربما بحق ـ أن يؤثر وجود دولة يهودية قوية مجاورة تأثيرا شديدا على مركز مصر الاقتصادى المتصدر فى الشرق الأدنى».

(٤)

الصدام
بين فاروق ولامبسون*

رأينا في المقال السابق كيف كانت فكرة حياد مصر في الحرب العالمية الثانية تدفع نفسها بقوة في المجتمع المصرى بسبب انحياز بريطانيا للحكم المطلق الذى يمارسه القصر في مصر، والذى كان يتناقض مع شعارات الديموقراطية التي كانت ترفعها انجلترا على رأس المعسكر الديموقراطى، وكذلك بسبب قمع بريطانيا للثورة الفلسطينية لحساب اليهود على نحو أشعر المصريين بالخطر من قيام دولة اسرائيلية قوية مجاورة، وأيضا بسبب ارتفاع المد الفاشى في مصر على يد كل من الجالية الايطالية التي كان يرأسها وزير إيطاليا في مصر ماتزولينى، وعلى يد القصر الملكى الذى كان يموج بالحاشية الايطالية المحيطة بفاروق، ومليشيات القمصان الخضراء لأحمد حسين الذى

---

* الوفد ١١ ديسمبر ١٩٩٥م.

كان يصبو للقيام بدور موسوليني في مصر. وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه في البرلمان المصرى على يد إسماعيل صدقى باشا، الذى كان وثيق الصلة بايطاليا بعد أن سلمها واحة جغبوب في ديسمبر ١٩٢٥م، وصدق برلمانه على هذا التسليم في سنة ١٩٣٢م بعد أن رفضت كل الأحزاب المصرية التصديق على اتفاقية جغبوب.

وقد عبر السفير البريطاني في مصر مايلز لامبسون (كليرن فيما بعد) عن خشية السفارة البريطانية من هذا الاتجاه إلى الحياد في مصر في رسالته التي كتبها إلى حكومته في ١٦ يناير ١٩٣٩م، والتي أوردنا جانبا منها في مقالنا السابق، وأعرب فيها عن خشية المصريين من قيام دولة يهودية قوية مجاورة تؤثر عل مركز مصر الاقتصادى.

ويهمنا ما تنبأ به السفير البريطاني ـ بدقة غريبة ـ من أن القضية الفلسطينية سوف تظل مركز الاضطراب في مصر للغرب، حتى تصفى تصفية ترضى العرب! فقد كتب يقول:

«إن الأمر الذى يجب أن يستقر في الأذهان هو أنه توجد هنا الآن في مصر جالية فلسطينية يتكون معظمها من اللاجئين. وهؤلاء الفلسطينيون سوف يظلون مركزا دائما للاضطراب ضد البريطانيين إلى أن تصفى القضية الفلسطينية بأسرع ما يمكن، على نحو يعيد إلينا تأييد العالم العربى ويعزز موقفنا تبعا لذلك.

«وتعتبر مسألة الدعاية الايطالية ـ الألمانية مما ارتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الدولية سالفة الذكر. وكانت الدعاية الايطالية في مصر ضد بريطانيا قد توقفت

تماما بعد إبرام اتفاقية روما*، ولكن حل محلها الدعاية الألمانية التى تعمل لمصلحة طرفى محور روما ـ برلين. ومما لا شك فيه أنه يوجد تفاهم تام بين منظمى الدعايتين الألمانية والإيطالية. فمثلا فى محادثة أخيرة بين الوزير الألمانى وعضو البرلمان الإنجليزى «بوسوم»، استعمل الأول لهجة تهديد عنيفة فى تأييده للرأى الإيطالى بخصوص قناة السويس.

«وفيما يتصل بمصالحنا فلا يعنينا كثيرا أى الشريكين فى المحور يقف ضدنا، وإنما يعنينا أن الدعاية الإيطالية الألمانية واسعة النطاق فى مصر، ولكن أحد ميادينها المحببة فيما يبدو هو كل ما يتصل بالأوساط الارستقراطية فى مصر، مثل البلاط الملكى والملتفين حوله من الأتراك والمصريين المشتركين، والطبقات الراقية أو الأكثر تعاليا فى المجتمع المصرى.

«ففى هذا الميدان يجد عملاء الدعاية الايطالية والألمانية آذانا أكثر تعاطفا مما هو الحال مع الطبقة البورجوازية والدوائر الشعبية التى مازالت تعادى إيطاليا تحت راية الوفد. وكل هذه الدعاية الخفية والمختلفة الطرق لها غاية واحدة هى تقويض مركز إنجلترا فى مصر والشرقين الأدنى والأوسط لحساب محور روما ـ برلين، واضعاف مركزنا فى أى مكان وفى أى وقت تنشب فيه الخلافات بين بريطانيا والعالم المصرى ـ العربى.

«ومن المحقق أن الطريقة الفعالة الوحيدة لمعالجة هذا الوضع تتمثل فى تسوية هذه الخلافات مع حلفائنا وأصدقائنا من المصريين والعرب، وتعزيز قواتنا

---

* أو الميثاق الإنجليزى الإيطالى The Anglo-Italian Pact الذى أبرم فى ١٦ أبريل ١٩٣٨ وينص على أن توقف إيطاليا دعايتها ضد بريطانيا فى الشرق الأدنى.

المسلحة بدرجة كافية لاقناع أصدقائنا وأعدائنا على السواء بأننا بالقوة الكافية للمحافظة عل مركزنا في شرق البحر المتوسط».

في ذلك الحين كان على ماهر باشا يلعب في القصر الملكى نفس اللعبة التي كان يلعبها إسماعل صدقى باشا، وهى لعبة الدعاية الإيطالية الألمانية، وهو ما رصده السفير البريطانى لامبسون بدقة وبلغ به حكومته.

ففى رسالة لامبسون السرية إلى حكومته في ٢٩ مارس ١٩٣٩م، أعرب عن اعتقاده بأن على ماهر باشا هو الذى يشجع فاروق على فكرة حياد مصر عند قيام حرب لا تتصل بالمصالح المصرية اتصالا مباشرا، إلى جانب عملاء آخرين لايطاليا وألمانيا يعملون على تشويه سمعة انجلترا في عين الملك فاروق الذى كان واقعا تحت تأثير معاد للبريطانيين.

وقد أظهر السفير البريطانى صعوبة التغلب على هذا النفوذ الايطالى الألمانى داخل القصر الملكى، وقال: «ومما يزيد مهمتنا صعوبة، أن سياسة على ماهر تقوم على الابقاء على الملك بمعزل عنا، حتى يتسنى تنفيذ سياسة القصر دون أى عائق من نصيحة بريطانية، ولذلك لن يكون من الحكمة فرض وجهات نظرنا على الملك، إلا في حالة الضرورة القصوى!

«فبالاضافة إلى ما سبق ذكره، فإن الظروف المحيطة بالملك فاروق تعد ظروفا غير مواتية، وذلك من ناحية تعليمه الناقص، وعدم خبرته، وشدة غروره الذى يغذيه خنوع كل رعاياه تقريبا الذين اتصلوا به خلال هذه السنين الأولى من حكمه، فضلا عن أنه ليس لديه أى استعداد لأن يتصور، أو حتى يعترف بينه وبين نفسه، بأن محدثه قد يعرف أكثر منه في أى موضوع من

الموضوعات المطروحة للحديث! وكثيرا ما تسبب ثقته البالغة البادية فيما يقول، الحيرة لدى محدثه! ومن أجل ذلك يجب التعامل معه بأعظم جانب من الحذر إذا أريد عدم إثارته. ويمكن تصور مدى صعوبة تقديم أى اقتراح ودى لمثل هذا الغلام العنيد الجاهل، الذى يتلقى الوحى من مستشاريه الحمقى الذين يلتفون حوله!

«وعلى ذلك فإن هذا العاهل الشرقى الشاب العنيد لن يخضع لغير اعتبارات القوة! ومادام الشعور فى مصر يصر على أن ظهور ألمانيا وإيطاليا قد أضعف من مركزنا فى العالم، وأن من الأسلم لمصر ـ بالتالى ـ التقرب من أصدقاء آخرين، فسوف يتآمر ملك مصر والارستقراطية المصرية الحاكمة على الدوام من أجل اتخاذ موقف مستقل عن بريطانيا العظمى.

«وقد قادنا مثل هذا الموقف قبيل الحرب العظمى إلى خلع الخديو عباس حلمى عن العرش، فإذا أصر الملك فاروق على انتهاج نفس الموقف، فقد يجبرنا ذلك عشية الحرب القادمة على اتخاذ موقف مثيل معه! وان التشابه المدهش بين الخديو السابق والملك فاروق لمما لا يخفى ـ دون شك ـ عن انتباهكم».

على هذا النحو كانت فكرة حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م تتردد فى ذهن لامبسون قبل أن يقوم بتنفيذها بثلاث سنوات! ومن الغريب أنها اقترنت أيضا بنصيحة لفاروق باحترام الدستور وضرورة أن يتصرف تصرفا دستوريا!

ففي نفس رسالة لامبسون السرية السالفةِ الذكر، يقول إنه اتيحت له الفرصة يوم ٢٩ مارس ١٩٣٩م لمقابلة فاروق، «وكان مزاجه متهيئا لتقبل ما أقول، فقلت له: إنني كثيرا ما شعرت بالأسف لبعض الأمور التي يشعر الإنسان بضرورة مفاتحته فيها بوصفه شاهدا محايدا، لولا خشيته من أنه إذا فاتحه فيها يخاطر بالتورط مرة أخرى!

«فقال فاروق: ادخل في الموضوع يا أستاذ لامبسون! فقلت له: إنه سبق لي أن نصحته مرتين: قبل وبعد تولى العرش، بأن قوته كلها إنما تعتمد على تصرفه كحاكم دستورى، وأن الآراء قد تختلف حول الدستور المصرى، وهى تختلف فعلا، ولكن سواء كان هذا الدستور دستورا حسنا أو رديئا، فإن هذا لا يغير من الحقيقة شيئا، وهى أن مصر دولة دستورية، وهى تتطلع إلى مليكها فى هذه الأيام لكى يتصرف تصرفا دستوريا.

«ثم قلت له: إن هذا يجرني إلى نقطة أخرى، وهى أنه ينبغى على ملك مصر، بوصفه ملكا دستوريا لدولة مستقلة، ألا يحيط نفسه بحاشية ليست مصرية صميمة. وإننى قد خشيت إذا أبديت رأيى هذا أن يستاء جلالته، ولكنها الحقيقة ولا شئ غير الحقيقة».

ويقول لامبسون إنه عند سماع فاروق هذا الكلام «بدا عليه أنه أُخذ قليلا، ولكنه اعترف بما فى هذه الملاحظة من قوة حجة. ثم استغرق فى التفكير فى الحال!».

على أن الظروف التى كانت تحيط بفاروق فى ذلك الحين لم تكن من شأنها أن تقنعه باحترام الدستور، وهى ظروف متناقضة! ففى الوقت الذى كان

يحيط نفسه فيه بحاشية ايطالية ترضى نزوات الشباب فيه، كانت دوائر القصر تحت نفوذ على ماهر باشا تحيطه بهالة إسلامية لتعزيز حكمه المطلق من جهة، ولاعتقاد على ماهر باشا بامكان مصر أن تصبح قوة إسلامية. وبطبيعة الحال فإن الدين كان يتخذ فى ذلك الحين أداة لتحقيق هذه الأغراض السياسية، وهو ما سطره مايلز لمبسون لحكومته، فقد كتب يقول:

«إن المسألة الدينية هى أهم موضوع فى وقتنا الحاضر، فإن دوائر القصر تبذل جهدها لاحاطة الملك بهالة إسلامية، ومع أنى شخصيا أشك فى تمسك على ماهر باشا بأصول الدين، فإنه يساند تلك الجهود اعتقادا منه بأن مصر تستطيع أن تقوم بدور فعال إذا هى اتجهت إلى الشرق دون الغرب، وهو ما يتيح لها أن تصبح قوة إسلامية رائدة تستطيع أن تمد نفوذها إلى آسيا.

«على أن هذا التحمس الإسلامى المصطنع لن يستمر فى اعتقادى، فالشبان الذين يتخرجون فى المدارس الثانوية والمعاهد العليا كل عام، يتطلعون إلى المبادئ والأفكار الأوروبية العلمانية، على الرغم من افتخارهم باعتناق الإسلام باعتباره قوة سياسية واجتماعية، فإن ما يجرى فى أوروبا الحديثة من تطور يجعل من العسير على أولئك الشباب أن يرجعوا إلى أفكار القرون الوسطى.

«وإذا صح تقديرى للموقف فإن المستقبل ملىء بالاحتمالات، فمنذ وقت طويل وأنا أشعر بأن الملك فاروق، سواء نجح نجاحا مرموقا أو فشل فشلا ذريعا، فإن النتائج سوف تكون فادحة على النظام الدستورى كله. ولو أنه كان محاطا بمن يسترشد به من المستشارين من أمثال «لورد ملبورن» Melbourne، لما كان هناك موجب للانزعاج، ولكن ـ لسوء الحظ ـ فإن على ماهر ليس هو «اللورد ملبورن»!

(٥)

الدعوة إلى تنصيب فاروق خليفة للمسلمين!*

رأينا في مقالاتنا السابقة كيف أخذت الحياة السياسية في مصر تنحرف عن المحالفة مع بريطانيا إلى الحياد، بعد اقالة وزارة الوفد التي عقدت المعاهدة، وانتقال الأمور إلى يد القصر. و استعرضنا العوامل التي ساعدت على فكرة الحياد، ومساندة بريطانيا للحكم المطلق في مصر، وتأثر الملك فاروق بالنفوذ الايطالي، وانتشار المد الفاشي في مصر على يد القمصان السوداء الايطالية وقمصان «مصر الفتاة» الخضراء، هذا فضلا عن تدخل القضية الفلسطينية ووجود جالية فلسطينية في مصر معظمها من اللاجئين، وخشية المصريين من وجود دولة يهودية مجاورة تؤثر على مركز مصر الاقتصادي.

---

* الوفد ١ يناير ١٩٩٦م.

في ذلك الحين كان يسيطر على فاروق الرجل الذى أدار دفة الانقلاب الدستورى ضد حكومة الوفد بكفاءة منقطعة النظير، وهو على ماهر باشا. ولم يكن على ماهر باشا من طراز زعماء أحزاب الأقلية الذين فشلوا فى الحصول على ثقة الجماهير فانقلبوا عليها، مثل زعماء حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب الوطنى الذى كان يرأسه حافظ رمضان باشا، وانما كان من طراز السياسيين الذين لا يؤمنون بالجماهير أصلا!

ومع ذلك لم يكن على ماهر باشا رجعيا بالمعنى المتواضع عليه، فلم يكن يلجأ إلى أساليب البطش والقمع كما كان يفعل إسماعيل صدقى باشا أو محمد محمود باشا، وإنما كان اصلاحيا مستنيرا يؤمن بفكرة المستبد المستنير، وكان يملك الاحساس الطاغى بقدرته على القيام بدور ما فى شئون بلده. وقد ذكر لى حسن يوسف باشا، الذى كان رئيسا للديوان الملكى بالنيابة قبل ثورة يوليو، أن على ماهر كان يعتبر الفترات التى لا يتولى فيها رئاسة الوزارة، مخصومة من عمره! وبالفعل فقد تميزت أعمال على ماهر باشا فى الإدارة والحكم بروح القوة والجرأة والسرعة مما لم يكن يتوافر فى حكومة برلمانية مقيدة بالقيود الحزبية.

وقد كان ذلك ما جعل أنظار كثير من الشباب تتطلع إليه، كما تطلعت إليه الحركات السياسية والدينية المعادية للوفد، تلتمس فيه القوة والتأييد بحكم صلته بالملك فاروق. فقد تطلعت إليه جماعة مصر الفتاة على النحو الذى يعبر عنه أحمد حسين فى العبارة الآتية: «لا عجب إذا رآنا الناس نأخذ جانب على

ماهر باشا، وندعو إلى رفعه إلى الوزارة، ليكون مقدمة لحكم الشباب، ومقدمة لثورة الإصلاح الكبرى»!

كما تطلعت إليه جماعة الإخوان المسلمين، وتحمس له فريق منهم على النحو الذى دعاهم إلى الهتاف بحياته فى مناسبة عودته من مؤتمر المائدة المستديرة بلندن، على خلاف مألوف هتافهم المعروف لله وحده!

وكان من الطبيعى أن يتخذ على ماهر باشا من هاتين الجماعتين ركيزة لتقوية الموقع الذى يحكم منه، وهو القصر، من الناحية الجماهيرية، ويستعيض بجماهير هاتين الجماعتين المسلحتين عن الجماهير الوفدية.

ولما كان الوفد يقف إلى جانب الديموقراطية الليبرالية التى تؤمن بحكم الشعب وتحتكم إلى الدستور وحده، فقد كان من الطبيعى أن يختار على ماهر باشا الجانب الآخر الذى يعزز به سلطة القصر الأوتوقراطية، وهو السلطة الدينية التى كان يرى أنها الوحيدة التى تستطيع مواجهة السلطة المدنية التى يقف إلى جانبها الوفد.

ومن هنا فقد أخذ يذكى المطامع الملكية القديمة فى الخلافة الإسلامية، التى بدأت مع الملك فؤاد وكان يطمع فى أن يكتسب لنفسه بها مهابة بين ملوك العالم الإسلامى وشعوبه مما يكتسبه عادة خليفة المسلمين، وفى الوقت نفسه يعزز بها سلطته العلمانية الزمنية فى مصر على حساب الحكم الدستورى.

وهذا الدافع قاد على ماهر باشا ـ بالضرورة ـ إلى فكرة أن مصر يمكن أن تلعب دورا أكبر مما هى عليه إذا هى اتجهت إلى الشرق الإسلامى دون

الغرب المسيحى، وتستطيع بذلك أن تصبح قوة إسلامية رائدة، يمتد نفوذها فى آسيا والمشرق العربى.

وقد اختلف على ماهر باشا فى ذلك مع المفكرين المصريين الذين كان يعبر عنهم طه حسين، والذين كانوا يتجهون بأبصارهم إلى الغرب، وإلى حوض البحر المتوسط بالذات، ويرون أن العقل المصرى منذ القدم مرتبط بشعوب «بحر الروم» (البحر المتوسط)، وأنه بعيد كل البعد عن حضارة الهند والصين واليابان، قريب كل القرب من حضارة اليونان والطليان والفرنسيين، وأن لا فرق بين المصرى والأوروبى فى العقلية، وأن لمصر - من ثم - فراغا فى البحر المتوسط يجب أن تملأه، ودورا يجب أن تقوم به. بل يرون أنه لم يجن على مصر شيء قدر انصرافها عن حوض البحر المتوسط!

على أن فكرة على ماهر باشا فى تنصيب فاروق خليفة للمسلمين كان يقاومها الوفد بصلابة، فقد اعترض النحاس على إقامة حفلة دينية بعد حفلة أداء فاروق اليمين الدستورية أمام البرلمان، يؤم فيها الملك الناس على أثر التتويج، على اعتبار «أنه الإمام الذى ينوب عنه الأئمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة»! وقال النحاس بصراحة: إن الأخذ بهذا الاقتراح يتضمن «إقحاما للدين فيما ليس من شئونه، وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية، وأن الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده».

وعندئذ كتبت جريدة القصر «البلاغ» تحتج بفائدة الحفلة الدينية فى تثبيت مكانة مصر فى البلاد الإسلامية. وكان هذا تعبيرا عن اختلاط المطامع الملكية فى الخلافة بالدين بالوطنية!

على أن هذا الفشل الذى منى به على ماهر باشا لم يدفعه إلى اليأس، فقد انطلق رغم ذلك فى تنفيذ سياسته الإسلامية، واعداد عمامة الخلافة ليضعها على رأس فاروق. وكان من الطبيعى أن يستخدم فى تنفيذ ذلك الأزهر، وجماعة مصر الفتاة، وجماعة الإخوان المسلمين.

وبالنسبة للأزهر فقد كان يخدمه فى ذلك علاقة التحالف التقليدية بين القصر والأزهر طوال عهد الملك فؤاد، وهى التى استمرت حتى وفاة الملك فؤاد. وعندما اعتلى فاروق العرش كان الشيخ مصطفى المراغى فى مشيخة الأزهر، وكانت صلة المراغى بالانجليز صلة وثيقة منذ كان موظفا كبيرا فى السودان، وقد توطدت صلته بصفة خاصة، بعد عودته إلى مصر، بأكثر المندوبين السامين البريطانيين شراسة وتشددا، وهو اللورد جورج لويد، حتى يذكر محمد شفيق رئيس القسم العربى بدار المندوب السامى أنه لم يكن يمضى أسبوع دون أن يكون الشيخ المراغى مدعوا أو زائرا فى دار المندوب السامى! وقد كان لذلك أثره فى فرضه على مشيخة الأزهر بدلا من الشيخ الظواهرى، ولم يجد الملك فؤاد بدا من الاستجابة.

على أنه بعد أن انقلبت العلاقة بين القصر والإنجليز من تحالف إلى خصومة بعد وفاة الملك فؤاد، بفضل سياسة على ماهر باشا، انقلبت العلاقة بين المراغى والإنجليز إلى خصومه تبعا لذلك! ومن هنا لعب الشيخ المراغى دورا مهما فى الصراع بين القصر والوفد. فبالاضافة إلى مساندته فكرة الحفلة الدينية، فقد نزل بثقله فى محاربة الوفد على حساب الوحدة الوطنية! فلما كان مكرم عبيد باشا، سكرتير عام الوفد فى ذلك الحين، يقف إلى جانب

مصطفى النحاس ضد جناح أحمد ماهر والنقراشى المتواطئ مع القصر، فقد لجأ الشيخ المراغى إلى الدين سلاحا فى وجه الحكومة الوفدية، مدعيا وجود سيطرة قبطية على الحكم، ومؤججا الشعور ضد الأقباط، حتى لقد هدد بقيام «ورداني» جديد! وهو الذى قتل رئيس الوزراء بطرس غالى!

وقد استخدم على ماهر باشا والشيخ المراغى الطلبة والعلماء فى الترويج لفكرة خلافة فاروق علنا منذ الشهر الأول للانقلاب الدستورى على حكومة الوفد. فقد رتبا لفاروق أداء صلاة الجمعة فى الأزهر، حيث علت أصوات المصلين بالهتاف لفاروق بوصفه «خليفة المسلمين»! وكتبت جريدة «الايفننج ستاندارد» البريطانية لمراسلها فى القاهرة تحت عنوان: «مصر والخلافة الإسلامية» تقول:

«قد أصبح الشيخ المراغى ذا مركز وطيد الآن، وقوة يحسب حسابها وراء العرش، بل ربما كان هو الوحيد من بين المستشارين، الذين لهم اتصال دائم بالملك فاروق، والذى له نفوذ حقيقى لدى جلالته. وقد قيل لى إن فضيلته يطمع فى أن تعود مصر إلى احياء الروح الدينى».

واستطرد مراسل «الا يفننج ستاندرد» يقول: «وقد سمع أول صوت صريح فى هذا الصدد وقت صلاة الجمعة الماضية فى الجامع الأزهر، عندما صاح المصلون: «ليحيى الخليفة»! ولاشك أن مصر كزعيمة للثقافة بين الأمم الإسلامية، تستطيع أن تقوم بدور ناجح فى سبيل إحياء الخلافة الإسلامية».

أما حزب مصر الفتاة، وهو الحزب الآخر الذى كان يستند إليه على ماهر باشا فى الدعوة إلى الخلافة الإسلامية، فقد أخذ يعزف على وتر الخلافة بدوره

عزفا عاليا مضللا بذلك الجماهير المصرية! ففي الوقت الذى كانت فيه فتاة ايطالية تقوم «بتسلية» فاروق فى أثناء فترة نفاس الملكة فريدة، كان أحمد حسين (كما كتب السفير البريطانى إلى حكومته) يكتب فى جريدة «مصر الفتاة» داعيا إلى خلافة فاروق، ويخاطب المصريين قائلا: «انظروا إلى التاج الذى يزين بلادكم! وإلى العرش الذى يفيض جلالا على أمتكم! أنظروا إلى القائد الذى اجتمعت عنده الدنيا والدين! ملك فى هذه السن المبكرة يتصرف كأمير للمؤمنين حقا، بل وكأمير ممن يعتز بهم المسلمون فعلا! إنها ارادة الله وكلمته، إنها دعوة من الله للمسلمين فى مصر وفى جميع أنحاء الدنيا. إن الكلمة اليوم للدين، وان نجاتهم فى عودتهم لدينهم.. نحن ننادى بزعامة مصر للإسلام، وخلافة فاروق، وسيتم ذلك ان شاء الله برضا جميع المسلمين وملوكهم وزعمائهم!».

أما جماعة الإخوان المسلمين، وهى الحزب الثالث الذى استند إليه على ماهر باشا فى محاربته للوفد، وفى دعوته إلى خلافة فاروق لتعزيز سلطته الزمنية بالسلطة الدينية، فلم يكن أقل حماسة. فقد سارع المركز العام للإخوان المسلمين بمناسبة قدوم فاروق إلى القاهرة من الإسكندرية لمباشرة سلطته الدستورية، باصدار أوامره إلى «فرقته العسكرية» ـ حسبما وصفتها جريدة الإخوان المسلمين ـ «بالزحف إلى القاهرة! وفى ساحة عابدين انتظم الإخوان على باب القصر، رافعين أعلامهم، يهتفون: «الله أكبر ولله الحمد، الإخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم، تبايعك على كتاب الله وسنة رسوله»!

(٦)

نشاط الألمان فى مصر قبل الحرب*

لعل القارئ العزيز قد لاحظ من قراءة مقالنا السابق كيف إن القوى الأوتوقراطية والفاشية المناصرة للقصر، والمعادية للوفد، استخدمت الدين فى صراعها السياسى ضد القوى الديموقراطية التى يمثلها الوفد، وأرادت تعزيز السلطة الزمنية للملك فاروق بسلطة دينية يستمدها من مبايعة مشايخ الأزهر له عند توليته العرش، أو من المناداة به خليفة للمسلمين، وذلك لخداع الجماهير، وحملها على القبول بحكمه الأوتوقراطى باسم الدين. وكل ذلك تحت إدارة «مايسترو» الانقلاب الدستورى على ماهر باشا، الذى كان يناصب الوفد العداء.

* الوفد ٨ يناير ١٩٩٦م.

وقد كان تأثير ذلك في إذكاء فكرة الحياد في الحرب تأثيرا كبيرا، بسبب صلات القصر بإيطاليا، ولاستخدامه الدين في الصراع السياسي مع الوفد، ولأن القوى الفاشية بالذات كانت هي التي تتاجر بالدين، وتعتمد عليه في إثارة العداء ضد بريطانيا بسبب القضية الفلسطينية. فلم تكن فكرة القومية العربية في ذلك الحين هي التي تحرك الشعور في المنطقة العربية من أجل الفلسطينيين، وإنما كان يحركها الشعور الإسلامي بالدرجة الأولى.

في ذلك الحين كانت الدعاية الايطالية تلعب دورا مهما في إذكاء فكرة الحياد في الحرب، وقد كانت تمارس نشاطها منذ وقت مبكر، فقد قدرت الصحف الوفدية ـ التي كانت تتابعها ـ نفقاتها في عام ١٩٣٥م بمبلغ عشرين ألف جنيه، وهو ما يعادل ستمائة ألف جنيه بعملة هذه الأيام!

وقد نشرت مجلة آخر ساعة الوفدية برقية لمراسل وكالة الشرق العربي في روما، ورد بها موافقة الحكومة الإيطالية على قرار «مكتب الدعاية الفاشية في الشرق» بإيجاد جو معاد للمعاهدة المصرية الإنجليزية، وتشجيع القائمين بمعارضتها في مصر، لأن الدوائر الايطالية تعتقد أن هذه المعاهدة موجهة إلى نفوذ إيطاليا في الشرق والتوسع الاستعماري الإيطالي. وقد ربطت المجلة الوفدية بين هذه المبالغ ونشاط جمعية مصر الفتاة ومعارضتها للمعاهدة.

وفي عام ١٩٣٨م زار أحمد حسين رئيس مصر الفتاة إيطاليا، وعرض على موسوليني فكرة تعاون حركة مصر الفتاة مع إيطاليا!

وقد كانت مصر الفتاة هي التي حاولت اغتيال مصطفى النحاس على يد أحد أعضائها، وهو عز الدين عبدالقادر في نوفمبر ١٩٣٧م، وكان اعتقاد

الحكومة الوفدية أن الايطاليين هم الذين وراء الحادث، فقد كتب السير مايلز لامبسون إلى حكومته يقول إنه عندما زار مصطفى النحاس عقب الحادث لتهنئته بنجاته من محاولة الاغتيال، قال له إن «المسألة لها أبعاد عميقة متشعبة، وإن وزير العدل قد أخبره توا بأن الايطاليين وراء هذا الحادث»!

على أنه لما كانت سمعة ايطاليا في مصر سيئة، بسبب اقتطاعها واحة جغبوب من مصر وضمها إلى ليبيا التي كانت واقعة تحت الاحتلال، من جهة، ومن جهة أخرى، لأن عداء الوفد الأيديولوجي للفاشية كان يدفعه باستمرار إلى مهاجمة ايطاليا الفاشية ، فقد كان ذلك ما دعا ايطاليا إلى التنسيق مع ألمانيا لتتولى الأعمال ذات المصلحة المشتركة في مصر، وتختص ايطاليا بالبلاد المجاورة.

وبطبيعة الحال فإن هذا النشاط الذى كان يبذله الألمان في مصر لم يكن يخفى عن عين السفارة البريطانية، التي كانت تنظر إليه بعين الخطورة.

فقد كتب السفير البريطاني مايلز لامبسون في ١٨ ديسمبر ١٩٣٧م تقريرا مطولا إلى حكومته ينبهها فيه إلى حقيقة هذا النشاط وأبعاده. وقد جاء فيه:

«أتشرف بأن أقدم إليكم الأدلة التالية على زيادة اهتمام الألمان بمصر والسودان بصفة خاصة، وبالشرق الأدنى بصفة عامة.، وقد كثرت هذه الأدلة حتى أصبح من الواضح أنها تعبر عن أهداف أعمق من مجرد أنشطة تجارية وصحفية خالصة، كما يبدو أنها تمثل جزءا من مخطط عام للنفاذ إلى هذه الأقطار، استعدادا لتطورات مقبلة محتملة».

وضرب مايلز لامبسون مثلا لذلك بـ «الزيارة التى قام بها الهر بلدور فون شيراخ Baldur Van Shirach» مؤخرا فى وفد لسوريا والعراق وإيران. وكذا الزيارة التى قام بها «الهرشفارتس فون بيرك Schwarz Von Berk «إلى فلسطين» ، وقال إن «الغرض من هذه الزيارات هو ـ دون شك ـ إقامة علاقات مع التشكيلات شبه الفاشية وحركات الشباب فى البلاد العربية ، والاستعداد لعمل دعاية فى الصحف على نطاق واسع» .

وبالنسبة لمصر، ضرب لامبسون مثلا آخر بالزيارة التى قام بها مؤخرا زائر آخر أكثر شهرة من هذين الزائرين، وهو «الجنرال فرتز فون فريتش» Werner Von Fritsh ، وقال: «ونحن الآن نتوقع وصول الهر جوبلز Goeb-bels يوم ٦ يناير (١٩٣٨م)!» .

ثم ذكر أنه فيما يختص بزيارة فون فريتش «فلعلك قد علمت من المصادر السرية أن زيارة الجنرال فون فريتش ليست مقصورة على ما يبديه سائح يبحث عن الصحة والمتعة! فمن الواضح أنه يتوق إلى دراسة المسائل التى تتعلق بإعادة تسليح الجيش المصرى، وباستعدادات القوات البريطانية فى مصر!

«وقد سافر هذا الجنرال إلى الأقصر وأسوان، بعد فترة قصيرة قضاها فى القاهرة. وقد تبين من مراقبة تحركاته أنه أبدى اهتمامه بعدد من الأمور ذات الأهمية الكبرى، فقد قام ـ على سبيل المثال ـ بزيارة إلى «القصير» ، قد تكون مرتبطة بوجود مستعمرة ايطالية هناك. ومن المعتقد أيضا أنه مهتم باحتمالات وجود الحديد، ومشروع خزان أسوان!

«ومن المهم فى هذا الصدد أن أسجل أن محادثة تليفونية قد سمعت فى الاسكندرية تدور بين بعض كبار الايطاليين، أشار فيها المتحدثون إلى نشاط «أصدقائنا» فى مصر العليا! وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن هؤلاء «الأصدقاء» المشار إليهم هم: الجنرال فون فريتش وجماعته.

«كذلك فإنه فى أثناء وجود الجنرال فى مصر العليا، طار ياوره «هوبتمان فون بوث» Hauptmann Von Both إلى روما، لإجراء بعض المقابلات. وعاد إلى مصر منذ بضعة أيام».

ثم قال لامبسون إنه «مما يدل على أن اهتمام الألمان ليس مقصورا على مصر وحدها، وإنما يتجاوزها إلى ما هو أبعد منها! هو الزيارة المقترحة للبارون «فون ـ أو ـ فاخندورف» Von Ow Wachendort ، وزير ألمانيا المفوض فى القاهرة، إلى السودان! وقد تأجلت هذه الزيارة مؤقتا لأسباب صحية، وأيضا بسبب توقع وصول الهر جوبلز. ولكن مما لاشك فيه أن الوزير الألمانى سوف يجمع فى هذه الرحلة بين المتعة والعمل! وهو عمل من الواضح أنه غير مرغوب فيه من وجهة نظرنا!»

وأضاف لامبسون قائلا: «كذلك يفكر البارون» فون جوسلر Gossler ، وهو ممثل سكة حديد الحكومة الألمانية فى القاهرة ـ وان كان يشك منذ وقت طويل فى قيامه بأعمال أخرى! ـ فى زيارة السودان فى المستقبل القريب! وقد علمت أيضا من عميلنا فى السودان، أن البارون «فون ريشتر» Von Richter ، وهو من بنك درسدنر Dresdner ، موجود فى الخرطوم من قبل!».

ثم أبدى لامبسون رأيه في كل هذه الشواهد والأدلة، فأوضح أنه «ليس ثمة الا تفسير واحد لهذا الاهتمام الواضح، وهو أن برلين، بعد تقارب روما ـ برلين، متلهفة على معرفة المزيد ـ في أقرب وقت ـ عن المناطق التي ربما تلعب فيها دورا حيويا في أية حرب قادمة تشترك فيها ألمانيا وإيطاليا! وتحقيقا لهذه الغاية يتلمس بعض رجالها القياديين الذرائع لزيارة مصر والسودان، للحصول على انطباعات أولية، في الشرق الأدنى، قبل أن يرتبطوا بالمخططات العسكرية التي قد يود الطليان اجتذابهم إليها!».

انتهت رسالة لامبسون السرية إلى حكومته عن نشاط الألمان في مصر قبل الحرب العالمية الثانية. ولكن الوثائق تشير إلى أن اليهود المصريين لم يكونوا أقل اهتماما، بل كانوا يعتبرون هذه القضية قضيتهم الأولى، لأن وجود الألمان في مصر في أية حرب قادمة يعني نفي الوجود اليهودي في مصر!

وهذا ما تكشفه المذكرة التي كتبها المستر كيلي Kelly عن مقابلة دارت بينه وبين عميد اليهود المصريين، وهو يوسف أصلان قطاوي باشا، الذي كان وزيرا للمالية المصرية بعد سقوط وزارة سعد زغلول في نوفمبر ١٩٢٤م، يشكو فيها الأخير من النشاط الألماني في مصر. وقد ورد بها الآتي:

«زارني هذا الصباح يوسف أصلان قطاوي باشا، للتحدث معي حول النشاط الألماني في مصر. وقد قدم لي أولا مذكرة تتضمن أن اتحاد الصناعات المصرية قد طلب إلى أعضائه، بناء على طلب وزارة الخارجية المصرية، في يوم ٢٦ نوفمبر، بحث مشروع اقترحه نشأت

باشا، وزير مصر المفوض فى برلين، لايفاد فنيين وعمال مصريين للتدريب فى ألمانيا، وايفاد خبراء ألمان إلى مصر بالتبادل» .

وقال المستر كيلى إن قطاوى باشا قد أبلغه أن «الحكومة المصرية قد اتصلت به بخصوص زيارة الدكتور جوبلز المقبلة إلى مصر، والتى يعتقد أنها ستتم فى أوائل يناير، وطلبت إليه اتخاذ ما يلزم من اجراءات لضمان عدم قيام اليهود فى مصر بأية مظاهرات، وأنه اتخذ الاجراءات الممكنة اللازمة لضمان عدم حدوث ذلك. ولكنه ـ مع ذلك ـ أبلغ الحكومة المصرية بأنه إذا حدثت تصرفات استفزازية من جانب الدكتور جوبلز أو من أي أحد من كبار الزوار الآخرين، فإنه لن يكون مسئولا عن ذلك!» .

وقد شكا قطاوى باشا للمستر كيلى من النشاط الألمانى فى المنطقة العربية، واستدل فى هذا الصدد «بزيارة «بولدور فون شيراخ، وهو قائد الشباب، إلى سوريا وفى رفقته أربعون شخصا! وقال إن نشاط الألمان فى مصر فى ازدياد، على الرغم من أن جاليتهم لا تتجاوز عدة مئات، وإنه يعتقد أن هناك اتفاقا قد تم بين ألمانيا وإيطاليا، يختص الايطاليون فيه بالبلاد المجاورة لمصر، بينما يتولى الألمان الأعمال ذات المصلحة المشتركة فى مصر، نظرا لأنهم أقل شبهة من الإيطاليين!»*.

* Lampson-Eden, Dec. 18, 1937.

(٧)

زيارة الماريشال بالبو حاكم ليبيا لمصر وخطبة فاروق يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩م*

رأينا فى مقالاتنا السابقة كيف كان المناخ السياسى فى مصر يتهيأ قبل الحرب العالمية الثانية لفكرة الحياد، بسبب التشكيلات الفاشية المتمثلة فى القمصان الملونة، التى كانت تتخذ لونا أسود للميليشيات الإيطالية التى كانت تستعرض نفسها تحت قيادة وزير إيطاليا المفوض ماتزولينى من جهة، واتخذت لوناً أخضر لميليشيات أحمد حسين رئيس مصر الفتاة، من جهة أخرى، وبسبب النفوذ الإيطالى فى القصر الملكى الذى كان على صلة ود تاريخية مع إيطاليا، ثم بسبب التعاطف الأيديولوجى بين الحكم المطلق للقصر والحكم الفاشى المعادى للديموقراطية، وكلاهما يستخدم الدين سلاحا لتعزيز سلطته، ففى إيطاليا وألمانيا يستخدم الدين سلاحا لمقاومة الشيوعية، وفى مصر يستخدم

* الوفد ١٥ يناير ١٩٩٦م.

الدين سلاحا لمحاربة الليبرالية التى كان يمثلها الوفد، ولذلك رأينا كيف استخدم القصر كلا من جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين سندا يعزز به نظام الحكم المطلق فى مواجهة الوفد، كما كان يستخدم الأزهر تحت رئاسة الشيخ مصطفى المراغى لتعزيز سلطته الزمنية بسلطة دينية، وكل ذلك فى الوقت الذى كانت الدعاية الإيطالية تنفق فيه الأموال فى مصر لإيجاد جو معاد للمعاهدة المصرية الإنجليزية، ويزداد نشاط الألمان فى مصر لإقامة علاقات مع التشكيلات الفاشية وحركات الشباب وإيجاد جو متعاطف مع ألمانيا.

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية كانت فكرة الحياد تدفع بنفسها فى السياسة المصرية حثيثا، فكما رأينا، فقد أعلن إسماعيل صدقى باشا، الوثيق الصلة بالقصر الملكى، فى مجلس النواب فى يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨م ضرورة عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا لتأمين البلاد من كل عدوان، ووصف الخصومات الدولية الناشبة بأنها «بعيدة عن شئوننا ومصالحنا».

وبعد شهرين اثنين، أى فى فبراير ١٩٣٩م، كان الملك فاروق يتخذ خطوات سرية جريئة نحو فكرة الحياد، وهو ما كشفته مذكرات وزير الخارجية الإيطالية*وزوج ابنة موسولينى، وهو الكونت شيانو Ciano.

ففى يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩م كتب الكونت شيانو فى مذكراته يقول: إن نبأ مثيراً قد وصله عن مقابلة تمت بين مراد سيد أحمد باشا، وزير مصر المفوض فى برلين، والسفير الإيطالى فى ألمانيا، وهو «أتوليكو» Attolico، استفسر فيها الوزير المصرى باسم مليكه ـ الذى وصفه بأنه «يناصب الإنجليز الكراهية» ـ عما إذا كان المحور سوف يكون على استعداد لمساندته إذا أعلنت

مصر حيادها، وترتب على ذلك تدخل مباشر، أو غير مباشر، من جانب بريطانيا العظمى؟

وقد علق الكونت شيانو على هذا النبأ بقوله: إنه كان «من الخطورة بحيث دفعه إلى تقبله ببعض التحفظ، على الرغم من أن مصدر الخبر كان موثوقا به، وهو السفير الإيطالى نفسه. ولكنه، بناء على اتفاقه مع موسولينى، أرسل إلى السفير الإيطالى يفوضه فى الاستمرار فى محادثاته مع وزير مصر المفوض فى برلين، وأن يوضح له أن أى جهد يبذل لإضعاف العلاقات بين مصر ولندن، سوف يقابل بالتأييد فى إيطاليا!

وبعد شهرين آخرين، أى فى أوائل مايو ١٩٣٩م، عاد الكونت ماتزولينى، وزير إيطاليا المفوض فى مصر، إلى القاهرة من إيطاليا يحمل تأكيدات شفوية بحسن نية إيطاليا!

وقد نشرت هذا النبأ جريدة «الديلى تلغراف» فى ٥ مايو لمكاتبها فى روما. وقد جاء فيه أن الدوائر الرسمية تؤيد الأنباء القائلة بأن الملك فكتور عمانويل، ملك إيطاليا، أرسل خطابا إلى الملك فاروق، يؤكد فيه الاحترام المتبادل لسلامة الأراضى المصرية والأملاك الإيطالية الإفريقية.

وفى يوم ٩ مايو، أى بعد أيام قليلة، زار الماريشال بالبو Marshal Italo Balbo، حاكم ليبيا الإيطالى، القاهرة، زيارة خاصة، ومع ذلك فقد استقبلته السلطات المصرية استقبالا حافلا!

وفى اليوم التالى لوصوله تمت مقابلة بين الماريشال بالبو والملك فاروق، حضرها معه الكونت ماتزولينى وحده! وخرج بعدها الماريشال بالبو يبدى

إعجابه بما شعر به «بما في نفس جلالته من الحرص الصادق على ذكرى والده، وكيف تنمو هذه الذكرى في قلبه، محاطة بالعناية والمحافظة على تقاليد والده النبيلة في محبته لشعبه». وكان بالبو يقصد باحترام فاروق ذكرى والده، صلة الملك فؤاد السابقة بإيطاليا التي شب فيها في البلاط الملكي الإيطالي، وما سبقه من إيواء إيطاليا لوالده الخديو إسماعيل.

ومع أنه لم يذع شيء عما دار بين بالبو وفاروق في تلك المقابلة، فإن الأقوال انتشرت في مصر في ذلك الحين - كما لاحظ مراسل الديلي تلغراف - عن عقد ميثاق عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا، وقال: إن هذه الفكرة «تجد لها صدى في بعض المقامات».

وقد نشرت الأهرام في ذلك الوقت «نقلا عن مصادر مطلعة» أن الماريشال بالبو شرع مع الكونت ماتزوليني في إجراء مباحثات مع الحكومة المصرية للاتفاق على تعيين الحدود المصرية الطرابلسية (الليبية)، وعقد معاهدة صداقة بين مصر وإيطاليا. وقالت: إن الماريشال بالبو فاتح محمد محمود باشا في هذا الشأن خلال زيارته له في دار الرياسة.

ومن الواضح أن زيارة ماتزوليني لإيطاليا، بعد اتصالات فاروق السرية بوزير خارجية إيطاليا عبر وزيره المفوض في برلين مراد سيد أحمد باشا، ثم عودة ماتزوليني من إيطاليا إلى القاهرة ومعه خطاب الملك فكتور عمانويل إلى الملك فاروق، ثم زيارة الماريشال بالبو للقاهرة بعد أيام، وروايات المصادر المطلعة في مصر عن عقد معاهدة صداقة بين مصر وإيطاليا، كل ذلك يشكل حلقات

في سلسلة من الاتصالات يقف القصر في أحد أطرافها ويقف الطليان في الطرف الآخر.

وبطبيعة الحال فلم تكن هذه الاتصالات تغيب عن عين السفارة البريطانية في مصر التي كانت ترقب الموقف في غضب عبرت عنه الرسالة السرية الآتية التي أرسلها مايلز لامبسون إلى حكومته يوم ٣ فبراير ١٩٣٩م، وفيها يقول:

«لقد كان لابد للنظم السلطوية، أي النظم الشمولية، بما تنطوي عليه من احتقار للنظم الديموقراطية، أن تمارس في الظروف الحالية تأثيرها على القصر، الذي يمارس الحكم ضد غالبية الشعب. ومن الأمور الجديرة بالاهتمام ما تحدثت به صحيفة إيطالية مؤخرا عن «العناصر الأرستقراطية الشابة» في مصر التي تميل بدرجة مرضية إلى إيطاليا الفاشية. وها هو ذا القصر يعمل في الوقت الحاضر لتعزيز موقفه ضد الوفد، بل أيضا ضد العناصر الدستورية خارج الوفد، ولا تكاد إنجلترا بسجلها الدستوري والديموقراطي، تملك تأثيرا على القصر المنشغل بتدبير الخطط للحكم الدكتاتوري»!

ومع أنه وصف القوى الدستورية بأنها تميل طبيعيا إلى إنجلترا، باعتبارها «ربة هذا النظام» الأسطورية ـ أو على حد قوله باللغة اللاتينية Deus ex machina ـ فإنه اعترف بأنه يوجد، حتى بين العناصر التي لا تميل بطبيعتها إلى حكم القصر المطلق، «شعور متزايد بأن النظم الديموقراطية والبرلمانية قد أفلست، وأن مزيدا من الأساليب السلطوية قد أصبح ضروريا إذا أريد تخليص الإدارة من وهدة الحزبية ومن الدسائس الشخصية، وتحقيق تقدم حقيقي

للبلاد، وهذا الشعور موجود حتى بين شباب الطبقة المثقفة المصرية الذين هم سريعو الاستجابة لوسائل التأثير الإيطالية الألمانية البارعة».

ونبه السفير البريطاني في هذه الرسالة إلى ما سبق أن كتب به إلى حكومته من وقوع القصر والبلاط الملكي والدوائر الاجتماعية العليا في مصر، تحت تأثير الدعاية الإيطالية الألمانية الواسعة الانتشار، وقال: إنه يجب الاعتراف ـ مع ذلك ـ بأن الأرض كانت ممهدة بالفعل لهؤلاء الذين يقومون بالدعاية ضد البريطانيين!

وقد كتب السفير البريطاني في برقيته يوم ١٦ يناير ١٩٣٩م يقول: إنه «على الرغم من أن الأغلبية العظمى من المصريين ذوى الضمائر السياسية، قد صدقت على التزامات الحرب التي أقرتها المعاهدة، باعتبارها ضرورية لحماية مصر، فإن المصريين لا يزالون يتلمسون بقلق طريقا ينقذهم من التورط في الحرب المتوقعة! وإن الاتجاهات الحديثة للطبقة المثقفة تجد نفسها في صراع مع صحوة الأفكار الإسلامية المبهمة المنتمية إلى العصور الوسطى، والمتولدة من أطماع الملكية في الخلافة، ومن رغبة مصر الإمبريالية في السيطرة على العالم العربي. ومع أن أغلبية المصريين مازالوا يحملون لإنجلترا شعوراً ودياً، فإن تورطنا في السياسة الصهيونية التي نتبعها في فلسطين، ووضعنا العسكري المعروف في البحر المتوسط، والأثقال المالية الناتجة عن المعاهدة، والتهديد الإيطالي، وأخيرا الدعاية الإيطالية الألمانية ـ كل ذلك يدفع الكثيرين من المصريين إلى التساؤل عما إذا كانت العلاقات مع بريطانيا لاتزال مفيدة لمصر كما كانت تبدو من قبل؟».

وقد رأى الملك فاروق فى هذه الظروف فرصة مناسبة ليعلن فيها على الشعب حكم القصر سافرا، ويحسم قضية الخلاف حول ما إذا كان الملك يملك ويحكم، أو أنه يملك ولا يحكم؟ ففى يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩م، بعد اتصالاته السرية بإيطاليا عن طريق وزير مصر المفوض فى برلين، ألقى خطبة بمناسبة العام الهجرى الجديد، أعلن فيها بجرأة أن الأمر فى شئون البلاد فى يده وحده وليس فى يد الحكومة الدستورية! فقد أعلن أنه يحتفظ بأبرز طباع والده، «فأنا مثله لا يستطيع أن يؤثر فىّ أحد إذا تبينت صواب أمر، واعتقدت بعد تقليب الرأى أنه فى صالح شعبى أفرادا وجماعات. بيد أن هذا لا يمنع من أن أستمع لآراء ذوى الخبرة من الرجال، شأن كل إنسان يتحرى وجه الصواب».

وقد ادعى فى هذه الخطبة أنه يتلقى الوحى من الله فى تصريف الأمور، وعلى حد قوله: «إن ثقتى بنفسى، وتوكلى على الله، هو الذى يلهمنى تصريف الأمور، ويوجهنى الوجهة التى أختارها»!

وقد خرجت جريدة «مصر الفتاة» الفاشية لرئيسها أحمد حسين بشروحاتها لهذه الخطبة، فقالت: إن هذه الخطبة الملكية قد تضمنت القول الفصل فى الخلاف الذى ثار منذ إعلان الدستور، وهو الخلاف حول ما إذا كان الملك يملك ولا يحكم أو يملك ويحكم، فقد ذكر الملك أنه متى اعتقد فى صواب أمر، وقلب فيه الرأى على وجهه، فإنه ينفذه دون أن يأبه لتأثير أحد. هذا هو الجواب على السؤال القديم»!

ثم ساقت الجريدة مثالا تفسر به هذا الكلام، فقالت: إنه إذا حدث أن رأت الوزارة رأيا، ثم وافق عليه البرلمان بأغلبية، ولكن الملك، بعد أن بحث الأمر، رأى العكس، «فمن حقه أن يوقفه، ويوقفه بصفة أخيرة، ولو أدى الأمر إلى التخلص من الوزارة المخطئة ومن البرلمان المخطئ»!

واستطردت الجريدة تقول: «إذن فقد بطل القول، وانتهى الجدال، ووجد النظام الدستورى محكمة استئناف أعلى منه، يرجع إليها فى كل ما يتعلق بتقدم الشعب»!

على هذا النحو كانت الجريدة المتحدثة باسم القصر تروج لدكتاتورية فاشية بشعة، يحتل فيها فاروق نصف المتعلم، مكان هتلر وموسولينى فى الفاشية الألمانية والإيطالية!

(٨)

القصر الملكى وقضية فلسطين*

رأينا فى مقالنا السابق كيف أن ميول الملك فاروق الأوتوقراطية، فضلا عن صلات أسرته التاريخية بإيطاليا، قد قادته إلى التعاطف مع إيطاليا الفاشية، إلى حد الاتصال بوزير الخارجية الإيطالية الكونت شيانو لمعرفة ما إذا كان المحور على استعداد لمساندته إذا أعلن حياد مصر فى الحرب. وقد حدث ذلك بينما كانت الدوائر الوثيقة بالقصر تروج لفكرة عقد معاهدة صداقة بين مصر وايطاليا، وكان إسماعيل صدقى باشا، الذى كان على صلة نسب مع القصر، يطرح فى مجلس النواب المصرى فكرة عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وايطاليا، ويروج لفكرة أن الخصومات الدولية بعيدة عن شئون مصر ومصالحها

* الوفد ٢٢ يناير ١٩٩٦م.

ـ وهى نفس الفكرة التى عبر عنها الشيخ مصطفى المراغى الذى كان يعمل لحساب القصر، فيما بعد، بعبارة أن الحرب «لا ناقة لمصر فيها ولا جمل».

كانت خطورة هذا الاتجاه للقصر إلى حياد مصر فى الحرب العالمية الثانية، لا تقتصر ـ بالنسبة للانجليز ـ على القصر فى حد ذاته، وإنما كانت تتعدى القصر إلى العالم العربى والإسلامى الذى كان القصر يسعى لأن يلعب دورا مؤثرا فيه.

وكانت القضية الفلسطينية تقدم للقصر الملكى الذى كان يحركه على ماهر باشا ذريعة يظهر بها اهتمامه بالشئون الإسلامية. فقد كانت القضية الفلسطينية فى ذلك الحين تدخل فى دائرة الشئون الإسلامية العربية، نظرا لأن الفكرة العربية لم تكن قد تبلورت وتطورت إلى ما أصبحت عليه بعد ذلك.

ولم يكن القصر فى ذلك هو رائد الاهتمام بالقضية الفلسطينية فى مصر، وإنما كان الوفد، ولكن وجود القصر فى الحكم فى ذلك الحين كان يتيح له لعب الدور الأساسى.

فقد كان أول اهتمام رسمى بالقضية الفلسطينية على يد مصطفى النحاس فى وزارة ١٩٣٦م/ ١٩٣٧م بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦م، عندما حصلت مصر على استقلالها الخارجى بالمعاهدة، فقد وقف وزير الخارجية الوفدى واصف بطرس غالى باشا فى عصبة الأمم، معارضا مشروع تقسيم فلسطين الذى قدمته بريطانيا، وكان الحل الذى اقترحه هو عقد معاهدة بين انجلترا وفلسطين على غرار المعاهدة المصرية البريطانية تضمن مصالح المسلمين واليهود، الذين يصبحون حينئذ فلسطينيين كغيرهم من المسلمين والمسيحيين.

ومعنى ذلك أن القضية الفلسطينية كانت أول قضية تعلن فيها حكومة الوفد استقلال مصر الخارجي عن بريطانيا التي كانت ترتبط معها برباط المحالفة، دون أن تتقيد فيه برأى حليفتها. وبذلك أسست حكومة الوفد القاعدة التي سارت عليها مصر فيما بعد، وهى أنها تستطيع أن تكون لها سياسة خارجية مستقلة عن سياسة حليفتها إنجلترا، وهوما فعلته فيما بعد عندما أعلنت حكومة الوفد حياد مصر في الحرب الكورية.

وعندما قام القصر بالانقلاب الدستورى الذى أسفر عن إقالة حكومة مصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، استخدم قضية فلسطين لخدمة مآربه الخاصة فى الخلافة الإسلامية، التى كان على ماهر باشا يرى أنها تتحقق عن طريق لعب دور مؤثر فى الشرق الإسلامى بدلا من العرب المسيحى. ومعنى ذلك أنه فى حين كان الوفد ينطلق فى اهتمامه بالقضية الفلسطينية من منطلق علمانى عربى، كان القصر ينطلق من منطلق إسلامى دينى!

وعلى كل حال فقد كان تحت هذا المنطلق الإسلامى الدينى أن أخذ القصر يظهر اهتمامه بالقضية الفلسطينية. وهذا يفسر عقد المؤتمر البرلمانى للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين، فى مصر، فى أكتوبر ١٩٣٨م، بتأييد من الملك فاروق، الذى أظهر تأييده عن طريق دعوة أعضاء المؤتمر إلى حفلة شاى فاخرة بسراى رأس التين، وجه فيها إلى المؤتمرين عبارة التهنئة بنجاح المؤتمر.

وقد تبدت رغبة فاروق فى نسبة الاهتمام بقضية فلسطين لنفسه عندما أرسل على ماهر باشا إلى لندن لتمثيل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة لبحث

قضية فلسطين ، فى أوائل عام ١٩٣٩م. فلم يكن على ماهر باشا فى ذلك الحين رئيسا للوزراء، ولم يكن وزيرا للخارجية، ولم يكن يشارك فى المسئولية الوزارية، ولم تنتدبه الحكومة فى ذلك الحين لتمثيل مصر فى المؤتمر، وإنما كان فقط رئيس ديوان الملك. وبهذه الصفة أرسله فاروق ممثلا لمصر فى المؤتمر، الأمر الذى كان يعنى نسبة الاهتمام بالقضية له شخصيا، بما ينعكس بالضرورة على مركزه فى العالم العربى والإسلامى!

وقد كان هذا إرهاصا بما جرى فى حرب فلسطين بعد عشر سنوات، عندما أصدر فاروق أوامره للقوات المصرية باجتياز الحدود إلى فلسطين، دون علم رئيس الوزراء، دون انتظار قرار البرلمان، أو قرار مجلس الوزراء!

على كل حال فإن تصرفات فاروق لم تكن مما يخفى على عين السفارة البريطانية التى كانت توليها عناية فائقة، لارتباطها بتأثيرها على العالم العربى والإسلامى.

ففى ذلك الحين كتب السفير البريطانى مايلز لامبسون إلى حكومته بعد انتهاء أزمة سبتمبر ١٩٣٨م العالمية، وهى التى هددت بحرب عالمية ثانية لولا الاستسلام الإنجليزى الفرنسى فى لقاء ميونيخ الثانى يوم ٢٨ سبتمبر الذى أجل الصراع إلى حين، يقول:

«لم يكد الفزع الناشىء عن نذر الحرب ينتهى، حتى أخذت المسألة الفلسطينية تحتل مكان الصدارة وتحجب المسائل الداخلية. ولا شك أن كلا من القصر والحكومة قد شجعا الحركة الفلسطينية هنا كجزء من سياستهما التى ترمى إلى بسط سيطرة مصر الإسلامية فى الشرق الإسلامى الأدنى

والأوسط. وفي الوقت نفسه فإن الجماعات الإسلامية المختلفة التي ازداد عددها في السنة الماضية، والتي تصطبغ بلون موال للقصر، قد اشتد عنفها في استنكار الصهيونية وضد بريطانيا التي تساندها.

«وعلى الرغم من أن الوفد قاطع المؤتمر البرلماني العربي بسبب تنظيمه على يد نظام القصر، فإن استغل المسألة الفلسطينية ليظهر بريطانيا في مظهر العدو، وليظهر الحكومة في مظهر الفتور نحو القضية العربية، لاعتمادها على التأييد البريطاني.

«ونظرا لأن المصريين متعاطفون عن بكرة أبيهم مع عرب فلسطين، فإنه ما لم تحل المشكلة الفلسطينية، فإنها سوف تظل مادة يستغلها المهيجون السياسيون، سواء في القصر أو في الوفد، لمهاجمة بريطانيا، والحاق الضرر بالعلاقات المصرية الإنجليزية.

«ومن دواعي التشاؤم في الموقف أن تزداد علاقة الود بين صدقي باشا الذي يستعد لحملة جديدة، وعلى ماهر باشا.

«وبهذه المناسبة فقد شرف الملك فاروق إسماعيل صدقي باشا بزيارة مفاجئة، بمناسبة عقد قران أحد أبنائه بأميرة من الأسرة المالكة.

«ولايزال الملك فاروق، بارشاد على ماهر باشا، يواصل السياسة الإسلامية التي كان والده يسير عليها، ولكن دون أن يتمتع ببصيرته. وهذه السياسة في الداخل تزعج الأقباط الذين يشكون من ازدياد التفرقة بينهم وبين المسلمين في التعيين في الوظائف الحكومية.

«ولكن هذه السياسة الإسلامية فى الخارج تميل إلى تعزيز نفوذ مصر فى البلاد الإسلامية الواقعة تحت حماية بريطانيا وفرنسا. وسواء استمر هذا التمسك الأخرق بقيام الخلافة فى مصر، أو كان الهدف هو الوصول إلى نوع من الزعامة الدينية فى الإسلام، فإن هذه السياسة الملكية تنطوى على خطر إثارة البغض للأجانب فى مصر.

«وفى الوقت نفسه فإنها تؤدى إلى التعاون بين الدول الإسلامية الساخطة على سياستنا وسياسة فرنسا. وسوف يتضح الموقف فى هذه المسألة الحيوية المهمة عما قريب، فإما أن يواصل العالم الإسلامى صداقته التقليدية لنا، وإما أن يميل إلى إيطاليا وألمانيا، ومن هنا فإن السياسة الإسلامية التى ينتهجها ملك مصر تعتبر ذات أهمية مباشرة لنا، ويجب من ثم مراقبتها بعناية فائقة».

* * *

على كل حال فإن هذا الاندفاع نحو ايطاليا من قبل فاروق، لم يلبث أن تعرض لصدمة كبيرة عندما استولت ايطاليا على ألبانيا، مسقط رأس أسرة محمد على، فأحدثت انقلابا طارئا فى علاقات القصر بالقوى الدولية. فقد تغيرت مشاعر فاروق نحو إيطاليا، وتحسنت علاقته ببريطانيا، وان كان هذا الموقف لم ينعكس على وضع الإيطاليين فى القصر الملكى، لأنه كان مرتبطا بحياة فاروق الخاصة ولذاته الشخصية.

على أن تأثير استيلاء إيطاليا على ألبانيا على الشعب المصرى لم يكن يقل عن تأثيره على فاروق، فقد شعر الشعب أكثر من أى وقت مضى بزحف الخطر الفاشى الداهم، واستعاد فى ذاكرته ذكرى غزو إيطاليا للحبشة فى ٢

أكتوبر ١٩٣٥م، بما مثله فى ذهن المصريين من خطر من ناحية الصحراء الغربية من جانب، ومن ناحية السودان من جانب آخر، حيث كان استيلاء إيطاليا على الحبشة يضع يدها على أحد منابع النيل، وهى بحيرة تانا التى تمد النيل الأزرق بمياهها.

وفى الوقت نفسه فإن اندفاع فاروق نحو الفاشية كان قد دفع به إلى مساندة كامل البندارى باشا، وكيل الديوان الملكى الذى كان يسعى لأن يحل محل على ماهر باشا فى النفوذ لدى فاروق بدلا من على ماهر باشا. وقد سنحت للبندارى الفرصة عندما خلا له الجو بسفر على ماهر باشا إلى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة حول فلسطين، لتخليص فاروق من تأثير على ماهر باشا، عن طريق اقناعه بأن الأخير يردد أنه الحاكم الفعلى فى القصر!

على أن نابا أزرق مثل على ماهر قلب المائدة على البندارى، عن طريق تحسين علاقاته مع الوفد من جهة، ومع الإنجليز من ناحية أخرى! وتقدم باستقالته إلى فاروق، الذى شعر بأنه لا يستطيع تحمل نتائج هذه المواجهة، فعين البندارى وزيرا مفوضا لمصر فى بروكسل، وعاد على ماهر باشا أشد قوة. وبذلك أصبح أقرب ما يكون من منصب رئيس الوزراء الذى يصبو إليه، وقد تصادف أنه حصل عليه قبل قيام الحرب العالمية الثانية بأسبوعين فقط! ودخول المعاهدة المصرية البريطانية فى دور التنفيذ.

(٩)

سقوط محمد محمود باشا وإعتلاء على ماهر باشا الحكم*

رأينا فى مقالاتنا السابقة كيف كانت فكرة حياد مصر فى الحرب العالمية الثانية تدفع بنفسها فى الحياة السياسية المصرية بعد الانقلاب الدستورى الذى أحدثه القصر تحت تأثير على ماهر باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م وأقال به حكومة مصطفى النحاس، ولم يكن مداد معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى التى أبرمت فى عام ١٩٣٦م قد جف بعد. ورسمنا صورة الحياة السياسية المصرية قبل الحرب بعد أن انتقلت مقاليد الأمور إلى يد القصر، عندما أخذ يشجع العناصر الفاشية الممثلة فى جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين على مهاجمة الحكم الدستورى البرلمانى، لضرب الوفد، والدعوة إلى حكم القصر تحت شعارات الخلافة الإسلامية، بعد أن روح

* الوفد ٢٩ يناير ١٩٩٦م

أحمد حسين، وهو يزور إيطاليا، لفكرة أن «الفاشية فيها الكثير من الإسلام»!، وأخذ الإخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم، وأخذت فكرة الحياد تستمد وقودها من القضية الفلسطينية التى استخدمها القصر لخدمة مآربه الخاصة فى الخلافة الإسلامية ولعب دور مؤثر فى الشرق الإسلامى.

فى ذلك الحين كان الصراع بين على ماهر باشا وكامل البندارى باشا داخل القصر الملكى قد دفع بعلى ماهر باشا إلى تحسين علاقاته مع السفارة البريطانية للضغط على فاروق! وقد كان هذا التحسن المؤقت هو الذى مهد له الطريق إلى تولى رئاسة الوزارة بعد أن استنفدت وزارة محمد محمود باشا أغراضها، وتصادف أن كان ذلك قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بأسبوعين فقط! وكان من الضرورى أن يترك هذا الموقف المعقد تأثيره على موقف مصر من الحرب العالمية الثانية.

فلم يكن فى وسع على ماهر باشا إلا أن يضم إلى وزارته العناصر التى تتفق مع خطه السياسى، وخصوصا فى وزارة الدفاع التى عين لها محمد صالح حرب باشا. وكان من الطبيعى أن يؤدى تعيين صالح حرب باشا وزيرا للدفاع إلى تعيين عزيز المصرى رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية، وهو المعروف بميوله إلى الألمان.

ولم يكن «مايلز لامبسون» وقت تأليف الوزارة فى مصر، بل كان يقضى إجازته فى بلاده، وكان المستر «بيتمان» Bateman، الوزير المفوض فى السفارة البريطانية فى القاهرة، هو الذى يتولى إرسال المعلومات إلى لندن عن

التغيير الوزارى الجديد وآثاره، ونتائج اتصالاته مع على ماهر باشا والملك فاروق في هذا الشأن، وسياسة النظام الجديد.

وقد كتب إلى حكومته يوم ٢٥ أغسطس ١٩٣٩م يعلق على هذا التعيين بقوله:

«لقد سبب لى تعيين صالح حرب باشا وزيرا للدفاع بعض الهواجس، وذلك نظرا للتوتر الدولى الحالى الذى يجعل من المهم وجود وزير مناسب في هذا المنصب الحيوى.

«فقد كان صالح حرب باشا واحدا من المصريين الذين هربوا من الجيش أثناء الحرب العالمية الأولى، حين كان يعمل فى خفر السواحل، للانضمام إلى جيش السنوسى. وعندما طرح اسمه، حرصت على تحذير على ماهر باشا رئيس الوزراء من تعيينه، نظرا لأنى كنت متأكدا - على وجه الخصوص - أن هذا التعيين سوف يؤدى إلى تعيين عزيز المصرى باشا رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى!

«وعزيز المصرى، على الرغم من كونه ضابطا مصريا، فإنه أمضى طوال مدة خدمته بالجيش التركى، وينظر إليه باعتباره من كبار المطلعين فى الشئون العسكرية، ولكن منذ اللحظة التى حاول فيها - منذ بضعة أشهر - أن يبرهن لى على أن الألمان لم ينهزموا فى معركة المارن*، لم أعد أميل إلى اعتماد رأيه،

---

* يقصد معركة المارن الثانية فى الحرب العالمية الأولى، التى بدأت فى ١٨ يولية ١٩١٨م، وانتهت بانتصار الحلفاء على الألمان، وانتهاء الحرب.

انظر: د. عبدالعظيم رمضان تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، الجزء الثانى.

إن لم أقل: سلامة عقله! فضلاً عن ذلك فلدى من الأسباب ما يدعونى إلى الاعتقاد بأن تعيينه لن يقابل بالرضا فى الجيش المصرى أو من جانب البعثة العسكرية البريطانية.

«ولعل الجمع فى وزارة الدفاع الوطنى بين هارب سابق من الجيش، وشخص يعد فى اعتبارى ألمانى النزعة، لا يبدو من الأمور المثالية! على أنى ـ على أثر محادثة جرت بينى وبين الأدميرال سير ج. ويلز، مدير الموانئ والمنائر، الذى كان على صلة عمل وثيقة بصالح حرب باشا، وقد أبدى فيها رأيا طيبا فيه، رأيت من الأوفق عدم إثارة هذه المسألة، خصوصاً وأن من المعروف أن الملك فاروق وعلى ماهر باشا مقتنعان اقتناعا كبيرا بمعرفة كل من صالح حرب وعزيز المصرى للصحراء الغربية.

«وقد أكد لى رئيس الوزراء فى أول لقاء لى به بعد تسلم مهام منصبه، حين أبديت له تخوفى من ناحية عزيز المصرى باشا، ما طمأننى، فقد أكد لى أنه إذا إتضح ـ مع الممارسة ـ أن عزيز المصرى ليس صالحا للمنصب الذى يشغله، فإنه سوف ينحيه عن منصبه.

«وأستطيع أن أقرر، من واقع ما جمعته من معلومات كافية عن الوزارة، أن أية قرارات فى السياسة العسكرية، لن تتخذ قبل أخذ نصيحة وزير الأوقاف عبدالرحمن عزام بك، الذى استدعى من أنقرة لتولى منصبه الجديد. فمعرفته بليبيا، التى حارب فيها ضد الإيطاليين لسنوات عديدة، لا يباريه فيها أحد، وهو صديق شخصى لى منذ فترة طويلة، وأثق فيه ثقة تامة.

«ويمكننى الإطمئنان إلى أن على ماهر باشا مقتنع بضرورة العمل مع السفارة والتعاون معها تعاونا قلبيا، وخصوصاً فى مسألة الدفاع، وأنه مصمم

على ذلك. وقد عبر لي رئيس الوزراء بنفسه عن هذه المشاعر في وقت مبكر. ويمكنني الحكم، من واقع محادثاتي اليومية معه، بأنه يبدو مخلصا. وقد تم التفاهم بيننا في كثير من مطالبنا الدفاعية بصورة مرضية في ساعات قليلة.

«وقد تأكد لي بحق أن علي ماهر باشا يعتزم، بمساعدة الملك، الدخول في منافسة مع الوفد والقضاء على سيطرته على الجماهير تماما إذا أمكن، عن طريق ما سوف يحققه من إنجازات. وعند اختفاء الوفد فعليا عن المسرح السياسي، سوف يزاح عنصر من عناصر الإنقسام!

«وقد قال لي الملك، بينما كان يبدى بعض الإعجاب بالدكتاتوريات الأوروبية، إنه لا يمكن الادعاء بأن النظم الديموقراطية تحظى بكل الفضائل، وإنما لكل من النظامين محاسنه. ولكن في الأوقات العصيبة، كما هو الحال في الوقت الحاضر، فمن الأوفق لمصر على وجه التأكيد أن تتخلى عن بعض جوانب النظام الديموقراطي التى ثبت عدم جدواها أو عدم إمكان تطبيقها، وأن تستبدل بها جوانب أخرى أكثر واقعية بحيث تؤدى إلى دفع البلاد إلى الأمام! وقال: إن البرلمان (ويقصد به بدون شك مجلس الشيوخ حيث توجد به أغلبية وفدية) قد أصبح لا يزيد على جمعية للمناظرات، بها ميل واضح إلى إثارة العقبات، وبها عدد من الموظفين الدائمين الذين لا يعملون شيئا إلا تقاضى مرتباتهم، وإن علي ماهر باشا قد صمم على أن يذيقهم جرعة من شرابه. على أن الملك طلب منى ألا أصدق الإشاعات التى تقول بأن هناك دكتاتورية تقوم في مصر، فسوف يكون أمام البرلمان الفرص الكثيرة للمناقشة عندما يستأنف دور انعقاده، ولكن على أعضائه أن يتذكروا أن الوقت المتاح لهم لم يعد بلا حدود»!

على كل حال فإن هذا التحالف غير المقدس بين السفارة البريطانية من جانب، وكل من الملك فاروق وعلى ماهر باشا من جانب آخر، سرعان ما أثبت أنه تحالف هش عندما تعرض للاختبار عندما عاد السفير «مايلز لامبسون» إلى القاهرة من إجازته فى بلده فى أواخر أغسطس، ونفذ هتلر فى أول سبتمبر ١٩٣٩م وعيده بغزو بولندا والاستيلاء على ممر «دانزج».

فقد قابل «لامبسون» على ماهر فى نفس اليوم وطلب منه إعلان الحرب على ألمانيا فى حالة إعلان بريطانيا الحرب عليها. وقد أجاب على ماهر باشا بأن إعلان الحرب يستدعى دعوة البرلمان، أما إعلان «حالة الحرب» فلا يستدعيه.

وقال: إن الحكومة سوف تسير تدريجا حسب الظروف والضرورات، حتى تصل إلى «حالة الحرب». وأثار مسألة ترك الألمان فى مصر يسافرون بدلا من اعتقالهم، وطلب منه أن يعرفه برأى القادة العسكريين.

ولما أبلغه السفير بأن الحكومة البريطانية يهمها أن تعلن مصر رسميا «حالة الحرب»ضد ألمانيا، أرسل إليه يوم ٢ سبتمبر ١٩٣٩م كتاباً سريا يتضمن استعداد الحكومة المصرية لإعلان حالة الحرب بمجرد دخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا. وكانت عبارة الكتاب كما جاءت فى كتاب سرى آخر أرسل للسفارة فى ٩ سبتمبر ١٩٣٩م على النحو الآتى:

«عندما أبلغتمونى أنه مما يرضى الحكومة البريطانية ـ بصفة خاصة ـ أن تعلن مصر أنها فى حالة حرب مع ألمانيا، فإن الحكومة المصرية ردت فى خطاب بتاريخ ٢ سبتمبر يفيد أنها على استعداد لإعلان حالة الحرب مع ألمانيا فى الوقت الذى تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانيا».

في ذلك الحين كان دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا قائما في ذهن العسكريين البريطانيين عند نشوب الحرب. فقد كتب اللورد ولسن في مذكراته المعروفة باسم «ثمانية أعوام فيما وراء البحار» يقول بالحرف الواحد:

«لقد كان من المتوقع في حالة قيام الحرب، أن تشترك مصر فيها إلى جانب بريطانيا كحليفة، وتعلن الحرب على المحور». كما كتب أيضاً يقول: «إنه كان من المتوقع ـ طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦م ـ أن يشترك الجيش المصرى في الحرب كحليف تحت القيادة البريطانية».

على كل حال ففيما يبدو أن على ماهر باشا لم يكن متحققا من إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا بسبب غزوها لبولندا، ففي مذكرة خاصة أرسلها على ماهر باشا إلى القصر يوم الغزو، ورد بها الآتي:

«حادثني من برلين بالتليفون سعادة مراد سيد أحمد باشا في الساعة واحدة بعد الظهر، وأخبرني أن هتلر خطب وقال: إنه أعلن الحرب على بولونيا (بولندا) للحصول على مدينة دانتزج والممر، وقال: إن الحرب بدأت الساعة الخامسة صباحا، ثم ذكر أنه لا يشكو شيئا من انجلترا أو من فرنسا، ولذلك لا يعلن عليهما حربا، وسيبقى السفيران لتلقى تعليمات حكومتيهما.

«وقد أعلن هتلر أنه، في حالة وفاته، فقد أوصى بأن يخلفه «جورنج» Goering، ثم «هيس» Hess يخلف «جورنج»، وبعد «هيس» يترك الأمر «للرايشتاغ» والأمة.

«وقد قلت لمراد باشا أن ينتظر تعليمات الحكومة المصرية، فلا يغادر مكانه إلا بأمر».

الفصل الثانى

معركة تجنيب مصرويلات الحرب

(١٠)

وزارة على ماهر
توافق على إعلان حالة الحرب*

رأينا في مقالنا السابق كيف تولى على ماهر باشا، عدو الوفد اللدود، رئاسة الوزارة خلفا لوزارة محمد محمود باشا في ١٨ أغسطس ١٩٣٩م ـ أى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بأسبوعين ـ وكيف استقبلت بريطانيا هذه الوزارة بدون اعتراض، على الرغم من سياسة على ماهر باشا المناوئة لها في القصر الملكى، بعد أن أدى الصراع داخل القصر الملكى بين على ماهر باشا وكامل البندارى باشا إلى اتجاه على ماهر باشا إلى بريطانيا لتحسين علاقته بها لكى يمارس ضغوطه على الملك فاروق. وقد كان هذا الحلف غير المقدس هو الذى واجه قيام الحرب العالمية الثانية.

* الوفد ٥ فبراير ١٩٩٦م.

وتشير الوثائق إلى أنه كان حلفا مضادا للوفد. فقد ثبت لنا فى مقالنا السابق، من رسالة «بيتمان» الذى كان يقوم بعمل مايلز لامبسون فى السفارة البريطانية فى مصر، أن تأليف وزارة على ماهر باشا كان محل تشاور بينه وبين السفارة البريطانية، حيث أورد «بيتمان» فى رسالته أنه حذر على ماهر من تعيين صالح حرب وزيرا للدفاع، ومن تعيين عزيز المصرى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى، ولكنه سحب هذا التحذير بعد أن طمأنه مدير الموانئ والمنائر البريطانى إليه، كما طمأنه على ماهر باشا إلى أنه إذا اتضح أن عزيز المصرى ليس صالحا لمنصبه فسوف يقيله ـ وعلى الرغم من ذلك، فإنه عندما نشرت صحف الوفد خبرا بأن على ماهر باشا استشار السفارة قبل تقديم مرشحيه للملك، تعرض الوفد منذ ذلك الحين لإجراءات عنيفة من الحكومة، لدرجة أن رئيس تحرير المصرى قبض عليه يوم ٢٢ أغسطس، ثم فتشت الشرطة فى اليوم التالى منزلى كل من النحاس باشا ومكرم عبيد باشا. وقد تعلل على ماهر باشا، الذى كان يشغل منصب وزير الداخلية فى ذلك الحين، بأن جريدة المصرى قد تجاوزت الحقوق المشروعة لحرية الصحافة، باتهامها الحكومة والصحافة والسفارة بالتخطيط عمدا لخراب مصر الاقتصادى وتعريض مصر للدمار فى حرب مروعة.

على كل حال فقد رأينا كيف طلب السفير البريطانى مايلز لامبسون من على ماهر باشا إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، فى مقابلته

معه يوم أول سبتمبر ١٩٣٩م، أى بعد نشوب القتال بين ألمانيا وبولندا، ولم تكن بريطانيا قد أعلنت بعد الحرب على ألمانيا، وعندما أبلغه على ماهر باشا أن الحكومة تسير تدريجيا حسب الظروف والضرورات حتى تصل إلى حالة الحرب، أجابه السفير بأن الحكومة البريطانية يهمها أن تعلن مصر رسميا حالة الحرب! وعندئذ أبلغه على ماهر استعداد الحكومة المصرية لإصدار هذا الإعلان بمجرد دخول بريطانيا العظمى الحرب ضد ألمانيا. وأرسل إليه خطابا فى نفس اليوم (٢ سبتمبر ١٩٣٩م) ترجمته ـ كما ورد فى كتاب سرى آخر ١٩٣٩/٩/٩م ـ كالآتى:

«عندما أبلغتمونى أنه مما يرضى الحكومة البريطانية ـ بصفة خاصة ـ أن تعلن مصر أنها فى حالة حرب مع ألمانيا، فإن الحكومة المصرية ردت فى خطاب بتاريخ ٢ سبتمبر يفيد أنها على استعداد لإعلان حالة الحرب مع ألمانيا، فى الوقت الذى تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانيا».

فى ذلك الحين كان على ماهر يتخذ بالفعل الإجراءات التنفيذية للالتزامات الواقعة على مصر، والتى فرضتها المعاهدة بالمعنى الوارد فى المادة السابعة من المعاهدة الخاصة بقيام «حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها» ـ وذلك بناء على إخطار رسمى من السلطات البريطانية فى يوم ٢٤ أغسطس ١٩٣٩م.

ففى يوم ٢٥ أغسطس أصدر على ماهر باشا المرسومين رقمى ٩٥ و٩٦ لسنة ١٩٣٩م، وأولهما خاص بالتدابير الاستثنائية التى تتخذ

لتأمين سلامة البلاد، والثاني خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين. وفي ٢٧ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩م، بحماية الأسرار العسكرية. وفي يوم ٢٩ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩م بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الاسكندرية لحماية الميناء. وفي يوم ٣١ أغسطس أصدر مرسوما بقانون بإنشاء «القوات المرابطة» من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة إلتزامهم بالخدمة العسكرية، وجعل مهمة هذه القوات في زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال. وفي الوقت نفسه دعا فريقا من الضباط الاحتياطيين إلى الإنضمام لفرق الجيش العامل!

وهذا هو السبب في أنه أجاب على السفير البريطاني مايلز لامبسون، عندما طلب منه إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، بأن الحكومة المصرية تسير تدريجيا حسب الظروف والضرورات حتى تصل إلى حالة الحرب. فلما أجاب السفير بأن الحكومة البريطانية يرضيها أن تعلن مصر حالة الحرب مع ألمانيا، رد علي ماهر باستعداد الحكومة المصرية لإعلان حالة الحرب في الوقت الذي تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانيا.

وعلى ذلك فلم تكد إنجلترا تعلن الحرب هي وفرنسا على ألمانيا يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، حتى اجتمع مجلس الوزراء في بولكلي بالإسكندرية لمناقشة هذه المسألة، وكانت جلسة طويلة استمرت إلى ساعة متأخرة من الليل.

ويفهم من المصادر الرسمية أن التحالف بين علي ماهر باشا والسفارة البريطانية كان له تأثيره في موقف الوزارة من إعلان حالة الحرب، فقد انعقد إجماع الوزراء على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ما عدا عضوا واحدا هو مصطفى الشوربجي بك الذى ينتمى للحزب الوطنى، الذى كان من رأيه أن ما اتخذته الوزارة من إجراءات حتى ذلك الحين هو «فوق الكفاية»، وأن «المعاهدة لا تلزمنا بشئ أكثر من ذلك، وليس لمصر شأن في الخلاف القائم الآن. وأنه ـ بصفته من أعضاء الحزب الوطنى ـ لا يوافق حتى يعرف ما تستفيده مصر من وراء ذلك».

أما بقية الوزراء، فقد وافقوا على إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، وكانوا فريقين: فريق الوزراء المنتمين إلى الحزب السعدى، وفريق المستقلين من أنصار على ماهر باشا. وكان فريق الوزراء السعديين يتكون من محمود فهمي النقراشي باشا، ومحمود غالب باشا، والدكتور حامد محمود، وسابا حبشي بك، وإبراهيم عبدالهادى. أما فريق المستقلين فكان يتكون من محمد علوية باشا، وعبدالرحمن عزام بك، ومحمد صالح حرب باشا، وعلى رأسهم علي ماهر باشا.

وبالنسبة لفريق الوزراء السعديين، فإنهم كانوا مع إعلان حالة الحرب على ألمانيا بدون تحفظ. وكان هذا الحزب قد أعرب عن رأيه أثناء أزمة سبتمبر ١٩٣٨م إلى جانب دخول الحرب، وقد حذر بعض شباب السعديين الذين كانوا يتلقون تعليمهم في فرنسا من أن تقف

مصر «موقفا سلبيا فى الحرب كما حدث فى سنة ١٩١٤م»، بل ينبغى - فى حالة اشتراك مصر فى الحرب، كحليفة لإنجلترا - أن يكون اشتراكها فيها كدولة محاربة. وفى هذه الحالة يجب على الحكومة أن تعلن التعبئة العامة! وكان اعتقاد السعديين أن الحرب لو قامت فسيكون النصر للمعسكر الديموقراطى، «لأن هذا المعسكر أقدر على مواصلة الحرب من المعسكر الدكتاتورى، فأين هذه القوة التى تضارع فرنسا وإنجلترا وروسيا والولايات المتحدة ومعهم الصين، فى إتساع آفاقها ووفرة مواردها، ومعهم أمم كثيرة متوسطة أو صغيرة فى العدد والعدة» ؟

أما فريق الوزراء المستقلين أنصار على ماهر باشا، فقد عرف عن الأربعة اشتغالهم بالقضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً مسألة فلسطين، وبالتالى فقد كانوا من العناصر الساخطة على إنجلترا لموقفها المتحيز لليهود، وكان المتوقع أن يكون موقفهم ضد فكرة إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، ولكن هذا الموقف تأثر بالتحالف بين على ماهر باشا والسفارة البريطانية، فكانوا مع إعلان حالة الحرب، وإن رأى عبدالرحمن عزام بك، وزير الأوقاف ورئيس القوات المرابطة، الانتظار حتى يعود كل المصريين من الخارج، وكذلك البواخر المصرية، لأن فى رفعها العلم المصرى حماية لها من كل سوء مادامت مصر ليست فى حالة حرب مع أية دولة أخرى. أى أن عبدالرحمن عزام بك كان يرى إعلان حالة الحرب بعد عودة المصريين والبواخر المصرية.

على أن محمد صالح حرب باشا، وزير الدفاع الوطنى، كان مع إعلان حالة الحرب، وكذلك محمد على علوبة باشا وزير الدولة للشئون البرلمانية. وكانت حجة محمد صالح حرب باشا، بوصفه وزير الدفاع، أن الحكومة المصرية تلقى صعوبات كثيرة فى تفتيش السفن المحايدة، بسبب عدم إعلانها حالة الحرب. وضرب مثلا لذلك بباخرة رومانية لم تقف للتفتيش إلا أن بعد أن صوبت النار نحوها. وقال: إن هذه الحالة سببها الموقف الحالى وعدم إعلان حالة الحرب مع ألمانيا.

أما محمد على علوبة باشا، فقد ذكر أنه «مادامت قد قُطعت العلاقات مع ألمانيا، وتكدر صفو هذه العلاقات، فليس هناك داع للانتظار، ويجب إعلان حالة الحرب، لأن مصر أصبح مصيرها معلقا بمصير إنجلترا، ومادامت إنجلترا مسئولة عن الدفاع عن مصر، فيجب على مصر أن تسير جنبا إلى جنب معها، أما البواخر المصرية فإنجلترا تحميها بأسطولها كما تحمى بواخرها سواء بسواء».

وقد كتب مايلز لامبسون السفير البريطانى إلى حكومته يوم ٤ سبتمبر يقول: إنه كان يوجد فى البداية أربعة وزراء مترددون، لعدم اقتناعهم بأن مصر فى وضع يسمح لها بمواجهة الهجمات الإيطالية، نظرا لقلة عدد القوات البريطانية التى كانت موجودة فى ذلك الحين.

وقد ذكر على ماهر باشا للسير مايلز لامبسون أنه «وإن كان شخصياً مستعدا لإعلان حالة الحرب»، فإنه يريد أن يصدر القرار بالإجماع، لأن هذه أول حالة من نوعها تواجهها مصر وهى دولة

مستقلة، ولذلك فقد أصر على ضرورة إزالة مخاوف زملائه المترددين. وقد وافق على أن يطلب إلى عزام بك مناقشة اعتراضاته مع المستر بيتمان في السفارة البريطانية، وعلى أن يقابل وزير الحربية محمد صالح حرب باشا القائد العام للقوات البريطانية لبحث مسألة عدد القوات والموقف الاستراتيجي.

على هذا النحو، كان هذا هو موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب حتى صبيحة يوم ٤ سبتمبر ١٩٣٩م، وقد كلف على ماهر باشا الأستاذ محمد كامل سليم، السكرتير العام للمجلس، بالتوجه إلى السفارة البريطانية لتبليغ السفير خلاصة رأى المجلس. وبدا أن الأمور قد استقرت على هذا القرار لولا أن تدخل القصر ليقلب الموقف رأسا على عقب!

(١١)

تدخل فاروق لمنع إعلان حالة الحرب على ألمانيا ودور عبدالوهاب طلعت باشا*

رأينا في مقالنا السابق كيف أثر التحالف الطارئ بين على ماهر باشا والسفارة البريطانية قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية على الموقف السياسي فى مصر من ناحيتين: الناحية الأولى تقبل السفارة البريطانية تولى على ماهر باشا رئاسة الوزارة، على الرغم من اتجاهاته العدائية التى نحت بالقصر إلى جانب دول المحور. والناحية الثانية، تعاون وزارة على ماهر باشا مع بريطانيا عند توتر الموقف الدولى وقيام ما حددته معاهدة ١٩٣٦م فى المادة السابعة بعبارة: «قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها»، حيث اتخذ على ماهر باشا جميع الاجراءات التنفيذية للالتزامات التى كان على مصر القيام بها تحت هذه المادة. وعندما أعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩م

---

* الوفد ١٢ فراير ١٩٩٦م

اجتمعت وزارة علي ماهر باشا وقررت باجماع آراء وزرائها، ما عدا عضو الحزب الوطني مصطفى الشوربجي، اعلان حالة الحرب ضد ألمانيا. وقد شارك في الموافقة على إعلان حالة الحرب الوزراء الأربعة الذين عرف عنهم اشتغالهم بالقضايا العربية والإسلامية وخصوصا فلسطين، وكانوا من العناصر الساخطة على انجلترا لموقفها المتحيز لليهود، وعلى رأسهم محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطني.

وقد كان هذا هو موقف وزارة علي ماهر باشا من الحرب العالمية الثانية حتى صبيحة يوم ٤ سبتمبر ١٩٣٩م، حين كلف على ماهر باشا محمد كامل سليم، السكرتير العام لمجلس الوزراء بالتوجه إلى السفارة البريطانية لتبليغ السفير خلاصة رأى مجلس الوزراء، وعندئذ تدخل القصر الملكى ليمنع صدور هذا القرار.

فما هى أسرار هذا التدخل؟

يقول عبدالوهاب طلعت باشا، الذى كان قائما بأعمال رئاسة الديوان الملكى وقت نشوب الحرب العالمية الثانية بعد انتقال على ماهر باشا إلى رئاسة الوزارة، إنه حينما علم بقرار مجلس الوزراء، «توجهت فورا إلى قصر المنتزه، وعرضت الأمر على الملك، بكل ما يترتب على إعلان حالة الحرب من خير أو شر، وأن من مصلحة بريطانيا، ولها قوات كبيرة فى مصر، وقوف مصر على الحياد، إذ تستطيع بريطانيا أن تتلقى أية مساعدات تأتى لها عن طريق مصر، دون المساس بها.

«وقد وافق الملك على ذلك، وطلب إلى مقابلة رئيس الوزراء لتبليغه هذا التوجيه، وكان الليل قد انتصف، فلما اتصلت به تليفونيا قال إنه أوى إلى فراشه، واستحسن مقابلته فى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى.

«فلما قابلته في الموعد المحدد، وعرضت عليه ما عرضته على الملك، اقتنع بأفضلية هذا الموقف.

«وكانت الساعة قد اقتربت من التاسعة المحددة لمقابلته السفير، فسألنى إذا كنت أرغب فى الانتظار حتى أقف على نتيجة المقابلة، لتبليغها إلى الملك، فقلت: انى أرى التعجيل بمغادرة الفندق، حتى لا يعرف السفير أن عدولكم عن الرأى الأول موحى به من القصر. فوافقنى على ذلك، وانصرفت.

«وإذا بالسفير لامبسون آت على عجل للمقابلة الموعودة، فصادفنى فى «الطرقة» الطويلة الموصلة للجناح الذى يقيم فيه على ماهر، فحيانى، ورددت عليه التحية.

«فلما تمت المقابلة على غير النتيجة التى كان ينتظرها، طار صوابه، وقال للمرحوم على ماهر إنى متحيز للألمان!

«وتأييدا للعدول عن الرأى الأول، بعث رئيس الوزراء للسفير البريطانى بكتاب سرى يشرح له فيه الأسباب التى لا تدعو لاعلان حالة الحرب، ترجمته العربية كما يلى:

«كتاب سرى رقم ٤ ـ ٩/١ من على ماهر باشا رئيس الوزراء فى ١٩٣٩/٩/٩م

«السيد السفير:

«لقد منحت لي الفرصة من قبل لأعلن أن الحكومة المصرية تعتزم بذل أقصى مساعدة فعالة للحكومة البريطانية بروح التعاون التام. وإنى أعود فأؤكد لكم ذلك.

«ومع أن التحالف المنصوص عليه في المعاهدة لا يسرى مفعوله إلا فى حالة الاعتداء المباشر ضد بريطانيا العظمى، ولم ينص على حالة الاعتداء غير المباشر، الذى بذلت محاولة غير مجدية لتعريفه، مما قد يثير صعوبات داخلية من الوجهة الدستورية، فإن الحكومة المصرية لم تتردد فى اتخاذ التدابير التى طلبتها الحكومة البريطانية للتسهيل أو المعاونة، المنصوص عليها فى المادة ٧ من المعاهدة.

«وفضلا عن ذلك، فإنه لما أبلغتمونى أن الحكومة البريطانية تود ـ بوجه خاص ـ أن تعلن مصر رسميا حالة الحرب ضد ألمانيا، أجابتكم الحكومة المصرية بكتاب فى ٢ سبتمبر الحاضر بأنها على استعداد لاجراء هذا الإعلان، بمجرد دخول بريطانيا الحرب.

«إلا أنه، فى المحادثات التى سبقت ارسال هذا الكتاب، كان فى تقديرنا: حرب مزدوجة من ألمانيا وإيطاليا، ينشأ عنها أعمال عدوانية وعمليات حربية ضد القطر المصرى.

«بهذا المعنى، وتفاديا لكل الاحتمالات، اتصلت الحكومة المصرية بالحكومة العراقية، لتشترك فيما تقوم به مصر، ولترسل بعض الوحدات التى تعاون فى الدفاع عن القطر المصرى.

«ولهذه الاعتبارات ألححت في تعزيز القوات البريطانية، وأن يورد للجيش المصرى على وجه السرعة، الذخائر والأسلحة التى كان فى أشد الحاجة إليها.

«لكن ما قدرناه وقتئذ لم يتحقق. فايطاليا احتفظت بحيادها، فأصبحت الحالة لها وجه آخر.

«على أنه قبل أن تعلن ألمانيا الحرب، اتخذت الحكومة المصرية على وجه السرعة، التدابير الاستثنائية التى تقتضيها الحالة. فقد أعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء مصر، ووضعت رقابة عامة، وقررت إجراء تفتيش اجبارى على كل السفن الموجودة فى ميناء الإسكندرية أو الموانئ على قناة السويس، لأن التفتيش خارج الموانئ لا يمكن اجراؤه بالوسائل العادية.

«كما اتخذت الحكومة تدابير ضد البلاد التى لا تثق بريطانيا فى معاونتها فى الحرب، وكذلك بعض الممتلكات البريطانية.

«ومادامت ألمانيا لم تبادئ باعلان الحرب على مصر، كرد على هذه الاجراءات التى اتخذتها ضدها الحكومة المصرية أو ضد رعاياها، فإنه يجب الاستفادة من هذا الموقف.

«وفى انتظار هذا الإعلان من جهتها، يكون من غير الملائم، ولغير أسباب خطيرة، صرف النظر عن هذه المزايا.

«وعلى كل حال، إذا ما تطلبت الحالة اتخاذ تدابير جديدة من شأنها أن تكون داعية لاعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإنى لن أتردد فى القيام بالاجراءات التى تقتضيها القواعد الدستورية فى هذه الحالة.

«وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم عظيم تقديرى».

هذا هو الكتاب السرى الذى أرسله على ماهر باشا إلى السفير البريطانى فى ١٩٣٩/٩/٩م. ولكن ماذا جرى فى المدة من ٥ سبتمبر إلى ٩ سبتمبر ١٩٣٩م؟

لقد كان السفير مايلز لامبسون مقتنعا تماما بضرورة اعلان الحكومة المصرية حالة الحرب مع ألمانيا، ولذلك لم يكد يسمع من على ماهر باشا ـ فى أعقاب مقابلة عبدالوهاب طلعت باشا ـ بعدول الوزارة عن قرار إعلان حالة الحرب، حتى أخذ يمارس ضغوطه، فتكررت زيارته لرياسة مجلس الوزراء يومى ٦ و٧ سبتمبر لكى تعلن الوزارة حالة الحرب. وأمام هذا الضغط المتواصل، وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بالاسكندرية مساء يوم ٧ مارس ١٩٣٩م على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ولكنه علق موافقته على خطاب يبعث به السفير البريطانى إلى على ماهر باشا، يقول فيه «إن اجراءات إعلان الأحكام العرفية فى مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا، لم تكن كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن وسلامة القوات البريطانية، وإن المطلوب هو إعلان قيام حالة الحرب».

وفى نفس اليوم أوفد على ماهر باشا محمد كامل سليم، سكرتير عام مجلس الوزراء، لإبلاغ هذا القرار إلى السفير البريطانى، وليوضح له أن الخطاب المشار إليه يغنى عن دعوة البرلمان إلى الانعقاد، إذ أنه فى هذه الحالة يعتبر تنفيذا للمعاهدة التى سبق أن أقرها البرلمان.

وقد عرض السفير البريطانى الأمر على حكومته، التى وافقت على توجيه الخطاب المشار إليه، وسارع السفير إلى مقابلة على ماهر باشا لابلاغه بذلك، ولكنه فوجئ بأن الموقف قد تغير مرة أخرى!

ففى ذلك الحين كان الملك فاروق قد أخذ يمارس من وراء ظهر السفارة البريطانية فى مصر جهودا فى لندن، لاقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن فكرة إعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا، وذلك من خلال السفير المصرى فى لندن حسن نشأت باشا، الذى كان يتبعه بشكل مباشر حيث كان الجهاز الدبلوماسى المصرى فى الخارج يتبع الملك من الناحية الفعلية ولا يخضع للحكومة المصرية إلا اسميا.

وقد قام السفير حسن نشأت باشا بالمهمة خير قيام، فقد قابل المستر بتلر Butler، الوكيل الدائم بوزارة الخارجية البريطانية، وأوضح له المزايا التى تترتب على وقوف مصر على الحياد، إذ أن ذلك من شأنه أن يسهل شراء بريطانيا السلاح والعتاد ومواد الحرب من الولايات المتحدة عن طريق مصر. وقد أبدى المستر بتلر ارتياحه للفكرة، ووعد بعرضها على اللورد هاليفاكس Halifax، وزير الخارجية البريطانية.

وبناء على ذلك أرسل حسن نشأت باشا إلى على ماهر باشا برقية بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٣٩م بخصوص مقابلته مع المستر بتلر فى وزارة الخارجية فى ٦ سبتمبر، جاء فيها: «وقد اقترحت عليه شراء العتاد العسكرى من الولايات المتحدة بوساطة مصر، اذ يتيسر القيام بهذا العمل لكونها دولة غير محاربة. وقد سر مستر بتلر باقتراحى، وسوف يعرضه على لورد هاليفاكس».

وفي الوقت الذى أرسل فيه السفير المصرى هذه البرقية إلى على ماهر باشا، كان فاروق يبحث إليه «برسالة عاجلة في هذا المعنى»! موضحا أن برقية السفير المصرى تؤثر على قرار الوزارة الذى اتخذ بشأن اعلان حالة الحرب على ألمانيا إذا وصل خطاب من السفير بضرورة إعلان قيام حالة الحرب.

وبناء على ذلك عندما قابل السفير البريطانى على ماهر باشا يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩م ليبلغه موافقة حكومته على توجيه الخطاب الذى اشترطته الوزارة لإعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان موقف على ماهر باشا قد تغير إلى النقيض!

(١٢)

معركة الوفد فى مجلس الشيوخ ضد مرسوم إعلان الأحكام العرفية*

رأينا فى مقالنا السابق كيف تطور موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب العالمية الثانية. فلم تكد انجلترا وفرنسا تعلنان الحرب على ألمانيا يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩م حتى اجتمعت وزارة على ماهر فى نفس اليوم وقررت باجماع آراء وزرائها إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ما عدا عضو الحزب الوطنى مصطفى الشوربجى، ولكن عبدالوهاب طلعت باشا، الذى كان قائما بأعمال رئاسة الديوان الملكى، سارع إلى الملك فاروق فى قصر المنتزه ليقنعه بأفضلية وقوف مصر على الحياد، وقد وافق فاروق على الفور وطلب إليه ابلاغ على ماهر بذلك، فعدل على ماهر عن قرار الوزارة، وأبلغ السفير البريطانى مايلز لامبسون بهذا العدول يوم ٤ سبتمبر، ولكن السفير أخذ يمارس ضغوطه

* الوفد ١٩ فراير ١٩٩٦م.

على علي ماهر يومي ٦ و٧ سبتمبر لكي تعلن الوزارة حالة الحرب، ولم تجد الوزارة مفرا من الإذعان، ولكنها علقت موافقتها على وصول خطاب إليها من الحكومة البريطانية يطلب إليها إعلان حالة الحرب على ألمانيا تحت ذريعة أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة على ماهر من إعلان الأحكام العرفية وقطع العلاقات مع ألمانيا غير كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن وسلامة القوات البريطانية، واعتبر على ماهر باشا هذا الخطاب ضروريا لأنه يغني عن دعوة البرلمان إلى الانعقاد، إذ يعتبر تنفيذا للمعاهدة التي سبق أن أقرها البرلمان. على أنه في الوقت الذى كان فيه السفير البريطاني يستصدر من حكومته هذا الخطاب، كان الملك فاروق يمارس جهوده في لندن من خلال سفيره حسن نشأت باشا، الذى كان يتبعه بشكل مباشر، لاقناع الحكومة البريطانية بمزايا وقوف مصر على الحياد في تسهيل شراء بريطانيا السلاح وموارد الحرب من الولايات المتحدة عن طريق مصر. وعلى ذلك لم يكد السفير البريطاني يحصل من حكومته على خطاب مطالبة على ماهر باشا باعلان حالة الحرب ضد ألمانيا حتى كان فاروق يحصل على خطاب مضاد من سفيره يفيد باقتناع الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية بفكرة الحياد وعزمه على عرضه على اللورد هاليفاكس. وهكذا لم يكد السفير البريطاني يقدم إلى على ماهر باشا خطاب المطالبة باعلان حالة الحرب حتى كان على ماهر باشا يقدم له خطاب السفير المصرى الذى يفيد باقتناع الخارجية البريطانية بمزايا الحياد! وفي اليوم التالى ٩ سبتمبر كان على ماهر باشا يوجه للسفير البريطاني خطاب الاعتذار عن عدم إعلان حالة الحرب.

ونلاحظ على خطاب الاعتذار عن عدم إعلان حالة الحرب الذى قدمه على ماهر باشا، أنه صيغ بمهارة فائقة، واستند إلى أسباب وجيهة. وكان أول هذه الأسباب أن التحالف المنصوص عليه في معاهدة ١٩٣٦م لا يسرى مفعوله إلا فى حالة الاعتداء المباشر ضد بريطانيا، ولم ينص على حالة الاعتداء غير المباشر، الذى ذكر على ماهر باشا أنه بذلت محاولة غير مجدية لتعريفه، الأمر الذى قد يثير صعوبات داخلية فى مصر من الوجهة الدستورية. ثانيا، أنه كان فى تقدير الحكومة المصرية عندما اتخذت قرارها الأول باستعدادها لإعلان الحرب على ألمانيا بمجرد دخول بريطانيا الحرب، أن هذه الحرب هى حرب مزدوجة من ألمانيا وإيطاليا ينشأ عنها أعمال عدوانية وعمليات حربية ضد القطر المصرى، ولكن هذا التقدير لم يتحقق، إذ احتفظت ايطاليا بحيادها فأصبحت الحالة لها وجه آخر (ونلاحظ أن هذه الحجة سوف تزول عندما تدخل ايطاليا الحرب، الأمر الذى سوف يترتب عليه موقف آخر وأزمة أخرى!) ثالثا، أنه نظرا لأن فكرة تعرض مصر لأعمال عدوانية وعمليات حربية كانت وراء قرار الحكومة الأول باعلان حالة الحرب على ألمانيا، فقد كان ذلك ما دعاها إلى طلب وحدات عراقية للمشاركة فى الدفاع عن القطر المصرى، كما دعاها إلى الالحاح فى تعزيز القوات البريطانية، وأن يورد للجيش المصرى الأسلحة والذخائر التى كانت فى أشد الحاجة إليها. أما السبب الرابع فى عدول الحكومة المصرية عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا ـ كما ذكر على ماهر باشا ـ فهو أنه على الرغم مما اتخذته الوزارة من تدابير ضد ألمانيا وضد رعاياها، فإن هذه التدابير لم تدفع الحكومة الألمانية إلى الحرب على مصر، ومن ثم يكون من غير الملائم، من قبل إعلان ألمانيا الحرب على مصر، أن تعلن مصر

حالة الحرب عليها. وعلى ذلك ـ كما قال على ماهر باشا ـ «إذا تطلبت الحالة اتخاذ تدابير جديدة من شأنها أن تكون داعية لاعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإنى لن أتردد فى القيام بالاجراءات التى تقتضيها القواعد الدستورية فى هذه الحالة».

فى الوقت الذى كانت فيه فكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا تتخذ شكل شد وجذب بين الحكومة المصرية برياسة على ماهر باشا والحكومة البريطانية، بعد تدخل القصر الملكى ضد فكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان هناك شد وجذب آخر فى البرلمان المصرى حول فكرة إعلان الأحكام العرفية.

ذلك أن على ماهر باشا كان قد سارع إلى فرض الأحكام العرفية على البلاد، وعين نفسه حاكما عسكريا، وذلك من قبل أن تعلن بريطانيا الحرب على ألمانيا! ففى يوم أول سبتمبر ١٩٣٩م كان السير مايلز لامسون قد عاد إلى مصر من زيارته لوطنه بسبب تدهور الحالة الدولية، وفى مساء ذلك اليوم زار وفى رفقته المستشار القانونى للسلطات البريطانية، على ماهر باشا، وطلبا منه إعلان الأحكام العرفية، فاستجاب على ماهر باشا على الفور، وأصدر فى اليوم نفسه مرسوما بفرض الأحكام العرفية على مصر!

وقد أثار إصداره مرسوم إعلان الأحكام العرفية دهشة المراقبين السياسيين، لأن انجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية فى بلادها أو فى مستعمراتها! فكيف استجاب على ماهر بهذه السرعة لاعلان الأحكام العرفية؟

في الواقع أن السبب الأساسي يرجع إلى أن مطلب إعلان الأحكام العرفية يتفق مع سياسة وزارة قصر تحكم البلاد رغم ارادة الشعب الذى كان يولي ثقته للوفد، وكان طلب السفير البريطاني يقدم لها - في الحقيقة - الذريعة التي تتوق إليها لفرض حكمها الدكتاتوري على البلاد.

على أن المشكلة هي أن المادة ٤٥ من الدستور كانت تنص على وجوب عرض إعلان الأحكام العرفية على البرلمان فورا ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو الغاءها، وأنه إذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد، وجب دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة لاتخاذ القرار.

ولما كان البرلمان عند نشوب الحرب في غير دور الانعقاد، فقد كان من الواجب على وزارة على ماهر باشا دعوته على وجه السرعة، على أن على ماهر باشا تباطأ تباطؤا مريبا، فلم يجتمع البرلمان لمناقشة المرسوم إلا بعد شهر كامل، أي في يوم ٢ أكتوبر ١٩٣٩م! وفي الوقت نفسه أراد على ماهر باشا أن يسلب من البرلمان حقه في اقرار استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها، وهو ما تقضى به المادة ٤٥ من الدستور، فنص في مرسوم دعوة البرلمان للانعقاد غير العادى على أن الغرض هو «ابلاغ» البرلمان باعلان الأحكام العرفية وليس «عرض» مرسوم الأحكام العرفية عليه كما فعل مع المراسيم الأخرى التي صدرت بعد فض الدورة العادية!

ولتمرير هذه الخدعة، صرح عبدالحميد بدوى باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) بأن مرسوم الأحكام العرفية إنما صدر «تنفيذا لقانون المعاهدة»، ولم يصدر تنفيذا لقانون نظام الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ٢٣ الذي صدر تنفيذا

للمادة ٤٥ من الدستور.

وقد استند في تمرير هذه الخدعة إلى أن قانون نظام الأحكام العرفية الذى صدر تنفيذا للمادة ٤٥ من الدستور، إنما يتعلق بحالة ذاتية لمصر تنشئها الحكومة بمحض إرادتها، ولكن المرسوم الذى أصدره على ماهر باشا يتعلق بحالة ذاتية لدولة أخرى يراد قضاء حاجتها بهذا النظام، فهذه الأحكام العرفية التى أعلنت إنما أعلنت تطبيقا لقانون المعاهدة، وهى تقوم وتسقط بصفتها تنفيذا للمعاهدة ولا تقوم لتعنى قرارا بالاستمرار أو الالغاء من البرلمان!

فى ذلك الحين كانت الأغلبية فى مجلس الشيوخ لحزب الوفد، وبطبيعة الحال لم تمر هذه الخدعة بسهولة، فقد أعلن رئيس مجلس الشيوخ أنه تلقى اقتراحا بتأليف لجنة للنظر فى المرسوم الخاص بالأحكام العرفية، يقديم تقرير عنها إلى المجلس، على أن تؤلف اللجنة من أربعة من الوفديين، واحد من السعديين، وواحد من الدستوريين، وثلاثة من المستقلين، وأسندت رياسة اللجنة إلى عبدالفتاح يحيى باشا. وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح.

وقد أخذت اللجنة فى دراسة موضوع الأحكام العرفية، وانتهت «بالاجماع» إلى أن الدستور صريح فى ضرورة عرض إعلان الأحكام العرفية على البرلمان، سواء أكان تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣م أم لقانون المعاهدة، وذلك لاصدار رأى قاطع بالاستمرار أو الإلغاء.

وإزاء هذا الاجماع لم يجد على ماهر باشا بدا من الإذعان، فأعلن أن الموضوع المطروح، هو «عرض» مرسوم الأحكام العرفية ليقرر المجلس استمراره أو عدم استمراره.

وعند ذلك أخذت اللجنة تتوافر على بحث الموضوع، فاستفسرت أولا

من الحكومة عن الكيفية التى طلب بها إعلان الأحكام العرفية، وحدود الطلب. وقد أجاب عبدالحميد بدوى باشا بأن الطلب «جاء من السفارة البريطانية بطريقة رسمية تطلب فيه من الحكومة المصرية، بصفة المعونة المنصوص عليها فى المادة السابعة من المعاهدة، إعلان الأحكام العرفية وتنفيذها مباشرة بصورة الرقابة على المطبوعات والصحف، وبصورة ايجاد نظام لتفتيش السفن».

عندئذ رأى بعض أعضاء اللجنة أنه نظرا لأن الأمن والنظام مستتبان فى البلاد، فإن إعلان الأحكام العرفية يجب أن يقتصر على «التدابير التى تقتضيها حماية المصالح العسكرية».

على أن على ماهر باشا رفض هذا الرأى، بحجة أن تنفيذ الأحكام العرفية يستدعى السرعة، ولا يمكن تجزئة الاجراءات العسكرية عن غيرها، حفظا لسلامة الجيش وسرعة تموينه وما يتعلق بهذا من اجراءات كثيرة متنوعة!

وإزاء هذا الرفض من جانب على ماهر باشا لقصر الأحكام العرفية على الاجراءات العسكرية، كان على اللجنة أن تقرر استمرار الأحكام العرفية بالصورة الشاملة التى يريدها على ماهر باشا، أو عدم الموافقة على استمرارها. ولما كان الوفد هو صاحب الأغلبية فى مجلس الشيوخ ــ كما ذكرنا ــ فقد وقفت الأغلبية من أعضاء اللجنة إلى جانب عدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية، بينما وقفت الأقلية إلى جانب استمرارها مع بعض التحفظات، وكان فى وسع على ماهر باشا الإذعان لما تقرره اللجنة، ولا تثريب عليه من جانب الإنجليز، ولكنه آثر أن يخوض معركة حامية فى المجلس لصالح استمرار الأحكام العرفية!

(١٣)

على ماهر ينجح فى فرض الأحكام العرفية على مصر*

انتهينا فى مقالنا السابق إلى قرار وزارة على ماهر باشا بعدم إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا بعد نجاح سفير مصر فى لندن فى اقناع وكيل الخارجية البريطانية بمزايا وقوف مصر على الحياد، وكيف قامت المعركة داخل مجلس الشيوخ المصرى، الذى كان يسيطر عليه حزب الوفد، حول مرسوم اعلان الأحكام العرفية الذى سارع على ماهر باشا باعلانه قبل نشوب الحرب، عندما أرادت وزارة على ماهر باشا سلب البرلمان حقه فى اقرار المرسوم أو الغائه تحت ذريعة صدوره تنفيذا لقانون المعاهدة، ولكن الوفد تصدى لهذا الزعم، واستطاع الحصول على اجماع اللجنة المشكلة لهذا الغرض على خضوع مرسوم

---

* الوفد ٢٦ فبراير ١٩٩٦م.

الأحكام العرفية لموافقة البرلمان، كما حصل على أغلبية أعضاء اللجنة إلى جانب عدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية.

كانت وجهة نظر الوفد التى أقنع بها أغلبية أعضاء اللجنة أن مرسوم إعلان الأحكام العرفية تخول الحاكم العسكرى سلطات متنوعة، لا يستطيع العقل أن يحدد مداها مهما أوتى من قوة التصور، وهى سلطات شاملة للمسائل التشريعية والادارية، بل حتى بعض الأمور القضائية، فى حين أن ظروف طلب اعلان الأحكام العرفية من قبل الجانب البريطانى وأسباب هذا الطلب لا تبرر أن تكون هذه الأحكام بهذا النطاق الواسع المدى، خصوصا أن الأمن والنظام مستتبان فى البلاد، ولم يقع فيها أى اضطراب داخلى. وفى الوقت نفسه، فإن «مصر التى أظهر شعبها فى كل الظروف والمناسبات أنه يدين بمبادئ الحرية والديمقراطية، لتأبى أن تجعل مصائر أمورها ـ أمة وأفرادا ـ فى يد أسبغ عليها مثل هذا السلطان، وأن من الخير ألف مرة للقضية المشتركة التى تحالفت مصر وانجلترا فى الدفاع عنها، أن تدافع عنها هذه البلاد وهى حرة طليقة، من ان تدافع عنها وأمورها تحت امرة سلطان مطلق. ثم إن البلاد لا تطمئن اطلاقا أن يجعل تنفيذ الأحكام العرفية فى يد ليست موضع الرضاء عنها». ثم قال التقرير : إن الأحكام العرفية أمر خطير، ويكفى تصور ما عانته البلاد فى الحرب الماضية من جرائمها، للوقوف على ما قد يصيب المصالح العامة والخاصة من الضرر من جرائها اذا ما أسيء استعمالها».

على أن الأقلية فى اللجنة رأت الموافقة على استمرار الأحكام العرفية بشروط. وقد استندت فى ذلك إلى أن القيود والشروط التى شرعت لاعلان

الاحكام العرفية، قد توافرت عند الاعلان، ولا تزال متوافرة. فقد اشتبكت بريطانيا في حرب مع دولة أخرى، وهي لا تزال مشتبكة في هذه الحرب، «ولهذه الدولة الأخرى في مصر رعايا، ولها فيها «مصالح»، فهل مستطاع تحت ظل الأحكام العادية أن تقوم مصر بالوفاء بعهدها الذى قررته المادة السابعة من المعاهدة؟ فان كان ذلك مستطاعا وجب ألا تكون الأحكام العرفية، أما اذا لم يكن ذلك مستطاعا، وجب أن تكون الأحكام العرفية، على ألا تتجاوز الغاية الموجودة من اعلانها، وهى تسهيل السبل لقيام مصر بتعهداتها التى قطعتها لانجلترا. ولكنها ترى أن توجه نظر الحكومة إلى الأمور الآتية :

١- العمل على حصر تطبيق هذه الأحكام جهد الطاقة عند الضرورات العسكرية التى تقتضيها سلامة البلاد، وتقضى بها المعاهدة.

٢- الرجوع إلى البرلمان فى الشئون الخطيرة، مراعاة لحرج الموقف.

٣- تخفيف الرقابة على الصحف، بحيث تقتصر على الأنباء التى يترتب على نشرها إضرار بسلامة البلاد وبالقوات المصرية وبالقوات الحليفة والصديقة.

كان على على ماهر النزول على رأى أغلبية اللجنة الذى يقضى بعدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية، ولكنه آثر أن يخوض معركة حامية الوطيس فى المجلس لحمله على الموافقة على استمرار الأحكام العرفية لصالح انجلترا، ودافع دفاعا بليغا عن بقاء الأحكام العرفية، حتى استطاع الحصول على موافقة أغلبية المجلس على استمرارها (٦٨ صوتا ضد ٥٩). وقد أعلن عبد الفتاح يحيى باشا، رئيس اللجنة، رأيه فى المجلس بأن استمرار الأحكام

العرفية واجب، وفاء للعهد، وأن لاغضاضة على الحكومة أن تنزل على إرادة المجلس بالرجوع إليه في كل ما ليس له مساس بالمسائل العسكرية البحتة.

على هذا النحو نجحت بريطانيا في فرض الأحكام العرفية على مصر، على الرغم من أنها لم تفرضها في انجلترا أو في مستعمراتها! وبقيت معركة إعلان حالة الحرب التي كان يخوضها السفير البريطاني السير مايلزلامبسون، على الرغم مما صرح به وكيل الخارجية البريطانية للسفير المصري حسن نشأت باشا من اقتناعه بمزايا حياد مصر في شراء العتاد العسكري من الولايات المتحدة بواسطتها.

وفي هذه المعركة نلاحظ اختلاف المواقف، ففي المعركة الأولى ـ معركة الأحكام العرفية ـ كان فاروق يساند استمرارها لمصلحة هيمنته على الحكم، ولكن في معركة اعلان حالة الحرب، كان فاروق يقاوم هذا الاعلان بسبب ميوله المحورية التي سبق أن تحدثنا عنها في مقالاتنا السابقة! فقد ساند وجهة نظر رئيس ديوانه بالنيابة عبد الوهاب طلعت في وقوف مصر على الحياد في مصر.

وسرعان ما أخذت الانتصارات الألمانية في بداية الحرب تعزز اقتناعه بصواب هذه السياسة، خصوصا عندما وصلت الأخبار في الاذاعة الفرنسية بدخول القوات الألمانية مدينة (وارسو).

وكان من الضروري في ذلك الحين إدخال مسألة اعلان حالة الحرب على ألمانيا إلى البرلمان المصري لزيادة الصعوبة، بعد أن كان رأى على ماهر باشا الذي عبر عنه للسفير البريطاني أن وصول خطاب من الحكومة البريطانية

يطالب مصر باعلان حالة الحرب، للمحافظة على أمن وسلامة القوات البريطانية، يغني عن دعوة البرلمان للانعقاد.

ولهذا الغرض طلب القصر إلى عبد الحميد بدوى باشا، رئيس لجنة قضايا الحكومة، إعداد مذكرة تؤيد ضرورة عرض الأمر على البرلمان، على أساس التفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية. وقد وضعت هذه المذكرة بحضور الملك فاروق شخصيا ـ كما ذكر على ماهر باشا للسفير البريطاني ـ الأمر الذى أطار صواب السفير البريطاني! فعندما أبلغه على ماهر باشا بأن فاروق أرسل إليه برسالة عاجلة في هذا الشأن، علق السفير على ذلك بقوله: إنه يأمل «ألا ينزلق جلالته إلى عمل قد لا تحمد عقباه»!.

وقد سارع لامبسون بالكتابة إلى حكومته يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩م بعد ما سمع من على ماهر باشا بتراجعه عن قرار اعلان حالة الحرب على ألمانيا، يقول: «أما فيما يختص بدولة رئيس الوزراء، فقد قلت له: إننى فى حيرة تامة، كيف أفسر للحكومة البريطانية فشله فى الوفاء بما عاهدنى عليه كتابة وشفاهة؟ فتعليماتكم الأخيرة نسخت بوضوح كل ما سبقتها، وقد يكون سفير مصر أساء فهم الحديث مع مستر بتلر (وكيل الخارجية البريطانية). وعلى أى حال فقد تمت هذه المقابلة بينهما منذ يومين وأصبحت غير ذات موضوع»

ثم قال السفير: «هل كان على ماهر يريد حقا أن أبلغكم أنه قد خذلنا مرة أخرى، بعد أن كان قد قدم لنا صيغة الخطاب الذى طلب أن نوجهه إليه؟ فليضع نفسه فى مكان سعادتكم ويتصور الأثر الذى لابد أن يحدثه تقريرى هذا لديكم.

«لقد أجاب رئيس الوزراء على هذا السؤال بأنه يقدر كل هذا، لكنه إزاء رسالة الملك فاروق، وإزاء موقف زملائه الوزراء، لا يسعه الا أن يتريث حتى ينجلي الخلاف بين تعليماتي وتقرير سفير مصر في لندن.

«ولم أحاول أن أخفي شعوري، وحذرته مرة أخرى من أثر ذلك على الحكومة البريطانية. لقد أصبح الموقف لا يحتمل، وقد يكون لأخبار الإذاعة الفرنسية هذا المساء عن دخول القوات الألمانية مدينة (وارسو) بعض الأثر فيه، ولو أني لا أملك دليلا عليه.

«وإذا ما تلقيت ايضاحا يبدد سوء الفهم الذى وقع فيه سفير مصر (في لندن) فاني سأعاود الكرة في شأن مطالبنا» .

على أن الحكومة البريطانية لم تصر على ضرورة إعلان مصر حالة الحرب كما كان يلح بذلك السيرمايلز لامبسون، الذى كان يقف في هذه المسألة موقفا لايلين، ويرى فيها مسألة «ضرورية وحيوية» ، على خلاف حكومته التي كانت ترى فيها مسألة «مرغوبا فيها جدا ومهمة» ، وهو ما يبين الفارق في وجهتي النظر!

وعلى كل حال فان هذه المعركة توضح هذه المفارقة، فقد كان رئيس لجنة قضايا الحكومة عبد الحميد بدوى باشا هو الذى أفتى بعدم عرض مرسوم الأحكام العرفية على البرلمان لأخذ موافقته على أساس أن المرسوم صدر تنفيذا لقانون المعاهدة، ثم عاد وأفتى بضرورة عرض اعلان حالة الحرب على البرلمان، على الرغم من مطالبة السفير بذلك تنفيذا لقانون المعاهدة! والسبب ـ كما

ذكرنا ـ هو أن اعلان الأحكام العرفية كان يخدم الحكم المطلق لفاروق، ولكن اعلان حالة الحرب على ألمانيا لم يكن يخدم ميوله المحورية.

والمهم هو أن الفتوى بضرورة عرض مسألة اعلان الحرب على البرلمان كانت حاسمة في تعزيز موقف فاروق المعارض للحرب، وهو ما أوضحه السفير المصرى حسن نشأت باشا للورد هاليفاكس، فقد ذكر له أنه لا يمكن ضمان الموافقة على اعلان الحرب في البرلمان بالاجماع، وأن الاعتراض عليه حتى لو كان بنسبة ١٠ ٪ من الأعضاء سيكون أمرا مؤسفاء كما أنه لا يمكن ضمان الموافقة عليه بالأغلبية، لأنه ليس لعلى ماهر باشا نفوذ على المستقلين؛ لأنهم في الحقيقة وفديون لا يكشفون عن وفديتهم!

على أن السفير البريطاني كان ينظر إلى المسألة من زاوية أخرى، هي زاوية التأثير الأدبي الكبير لاعلان مصر حالة الحرب في العالم العربي، اذ كان مفروضا أن تضرب مصر بذلك المثل للعالم العربي، وتقوده في هذا الطريق، ولكن امتناعها عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا كان له تأثير سيىء على العراق، الذى تردد هو الآخر، ولم يعلن حالة الحرب، بل إنه لم يعلن الأحكام العرفية! وكان السفير يخشى أن يؤدى احراز ألمانيا بعض الانتصارات في المستقبل إلى تردد مصر في الموافقة على أية اجراءات لا تتفق مع مصالحها، ولكن اعلان حالة الحرب على ألمانيا يقطع الطريق على ذلك .

(١٤)

عزيز المصرى باشا يبرز موقع العلمين للقيادة البريطانية ويرفض إخلاء سيوة*

لم ينته النزاع بين السفير البريطانى السير مايلز لامبسون وحكومة القصر برياسة علي ماهر باشا حول إعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا. لقد أفلح السفير البريطانى فقط فى اقناع على ماهر باشا باعلان حالة الأحكام العرفية فى مصر لأن هذه الأحكام كانت تخدم الحكم الأوتوقراطى للقصر، ولكنه عجز عن حمل على ماهر على إعلان حالة الحرب على ألمانيا، لأن فاروق صاحب الميول المحورية كان وراء عدم اعلان حالة الحرب، وكانت آخر اجتهاداته اخضاع اعلان حالة الحرب على ألمانيا لموافقة البرلمان المصرى، وذهب في ذلك إلى حد أنه حضر شخصيا اعداد عبدالحميد سليمان باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة للمذكرة التى تؤيد ضرورة عرض الأمر على

* الوفد ٤ مارس ١٩٩٦م.

البرلمان، للحصول على موافقته، على أساس التفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية، وهو ما أثار ثائرة السفير البريطاني الذى حذر على ماهر قائلا: إنه يأمل «ألا ينزلق جلالته إلى عمل قد لا تحمد عقباه».

ولم ييأس السفير البريطاني، لقد كان يعرف أن اعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا سوف يكون له صداه وتأثيره فى العالم العربى، فيحذو حذو مصر، ولكن امتناع مصر عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا سوف يجعل البلاد العربية تحجم عن اعلان حالة الحرب، وهو ما بدت بشائره فى امتناع العراق عن اعلان حالة الحرب، بل المضى فى ذلك إلى حد الامتناع عن اعلان حالة الأحكام العرفية.

ولذلك لم يغفر السير مايلز لامبسون لعلى ماهر باشا امتناعه عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا. فقد كان يرى أنه أفلت فرصة كانت متاحة عند نشوب الحرب لاعلان الحرب، ابان الشعور الشعبى الذى كان سائدا فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر، خصوصا أنه كان فى يده سلاح الأحكام العرفية التى يستطيع بها أن يخمد أنفاس المعارضة! ولكنه أفلت هذه الفرصة. وهذا ما كتب به إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد هاليفاكس يوم ٨ نوفمبر ١٩٣٩م.

فقد كتب إليه يقول: إن شعور غالبية الشعب المصرى فى ذلك الحين كان متجها إلى جانب الدول الديموقراطية وضد النازية، ولو سار على ماهر باشا وراء هذا التيار الشعبى وألقى بثقله باخلاص إلى جانب الحلفاء وأعلن حالة الحرب على ألمانيا، لكان هذا كفيلا بالقضاء على تلك المؤامرات التى جرت بعد ذلك من جانب الدوائر العليا لحساب ألمانيا، وأدت إلى تدهور

الموقف وأثرت على مصير رئيس الوزراء نفسه. ذلك لأن دعوة البرلمان بصفة عاجلة إبان الشعور الشعبى الموالى فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر، لاعلان الحرب والأحكام العرفية، كان من الممكن أن يؤدى بسهولة إلى حصول رئيس الوزراء على أغلبية أكيدة فى المجلسين، نظرا لأن الوقت لم يكن قد انفسح بعد لكى تفصح المؤامرات الحزبية عن معارضتها لرئيس الوزراء شخصيا، ونظرا للقوة التى سيكون على ماهر باشا قد أحرزها نتيجة تأييد البرلمان وثقة حكومة صاحب الجلالة، ولأنه كان يستطيع عن طريق استخدام السلطات المخولة له بموجب الأحكام العرفية بذكاء، أن يمضى فى سياسته شبه الدكتاتورية بحيث يصبح قادرا على كتمان أنفاس المعارضة واستخدام البرلمان والجهاز الادارى لصالحه» !

ومعنى هذا الكلام أن الغرض الأساسى الذى تغياه السفير البريطانى من مطالبة على ماهر باشا باعلان الأحكام العرفية فى اليوم السابق على نشوب الحرب، تحت ذريعة المعاهدة، هو اعطاؤه السلطات التى تخولها الأحكام العرفية لكتم أنفاس المعارضة واستخدام البرلمان والجهاز الإدارى لصالح حكمه الدكتاتورى ولصالح بريطانيا!

لكن على ماهر باشا ـ كما يقول السفير البريطانى ـ «سلك الطريق المضاد، وأراد أن يستغل عمله هذا لاظهار نفسه أمام الشعب فى مظهر حاميه من المحاولات التى تقوم بها بريطانيا لجر مصر إلى حرب عالمية كريهة، فظفر بتأييد ومحبة رخيصة» !

ثم أعلن لامبسون لوزير خارجيته أن «بعض الأمراء والأميرات، فضلا عن بعض الأرستقراطيين من الأتراك المتمصرين، وإسماعيل صدقى باشا وأنصاره،

وجميع الذين يعادون بريطانيا ويوالون ألمانيا ـ وهؤلاء جميعا متحدون في الميول مع القصرـ انتهزوا فرصة الموقف الذي اتخذه على ماهر باشا، وانغمسوا في الدعاية لصالح ألمانيا، أو في شعور انهزامي ليس في صالحنا!

كان رفض على ماهر باشا إعلان حالة الحرب على ألمانيا، بكل ما ترتب على ذلك من النزاع الذي تحدثنا عنه، سببا دعا السفير البريطاني والخارجية البريطانية إلى إعادة تقويم بعض الاجراءات التي اتخذها على ماهر باشا في أعقاب تأليف وزارته، والتي تقبلتها السفارة بدون تشكك كبير في إطار التحالف المؤقت الذي جرى بينها وبينه قبيل نشوب الحرب وأدى إلى عدم الاعتراض على تشكيله الوزارة. وعلى رأس هذه الاجراءات، احالة أمين عثمان باشا إلى المعاش، وتعيين عزيز المصري باشا في منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش.

وبالنسبة لأمين عثمان باشا، الذي كان صديقا لبريطانيا وصديقا في نفس الوقت للوفد، فان على ماهر باشا كان قد سارع بعد أيام قليلة من توليه الحكم، إلى احالة عدد كبير من وكلاء الوزارات إلى المعاش لكي يستبدل بهم وكلاء وزارات من أنصاره. وهو تقليد جرت عليه الحياة الحزبية قبل ثورة يوليو، اذ كانت كل وزارة حريصة على التخلص من كبار الموظفين الموالين لسابقتها وتعيين آخرين من الموالين لها، ضمانا لسرية العمل وسلاسته وعدم تسريب أسراره لخصومها السياسيين.

وقد كان على رأس هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش أمين عثمان باشا، الأمر الذي أثار الهواجس في قلب السلطات البريطانية، التي نظرت إليه من ناحية تأثيره على النفوذ البريطاني. على أن على ماهر باشا أقنع السلطات

البريطانية في ذلك الحين بأن طرد أمين عثمان باشا ليس موجها ضدها، وإنما هو موجه ضد الوفد، وأن الغرض منه حرمان الوفد من عين له داخل الوزارة.

وقد ساعد على اقتناع السلطات البريطانية بهذا السبب ثورة الصحف الوفدية لهذا الطرد، وما نشرته من مقالات مطولة تنديدا به، حتى كتبت جريدة «المصرى» الوفدية تقول: ان على ماهر باشا يفتتح أعماله باحالة هذا الموظف الممتاز الكفء إلى المعاش، فيضرب بذلك الرقم القياسى فى شهوة الانتقام، ويأتى بما لم يستطعه أخوه وزير المالية السابق (تقصد الدكتور أحمد ماهر الذى كان وزيرا للمالية فى الحكومة السابقة التى كان يرأسها محمد محمود باشا).

أما بالنسبة لعزيز المصرى باشا فإن على ماهر باشا كان قد سارع فى اليوم التالى لتشكيله الوزارة إلى تعيين عزيز المصرى باشا فى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى يوم ١٩ أغسطس ١٩٣٩م، بدلا من اللواء محمود شكرى، الأمر الذى أثار ذعر السلطات البريطانية، ولم تجد له مبررا غير ميوله الألمانية! فقد كان عزيز المصرى باشا فى ذلك الحين فى الستينات من عمره، وكان قد فقد صلته بالجيش المصرى لعدة سنين، كما أن سجل خدمته ـ كما يذكر الجنرال ولسن ـ «كان حافلا بالمؤامرات والمشاغبات مع رؤسائه، وكان يعترف بأنه يعرف كل شىء عن أساليب الألمان التكتيكية على يد البعثات الألمانية فى تركيا، وعن طريق زياراته لألمانيا».

وبطبيعة الحال لم يكن غرض على ماهر باشا من تعيين عزيز المصرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى، فى ظروف الوفاق الذى كان قائما

بينه وبين السلطات البريطانية وقتذاك، هو ميوله الألمانية، وإنما كان لأنه كان أكفأ ضابط مصرى فى تلك الظروف العالمية الخطيرة، وكان تعيينه فى هذا المنصب مطلبا قوميا، إذ كانت الصحف المصرية لا تفتأ تتساءل عن سبب حرمان البلاد من كفاءاته الممتازة فى وقت تبنى فيه جيشها! وكان على ماهر باشا يبغى من وراء تعيينه فى هذا المنصب كسب ود الرأى العام الذى صدم لتوليه رئاسة الوزارة بدلا من اجراء انتخابات عامة حرة تأتى بحزب الأغلبية وهو الوفد، كما كان يأمل فى أن يؤدى تعيينه إلى النهوض بالجيش المصرى ليدافع عن البلاد فى حالة نشوب الحرب، وخدمة قضية الحلفاء بالتالى.

ومن الثابت أن عزيز المصرى قد تعاون بالفعل مع السلطات العسكرية البريطانية إلى أقصى حد فى ذلك الحين كما كان يبغى على ماهر باشا، فقد اشترك مع هذه السلطات فى وضع خطط الدفاع عن مصر، وكان صاحب الفضل فى ابراز موقع العلمين للقيادة البريطانية، وفقا لما كشفه على ماهر باشا من أسرار هذه الحرب فى بيانه الذى أذاعه أمام مجلس الشيوخ بعد انتهاء الحرب فى عام ١٩٤٦م.

فقد ذكر ان القيادة البريطانية كانت قد قررت اتخاذ مرسى مطروح أساسا للدفاع البريطانى، وكانت، بسبب قلة الجنود، قد قررت إخلاء سيوة، ولكن نظرا لأن سيوة كانت هى التى تحمى الجناح الأيسر لمرسى مطروح، فقد رأى على ماهر باشا أن تركها يعد «عورة» فى الدفاع عن مرسى مطروح، وبالتالى عن مصر. وقد أبدى استعداده لأن يحمل الجيش المصرى عبء الدفاع عنها.

ولهذا اجتمع هو واللواء صالح حرب باشا، وزير الدفاع، والفريق عزيز المصرى، والجنرال ولسن، والجنرال أوكونور، والجنرال هيرت، على ظهر الطرادة فوزية، وذلك فى أثناء زيارة الملك فاروق لمرسى مطروح لتفتيش الجيش المصرى فى أكتوبر ١٩٣٩م، وذلك لبحث الموضوع.

وقد ظهر من استطلاع الخرائط أن الدفاع عن مرسى مطروح لا يمكن معه إخلاء سيوة، ولهذا اقترح عزيز المصرى باشا أنه إذا لم تكن مرسى مطروح وسيوة، فليكن موقع العلمين بين البحر المتوسط ومنخفض القطارة، ولكن الجنرال ولسن لم يأخذ بفكرة العلمين فى ذلك الحين، ولكنه زار وبصحبته صالح حرب باشا سيوة، واتفقا على المنشآت اللازمة لمرابطة قوة مصرية بهذه النقطة الأمامية.

(١٥)

صدام عزيز المصرى مع البعثة البريطانية، وزيارة على ماهر للسودان*

رأينا فى مقالنا السابق كيف فشل السفير البريطانى السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) فى حمل على ماهر باشا على إعلان حالة الحرب على ألمانيا بعد تدخل فاروق الموالى للمحور فى الموقف بناء على تنبيه عبدالوهاب طلعت باشا القائم بأعمال رئيس الديوان، وكيف أدى هذا الموقف من جانب على ماهر باشا إلى إنهاء التحالف المؤقت بينه وبين السفارة البريطانية، وهو التحالف الذى قاد السفارة إلى عدم الاعتراض على تعيينه رئيسا للوزراء بعد إبعاد محمد محمود باشا من الحكم، وأدى بالتالى إلى إعادة تقويم السفير البريطانى لعدد من الإجراءات التى اتخذها على ماهر فور توليه الحكم، وعلى رأسها إحالة أمين عثمان باشا، صديق بريطانيا وصديق الوفد فى الوقت

* الوفد ١١ مارس ١٩٩٦م.

نفسه، إلى المعاش، وتعيين عزيز المصرى باشا، ذى الميول الألمانية، رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى.

فعلى الرغم من أن عزيز المصرى باشا قد تعاون مع السلطات البريطانية إلى أقصى حد، واشترك فى وضع خطط الدفاع عن مصر مع القادة العسكريين البريطانيين، وكان صاحب الفضل فى إبراز أهمية موقع العلمين للقيادة البريطانية، والدفاع عن سيوة، فإنه لم يلبث أن أصبح موضع سخط السلطات البريطانية التى ساءها اعتراض عزيز المصرى باشا على بعض طلبات البعثة العسكرية البريطانية. فلم تكن السلطات البريطانية تتحمل فى ذلك الحين أى مظهر من مظاهر الاستقلال المصرى.

وكانت هذه السلطات قد اتفقت مع الحكومة المصرية على أنه فى حالة اشتراك مصر فى الحرب، فإن الجيش المصرى سوف يخضع للقائد العام للجيوش البريطانية فى مصر، فلما لم تعلن مصر الحرب، استمر الاتصال بين القوات البريطانية والقوات المصرية فى يد البعثة العسكرية البريطانية التى نصت معاهدة ١٩٣٦م على وجودها فى مصر لكى تنتفع الحكومة المصرية بمشورتها للمدة التى تراها ضرورية.

وقد لعبت هذه البعثة دورا فى إعادة تسليح الجيش المصرى بعد ظهور خطر الحرب العالمية الثانية فى أعقاب أزمة سبتمبر ١٩٣٨م، حتى قررت وزارة محمد محمود باشا فى مايو ١٩٣٩م إعادة تنظيمها وزيادة أعضائها ليصلوا إلى ١١٩ عضوا بدلاً من ٩٣. وقد ترتب على ذلك أن قطع الجيش المصرى شوطا فى تسليحه حتى كتبت «النيويورك تايمز» تقول: إن مصر قد أصبح لديها

ثلاثون ألف جندى، وفرقة من الدبابات مجهزة أحسن تجهيز، ووحدات ميكانيكية وقوة جوية.

وهكذا عندما تسلم على ماهر باشا الحكم فى سبتمبر ١٩٣٩م كان الجيش المصرى يعد للاشتراك فى الحرب إلى جانب بريطانيا. ومع أن مصر لم تعلن حالة الحرب فإن التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى فى عهده قد بلغ مدى لا يتحقق إلا بين جيشين يقاتلان جنبا إلى جنب فعلا!

وفى الواقع أن الجيش المصرى اشترك مع الجيش البريطانى فى كل شئ تقريبا، عدا الهجوم! فقد اشترك فى المناورات الحربية على جميع الأسلحة، واشترك فى التدريب، كما اشترك فى أعمال الدفاع، وبعد مضى شهرين تقريبا من ابتداء الحرب، أعلن رئيس البعثة العسكرية البريطانية،وهو الجنرال مكريدى، أن الدفاع الساحلى كله قد أصبح فى أيدى الوحدات المصرية، بعد أن كانت تقوم به القوات البريطانية البحتة، كما أعلن أن الوحدات المصرية تقوم بمهمتها خير قيام جنبا إلى جنب مع الوحدات البريطانية فى الصحراء الغربية. كما كتب الجنرال أوكنلك Auchinleck، الذى تولى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط، إلى وزارة الحربية البريطانية، يبلغها أنه إلى جانب حراسة المرافق الداخلية، فقد أرسل الجيش المصرى حامية مصرية إلى واحة سيوة فى وقت كان فيه الجيش البريطانى عاجزا عن توفير قوات كافية فى الصحراء الغربية، كما تولى الجيش المصرى أعمال المراقبة والأنوار الكاشفة والبطاريات المضادة للطائرات فى القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس!

وفى ٥ ديسمبر ١٩٣٩م نوّه الفريق عزيز المصرى باشا بمجهود البعثة العسكرية البريطانية فى تنظيم الجيش المصرى وتسليحه وتدريبه، لدرجة أنه فى أول ديسمبر ١٩٣٩م أصدرت القيادة البريطانية أمرا لجنودها بأن يؤدوا التحية العسكرية للضباط المصريين! كما أصدرت القيادة المصرية أمرا مماثلا!

على أن السلطات البريطانية ـ مع ذلك ـ لم تتحمل اعتراضات عزيز المصرى باشا على بعض طلبات البعثة العسكرية البريطانية. كما اتهمه الجنرال ولسن بأنه كان فى أثناء زياراته لبعض مواقع الجيش المصرى يتحدث أمام الضباط مشيداً بعظمة الجيش الألمانى، ومصغرا من شأن الجيوش البريطانية والفرنسية! كما كتب السير مايلز لامبسون إلى الخارجية البريطانية فى ٨ نوفمبر ١٩٣٩م عن عزيز المصرى باشا يشكو من أنه كان معجبا بقوة العسكرية الألمانية ونظامها وتفوقها، وكان يعبر عن هذه الأفكار فى أحاديثه مع ضباط الجيش المصرى، ويصغر من شأن الجيوش البريطانية!

وعلى ذلك، ولما كانت نية السفير البريطانى قد انعقدت على ضرورة التخلص من على ماهر باشا، فقد رأى أن يسبق ذلك بالتخلص من عزيز المصرى باشا، فطلب إلى على ماهر باشا إخراجه من الجيش باعتباره شخصية غير مرغوب فيها. ولم يملك على ماهر باشا سوى الإذعان، فاستجاب ومنحه إجازة مرضية مدتها ثلاثة أشهر ونصف فى ٥ فبراير ١٩٤٠م. ثم جددت بعد ذلك لمدة أخرى.

وقد نسبت السلطات البريطانية إلى عزيز المصرى، بعد طرده من الجيش، تهمة الاتصال بالطليان وتسريب مذكرة خاصة بالدفاع عن سيوة كان قد

وضعها الجنرال ولسن وأبلغها لوزير الدفاع صالح حرب باشا فى خطاب سرى مؤرخ ١٠ أكتوبر ١٩٣٩م. وقد تبين من التحقيقات التى أجرتها السلطات المصرية وأخذت فيه أقوال على ماهر باشا وصالح حرب باشا وعزيز المصرى باشا، فساد هذه التهمة، إذ ثبت أن الوثيقة خاصة بالمنشآت الخاصة بالقرات المصرية الصغيرة فى سيوة، ولم تكن تتضمن أية تصميمات بريطانية. ولم يكن معقولا أن يعرض عزيز المصرى موقعا مصريا للخطر، كما أن احتمال تسرب هذه المذكرة عن طريق الجانب المصرى لم يكن هو الاحتمال الوحيد، إن لم يكن هو أبعد الاحتمالات ـ كما قرر عزيز المصرى باشا ـ فقد لاحظ أنه لو كان التسرب قد وقع عن طريق الجانب المصرى، لتناولت المذكرة تأشيرته عليها، وقد كان لها وزنها، لأنها كانت تقضى بتعديل المشروع.

والمهم هو أن إبعاد عزيز المصرى باشا فى فبراير ١٩٤٠م كان مقدمة لإبعاد على ماهر باشا نفسه، بعد أن وصلت العلاقات بينه وبين السفير البريطانى لامبسون من السوء إلى درجة لا تحتمل فى نفس الشهر (فبراير ١٩٤٠م) بسبب زيارة على ماهر باشا للسودان.

وكان على ماهر باشا قد زار السودان فى النصف الأخير من شهر فبراير ١٩٤٠م، ومعه صالح حرب، زيارة رسمية. وكانت أول زيارة لمسئول سياسى كبير مصرى للسودان بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦م.

وفى البداية أرادت السلطات البريطانية أن يسافر على ماهر باشا بوصفه «سائحا» ولا يسافر بصفته الرسمية كرئيس لوزراء مصر! وهو ما لم يقبله على ماهر باشا بطبيعة الحال، فقد أبلغ السفير البريطانى أنه سوف يزور السودان

بوصفه رئيسا للوزراء، كما أنه لن ينيب عنه أحدا، لأنه يعتبر نفسه في أرض مصرية! ولما كانت الزيارة تمت بدعوة من الحاكم العام للسودان، فلم يملك السفير البريطاني إلا السكوت. وبالفعل كانت الأعمال ترسل إلى على ماهر باشا هو وصالح حرب في السودان بالطائرة، فيتولى تصريفها!

على أن ما زاد في حنق السفير البريطاني ما استقبلت به الصحافة المصرية زيارة على ماهر باشا للسودان من ترحيب وتهليل، فقد اعتبرتها تأكيدا للوحدة الوطنية بين مصر والسودان. وجاءت التصريحات التى أدلى بها على ماهر باشا وصالح حرب في السودان، والبرقيات المثيرة للحماسة التى بعثا بها إلى مصر، لتزيد في حنق لامبسون.

فيقول «كيرك» Kirk إن صالح حرب طلب إلى الموظفين المصريين في بورسودان الدفاع عن مياه النيل إلى آخر قطرة من دمائهم، ولكنه لم يحدد ضد من يقومون بهذا الدفاع! ولم يكد على ماهر باشا يصل إلى مصر حتى قارن في مجلس النواب بين زيارته للسودان وزيارة محمد على عام ١٨٣٩م! ولذلك لم يكن غريبا أن تطالب إحدى المجلات المصرية، وهي مجلة «المصور»، بتغيير وضع السودان «بالامتزاج الكامل» مع مصر، وإزالة «الغموض» من جو الصلات السودانية المصرية!

ولم يكد يمضي شهر واحد حتى وقعت أزمة أخرى عندما طلبت السلطات البريطانية من على ماهر باشا طلبات تهدر السيادة المصرية، وهي تعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق الصحراء الغربية وقناة السويس والإسكندرية. وكان هذا الطلب قد عرض من قبل على محمد محمود باشا،

ثم عرض على علي ماهر باشا، واتفق الأخير مع الجنرال ولسن على أن يكون حكام هذه المناطق مصريين. ولكن السلطات البريطانية عادت فذكرت أن هذا الاتفاق مع على ماهر باشا إنما كان اتفاقا مؤقتا، لأن الحرب كانت بعيدة، ولكنها أصبحت قريبة، واقترحت لهذه المناطق الأميرال «فرنك ميت» للاسكندرية، والبريجادير «بروك» لقناة السويس، والجنرال «ولسن» للصحراء الغربية.

على أن على ماهر باشا رفض هذا الطلب لأنه ينتهك السيادة المصرية، وهو ما نظرت إليه السلطات البريطانية على أنه عدم تعاون في وقت كانت الظروف الحربية تضغط فيه على يدها ضغطا قاسيا.

ذلك أنه في يوم ١٠ مايو ١٩٤٠م كانت ألمانيا النازية قد قررت وضع حد للركود في الجبهة الغربية، فقامت بهجومها الكبير على جبهة عريضة تشمل هولندا وبلجيكا وفرنسا. وقد سقطت هولندا بعد أربعة أيام، ونجحت القوات الألمانية في اختراق شمال فرنسا والوصول إلى الساحل عند مصب نهر السوم، كما احتلت بلجيكا وشطرت بذلك جبهة الحلفاء إلى قسمين: قسم شمالي يشمل بلجيكا وجزءا من شمالي فرنسا، وقسم جنوبي يشمل بقية فرنسا. وفي ٢٥ مايو ١٩٤٠م أجبرت القوات الإنجليزية والفرنسية على الجلاء عن القطاع الشمالي، وبدأ انسحاب «دنكرك» Dunkirk الشهير في ٢٨ مايو الذي انتهى في ٢ يونيو بإجلاء من نجا من القوات البريطانية، وفي نفس الوقت سحبت بريطانيا قواتها من النرويج بعد بدء الهجوم الألماني، فاكتملت سيطرة ألمانيا على أكثر من نصف سواحل أوروبا الغربية، وأخذت تواجه بريطانيا عبر بحر الشمال والقنال الإنجليزي!

وقد دفع هذا الموقف بخطر الحرب على الحدود المصرية، فأعلن موسولينى فى ١٣ مايو أن إيطاليا لا تستطيع أن تقف بعيدا عن صراع يقرر مصير أوروبا، وجعل بذلك مسألة تعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق الصحراء الغربية أمرا ضروريا لبريطانيا، وأكثر من ذلك أنه أعاد بقوة مسألة إعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا إلى الساحة السياسية.

(١٦)

مذكرة الوفد المصرى فى أول أبريل ١٩٤٠ عن استغلال بريطانيا لظروف الحرب*

رأينا فى مقالنا الماضى كيف أنه على الرغم من أن على ماهر باشا رفض الإذعان لضغط السفير البريطانى السير ما يلز لامبسون لاعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإن الجيش المصرى فى عهده اشترك مع الجيش البريطانى فى كل شيء تقريبا، عدا الهجوم، كما أرسل حامية مصرية للدفاع عن سيوة فى وقت كان فيه الجيش البريطانى عاجزا عن توفير قوات كافية فى الصحراء الغربية، وهو ما دفع جريدة «أوبزيرفاتورى» الايطالية إلى القول بأن هذه السياسة قد مكنت انجلترا من الانتفاع بمزايا التعاون الكامل بين الدولتين من الوجهتين العسكرية والاقتصادية، فلم تعلن مصر الحرب على ألمانيا، ولم تعلن فى الوقت نفسه حيادها، ولكن تنفيذ المعاهدة الإنجليزية المصرية على هذا النحو يعد عملا

---

* الوفد ١٨ مارس ١٩٩٦م.

عدائيا لألمانيا من شأنه أن يؤدى إلى أعمال أخرى لا تقوم بها فى الواقع إلا دولة تعد نفسها فى حالة حرب مع ألمانيا.

على أن السفير البريطانى لامبسون كان ينظر إلى مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا من زاوية أخرى، هي زاوية تشجيع الدول العربية على إعلان الحرب بدورها، بعد أن شجع موقف مصر المحايد العراق على أن يحذو حذوها. ومن هنا لم يكف السفير البريطانى عن الضغط على على ماهر باشا لإعلان حالة الحرب، خصوصا بعد أن توالت انتصارات ألمانيا على الجيوش البريطانية والفرنسية فى أوروبا. وعندما أخذ عزيز المصرى باشا، رئيس أركان الحرب الجيش المصرى، فى ابداء إعجابه علانية أمام الضباط المصريين بالجيش الألمانى ونظامه، لم يتردد السفير البريطانى فى أن يطلب من على ماهر باشا اخراجه من الجيش فى فبراير ١٩٤٠م، وهو ما أذعن له على ماهر باشا.

ثم جاء الدور على على ماهر باشا عندما فجر مسألة السودان بزيارته للسودان فى فبراير ١٩٤٠م، التى أصر فيها على القيام بهذه الزيارة بوصفه رئيسا للوزراء يزور أرضا مصرية، وأحيا آمال المصريين فى الامتزاج الكامل بين مصر والسودان. وجاء التهديد الايطالى بدخول الحرب ليحمل معه إلحاح الجانب البريطانى على تعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق الصحراء الغربية والإسكندرية وقناة السويس، وهو ما رفضه على ماهر باشا لأنه يهدر السيادة المصرية، فى الوقت الذى كانت ألمانيا تسيطر فيه على أكثر من نصف سواحل أوروبا الغربية وتواجه بريطانيا عبر بحر الشمال والقنال الإنجليزى، وكل ذلك جعل بريطانيا لا تقبل من على ماهر باشا بأقل من الإخلاص التام والإذعان الكامل، فإذا فشل فى ذلك تحتم خروجه من الوزارة.

في تلك الأثناء كان الوفد يوجه لطمة قاسية لبريطانيا. فعلى الرغم مما قدمته وزارة على ماهر باشا من معونات حربية لبريطانيا وصلت إلى حد اشتراك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى كل شىء ما عدا الهجوم، فإن وجود وزارة قصر فى الحكم لا تحظى بتأييد الأغلبية الشعبية جعل بريطانيا تستهين بمصالح الشعب المصرى وتغفل مراعاتها كلية فى سباقها المحموم للنجاة من الهزيمة الساحقة على يد ألمانيا، وتعمل على الاستفادة من ظروف الحرب فى السيطرة الاقتصادية فى مصر، وتجاهل مقتضيات التحالف. وهو ما كان الوفد يراقبه فى غضب وتململ باعتباره معبرا عن الشعب المصرى ومدافعا عن مصالحه.

وقد تمثل استغلال بريطانيا لظروف الحرب العالمية الثانية فى مسألة القطن، التى ضربت الطبقة الوسطى والعليا والفلاحين. فقد كان بسبب قيام الحرب أن توقف بيع كميات القطن التى كانت تصدرها مصر إلى ألمانيا، وفيما بعد إلى الدول التى احتلتها، الأمر الذى أدى إلى تكدس بالات القطن بلا بيع فى مصر وتهديد البلاد فى محصولها الرئيسى!

وقد توقع الشعب المصرى فى ذلك الوقت أن تبادر بريطانيا بشراء كميات القطن التى كانت مصر تصدرها إلى بلاد الأعداء، فى مقابل التعاون العسكرى الكبير الذى بذلته حكومة على ماهر باشا، والذى اشتمل على كل شئ ما عدا الهجوم، ولكن الحليفة الكبيرة آثرت فى تلك الظروف أن تكون هى المستفيدة من الكساد الذى أصاب تجارة القطن. فقد مهدت أولا إلى الحيلولة بين مصر وبيع قطنها إلى البلاد المحايدة، بحجة «عدم المساس بالضغط

الاقتصادى أو الحصار التجارى ضد ألمانيا»، ولم تقبل الا تصدير مقادير القطن التي صدرت في العام السابق إلى تلك الدول، حتى لا تذهب بطريق غير مباشر إلى أيدى الأعداء. وفي الوقت نفسه تركت عمدا مقادير القطن المصرى في الموانىء مدة طويلة دون أن تسمح بتصديره إلا بإذن من الأدميرالية البريطانية. ولم تقتصر هذه التصرفات على القطن، بل تعدته إلى المحاصيل الأخرى مثل الأرز والعدس والذرة، الأمر الذى أدى إلى أن فقدت مصر أسواقها الخارجية، وهبطت أسعار القطن إلى ما دون العشرين ريالا بكثير، وكسدت سوقه وسوق الأصناف الأخرى بعد أن استغنت عنها البلاد المحايدة.

وقد زاد في غضب الوفد أن هذه السياسة الاستغلالية اقتصرت على مصر دون غيرها من الدول المحايدة، مثل أمريكا وإيطاليا وتركيا، التي انتهزت فرصة ظروف الحرب ووقوفها على الحياد للإثراء وتصريف كل ما لديها بأحسن الأسعار.

وعلى سبيل المثال فقد انتهزت الولايات المتحدة ظروف حيادها في تلك المرحلة الأولى من الحرب في مضاعفة صادراتها من القطن إلى البلاد المحايدة، فتضاعفت صادرات القطن الأمريكي إلى السويد في المدة من سبتمبر إلى نوفمبر ١٩٣٩م أربعة أضعاف، وزادت في النرويج إلى الضعف، وفي هولندا إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، وفي يوغوسلافيا إلى ما يقرب من خمسين في المائة، وفي المجر إلى عشرين ضعفا. وفي الوقت نفسه ارتفعت أسعار القطن في الأسواق الخارجية مثل سويسرا إلى ٣٥ ريالا، بينما كانت أسعاره في مصر تنخفض إلى ٢٠ ريالا!

ومما زاد في حنق الوفد ما رآه من سياسة إنجلترا تجاه الدول المحايدة في نواح اقتصادية أخرى. فقد رآها تعاون رومانيا، ولم تكن حليفة لها، بقرض قيمته ٦٠ مليونا من الجنيهات، كما عاونت تركيا قبل أن تتعاهد معها بمثل هذا المبلغ، وعاونت الهند بقرض قيمته ٣٧ مليونا من الجنيهات، وقد فعلت ذلك مع تلك الدول في الوقت الذي اتخذت فيه سياستها السالفة الذكر في مسألة القطن في مصر، فلا هي اشترت، ولا هي تركت الآخرين يشترون!

ولم تلبث الاحتكارات الإنجليزية أن أخذت تعتصر الفرصة التي أتيحت لها بمقتضى الحرب، لتتحكم في ثروة مصر الرئيسية لا شريك لها. فقد لاحظ الوفد أن إنجلترا بعد أن أخذت تتباطأ تباطؤا مؤلما في شراء كميات القطن التي أوقفت تصديرها إلى بلاد الأعداء والبلاد المحايدة، أظهرت نياتها الواضحة في ابتزاز مصر، فقد أعلنت استعدادها لشراء حوالي مليون ونصف مليون قنطار من القطن بأسعار تقل عن الأسعار العالمية بنسبة النصف أو يزيد! فقد حددت ١٢٫٢٧ ريال للأشموني، و١٣٫٢٩ ريال للجيزة سبعة، و١٤٫٤١ ريال للسكلاريدس، بحجة أن هذه الأسعار هي أسعار ١٥ نوفمبر ١٩٣٩م! متناسية ما أحدثته الحرب من ارتفاع كبير في الأسعار. ولم تكتف بذلك بل اشترطت لكي تشتري بهذه الأسعار أن توافق مصر على نظام الحصص، وهو النظام الذي رفضته مصر من قبل لما يكبلها ويكبل اقتصادها القومي بأغلال من حديد.

وقد كان من الطبيعي أن تسبب هذه السياسة البريطانية الاستغلالية ارهاقا شديدا لقطاعات عريضة من الشعب المصري، تتدرج من كبار الملاك الزراعيين والتجار المصدرين، إلى الفلاح المصري الذي كانت ترتفع تكاليف انتاج

محصولاته وأسعار حاجاته في الوقت الذى كانت تنخفض فيه أسعار أقطانه ومحاصيله بفعل السيطرة الإنجليزية الاقتصادية.

فإذا أضفنا إلى ذلك خضوع البلاد لوطأة الأحكام العرفية، وانتعاش الإحساس بوطأة الاحتلال بسبب تدفق القوات البريطانية والاسترالية والنيوزيلاندية والهندية المستمر على مصر، فقد كان ذلك ما دعا الوفد إلى التدخل بمذكرته المشهورة إلى الحكومة الإنجليزية التى قدمها فى أول أبريل ١٩٤٠م، والتى أحدثت - كما يقول الرافعى - رجة كبرى فى البلاد، لأنها كانت أول صيحة بالخروج على معاهدة ١٩٣٦م من أهم الأحزاب التى وقعتها واعترت بها وحثت الناس على قبولها، وهو حزب الوفد.

ففى هذه المذكرة تعرض الوفد لما قدمته مصر من مظاهر التعاون مع بريطانيا منذ إبرام المعاهدة، وقال إن هذا التعاون يعطى مصر الحق فى مطالبة بريطانيا بالقيام بنفس النصيب الذى تقوم به من المحالفة، وأن تقدر لمصر ما حملته من أعباء الحرب عن حليفتها مما كاد يودى بمرافقها وينقض ظهرها، وذلك بالاستجابة للمطالب الآتية التى قررها الوفد وقررتها هيئته البرلمانية.

وقد حدد الوفد هذه المطالب فى ضرورة أن تصرح بريطانيا (من الآن) بجلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح، وأن تشترك مصر اشتراكا فعليا فى مفاوضات الصلح «للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية»، وأن تدخل بريطانيا فى مفاوضات مع مصر بعد انتهاء مفاوضات الصلح «تعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان، لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا». كما طالب الوفد

بريطانيا بالتنازل عن الأحكام العرفية التى أعلنت بناء على طلبها، وإخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل، وحل مشكلة القطن، بعدم الوقوف فى وجه تصديره إلى البلاد المحايدة، أو بشرائه بالأسعار والشروط المناسبة.

وقد اعتبر الوفد مطالبته إنجلترا بجلاء القوات البريطانية بعد الحرب «نتيجة منطقية وحتمية للظروف القائمة، لأن ما تنفقه مصر من ملايين الجنيهات على الاستعدادات الحربية الهائلة لمساعدة بريطانيا، وما تنفقه على شراء الأسلحة الحربية للجيش المصرى والتدابير العسكرية بمشورة العسكريين البريطانيين أنفسهم، يجعل من المستحيل تنفيذ نص المعاهدة بناء الثكنات التى تنقل إليها القوات البريطانية، كما أن ما أنفق على الجيش المصرى لتقويته وزيادة عدده واستكمال أسلحته قد جعله فى حالة يستطيع معها «منذ الآن، إلى نهاية المدة المحددة فى المعاهدة»، أن يقوم مقام القوات البريطانية فى وقت السلم، وهى قوات حددت المعاهدة عدد رجالها بما لا يزيد على عشرة آلاف. ثم إن ما ظهر من تعاون الجيشين المصرى والبريطانى فى أعمالهما العسكرية، وكذا تعاون الأمتين على تنفيذ المحالفة، يجعل بقاء القوات البريطانية فى مصر بعد الحرب مظهرا لانعدام الثقة بين الحليفين بعد أن وضعت المحالفة بينهما موضع التجربة، فنجحت.

ثم هاجم الوفد فى مذكرته الأحكام العرفية المفروضة على مصر، وقال إنه لا معنى لها، لأن انجلترا نفسها لم تعلنها فى بلدها أو فى مستعمراتها، ولا يوجد مبرر لتنفيذ المعاهدة فى ظل الأحكام العرفية التى لا ضابط لها، ولا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية لتشتمل على كل الشئون

المصرية، «حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال، كأنهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صوت فى تصريف شئون بلادهم»!

وتعرض الوفد لمسألة القطن فصور الأحوال الاقتصادية فى داخل البلاد تصويرا خطيرا، وقرر أنها تطورت تطورا سريعا لتتحول إلى «خراب شامل فى الأموال العامة والخاصة، كما تدهورت الثروة الأهلية إلى ما دون الحضيض»، الأمر الذى يحمل الوفد على أن يلفت نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة هذا التصرف، وغيره من التصرفات الأخرى التى ترمى إلى استغلال ظروف الحرب لفرض نظام كنظام الحصص على حكومة مصرية غير ممثلة للشعب المصرى، أو لكى تقيم من بنك انجليزى بنكا مركزيا للدولة، إلى غير ذلك من المشاريع الخطيرة التى للحليفة فيها كل الغنم، وعلى مصر كل الغرم، والتى تودى بثروة البلاد الأهلية واستقلالها الاقتصادى خصوصا بعد أن فقدت الميزانية توازنها، ونفد الاحتياطى الحكومى، بل الاحتياطى الأهلى، وأصبحت البلاد تعانى من أزمة مالية تكاد تقترب من الكارثة التى لا تبقى ولا تذر.

(١٧)

ثورة على ماهر باشا واللورد هاليفاكس على مذكرة الوفد*

رأينا في مقالنا السابق كيف أثبت الوفد أنه الأمين على مصالح الشعب المصرى فى أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما انتهزت بريطانيا فرصة وجود حكومة قصر فى الحكم برياسة على ماهر باشا، فأخذت تستهين بمصالح الجماهير المصرية، وتستغل ظروف الحرب فى السيطرة الاقتصادية على مصر، وتجاهل مقتضيات التحالف. ففى الوقت الذى كانت فيه الدول المحايدة ترفع أسعار قطنها في ظروف الحرب وتضاعف صادراتها، مثل الولايات المتحدة وايطاليا وتركيا، عمدت بريطانيا إلى الحيلولة بين مصر وبيع قطنها إلى الدول المحايدة بحجة عدم المساس بالضغط الاقتصادى على ألمانيا، وتركت مقادير القطن المصرى عمدا فى الموانئ مدة طويلة دون تصديره إلا بإذن من الأدميرالية

* الوفد ٢٥ مارس ١٩٩٦م.

البريطانية، حتى فقدت مصر أسواقها الخارجية وهبطت أسعار القطن المصرى وكسدت سوقه وتدهورت الأحوال الاقتصادية فى مصر تدهورا خطيرا إلى ما سماه الوفد: «خرابا شاملا فى الأموال العامة والخاصة»!

وقد واجه الوفد ذلك بمذكرته الشهيرة فى أبريل ١٩٤٠م، التى فضح فيها السياسة الاستغلالية البريطانية، وبين نتائجها الفادحة على مصر، وتناقضها مع ما قدمته وزارة على ماهر باشا لبريطانيا من مساعدات عسكرية وصلت إلى حد اشتراك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى كل شىء تقريبا، عدا الهجوم.

وقد كان تأثير هذه المذكرة فى مصر وبريطانيا خطيرا، خصوصا عندما نشرتها جريدة الأهرام يوم ٢ أبريل قبل أن تمنع الحكومة نشرها، وقد سارعت الحكومة بفرض حظر على نشر ردود أفعال هذه المذكرة فى الشعب المصرى. وقد كشفت أمر هذا الحظر المناقشة التى دارت فى مجلس الشيوخ حول هذه المذكرة، إذ تبين أن برقيات التأييد للمذكرة انهالت على الصحف من مختلف طبقات الشعب، ولكن الحكومة منعت نشرها، كما أراد عبدالقادر حمزة أن ينشر مقالا فى جريدة «البلاغ» يقول فيه إن ما فات مصر عمله فى أثناء الحرب العالمية الأولى استدركه الوفد فى المذكرة التى تقدم بها للسفير البريطانى ليسلمها إلى حكومته، ولكن الحكومة منعت نشر هذا المقال، بل منعت نشر رد الحكومة البريطانية على المذكرة، كما عمدت إلى منع نشر رد الوفد على الرد البريطانى، وذلك للحد من تأثير هذه الحركة. ولولا أن تقدم الشيوخ الوفديون باستجواب إلى الحكومة حول هذا المنع، لما عرف فى ذلك الحين شىء عن الرد البريطانى أو رد الوفد عليه.

والمهم هو أن رد على ماهر باشا على مذكرة الوفد كان عنيفا للغاية، فقد وصف المذكرة بأفحش الأوصاف، ووصف ما فعله الوفد من دفاع عن مصالح الشعب ومهاجمة بريطانيا بأنه «خروج على الدستور، خروج على قوانين البلاد، خروج على النظم القائمة، هو ثورة، هو خروج على العرش(!) خروج على الحكومة وعلى البرلمان»!

وتساءل في ثورة: «كيف يسمح فريق لنفسه بأن يتقدم لدولة أجنبية، ويدعى أنه يتكلم باسم الأمة؟ بأى وجه يدافع هؤلاء الناس عن تصرفهم فى تقديم هذه الأوراق قائلين إنهم هم الذين يمثلون الشعب، وإن الحكومة لا تمثله؟ أؤكد لحضراتكم أن هذا هو أشنع صور الازدراء بالاستقلال»!

واتهم على ماهر باشا الوفد بأنه لم يراع الظروف التى تمر بها بريطانيا فى ذلك الحين، فعلى حد قوله، فإن «ضربة الألمان فى شمال البحر الشمالى كانت تجهز فى ذلك الحين، ولو أن تلك الضربة نجحت، فربما كانت الضربة الثانية فى البحر الأبيض المتوسط، فهل يجوز لمن يقدر العواقب أن يدخل فى «مناقشات بيزنطية» فى هذا الوقت المحفوف بالأخطار؟».

والغريب ما اتفق عليه رأى حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين من عدم مناسبة الوقت لما طلبه الوفد من انجلترا من التصريح بأنها سوف تجلى القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح، واشتراك مصر فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها، والاعتراف بحقوق مصر كاملة فى السودان وحل مشكلة القطن!

فقد كان رأى قطب الأحرار الدستوريين عبدالسلام عبدالغفار بك أنه لو امتنعت مصر عن التقدم بأية مطالب لإنجلترا في هذه الظروف «فستحاسب معا حساب الكرام» ! وأن عناية اللورد هاليفاكس في هذا الوقت «تتجه إلى أعمال أخرى أهم وأعظم» !

وقد أثار هذا القول عضوا غير وفدى، هو وهيب دوس بك، فقال: «أنا لا أقبل أن يقول عبدالسلام عبدالغفار بك أن اللورد هاليفاكس ليس لديه من الوقت ما يسمح له بأن يعير مطالبنا اهتماما! يا سيدى لو تتبعت ما يرد من الأخبار، لعلمت أن اللورد هاليفاكس يؤدى عمله، ومن حوله أعوان تفرغ كل منهم لجميع ما هان من الأمور وما عظم. وهم الآن يفاوضون سفير السوفيت في لندن لعقد اتفاق تجارى، كما يتفاوضون مع الطليان بعد أن وجهوا لهم الإنذار الأخير لتحديد موقفهم من الفريقين المتحاربين، وكان لديهم من الوقت أيضا ما يسمح لهم بأن يبعثوا البعوث إلى رومانيا وتركيا ودول الشرق الأدنى ليفاوضوهم فى مختلف الشئون. بعد هذا لا يجوز مطلقا أن نقول إن الاعتماد على شرف الحليفة يمنعنا من السعى بالطريق المشروع لتحقيق مطالبنا. أقول لحضراتكم إن هذه المطالب يجب أن تكون محل عناية الحكومة الآن، وألا ننتظر حتى تنتهى الحرب، ويجب أن تأخذ العهود الآن بكل ما فى طاقتنا، فهو الوقت الذى نطالب فيه بتحمل أعباء ما كانت تخطر على بال سنة ١٩٣٦م، ولا فى أى سنة من سنى المفاوضات».

ولم يخرج رد الحكومة البريطانية فى كثير من المواقف عن موقف حكومة على ماهر باشا وأحزاب الأقلية! فقد ورد فيه: «أبلغوا النحاس باشا فى

الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا، قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية. وتعتبر الحكومة البريطانية هذه القرارات التى اتخذها الوفد بمثابة محاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية (!) فى الوقت الذى تشتبك فيه بريطانيا فى صراع لن يكون أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا نفسها.

«وفيما يختص بالمسائل التى أثارها النحاس باشا، فمن المحقق أنها تؤدى إلى إعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية، وإلى تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية، والطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب ضد ألمانيا.

«ولما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر، ولما كان النحاس باشا يعرف بالتأكيد أنه لو انتصر العدو لم يبق أقل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديموقراطية، فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى، ومنهم النحاس باشا، سوف يواجهون المسئوليات التى تجابههم فى هذه الساعة الخطيرة من تاريخ العالم.

«إننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة (!) واحترام العهد المقطوع. فقل للنحاس باشا إنه يبدو لى ـ وأنا أحد الموقعين على المعاهدة ـ غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية! ومن هنا فإنه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سوف يعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد».

وقد لوحظ أن اللورد هاليفاكس لم يكتف بشدة لهجة رده، بل إنه تجاهل ذكر اسم النحاس باشا بلقبه، وهو: «صاحب المقام الرفيع»، وإنما باسمه متعمدا بذلك إهانة النحاس باشا.

وقد ظهر من اجابة لحسين الجندى على ملاحظة أبديت فى مجلس الشيوخ حول هذه النقطة، أن الوفد كان يتوقع اجراءات شديدة تتخذها الحكومة البريطانية صده قد تصل إلى حد الاعتقال. فقد قال حسين الجندى «إننا كنا نتوقع أكثر مما حدث، وإذا كانت الحكومة البريطانية تتعمد إهانة النحاس باشا، فنعمت هذه الإهانة فى سبيل الدفاع عن المطالب الوطنية القومية».

مع ذلك فلم يكن رد الوفد على رد اللورد هاليفاكس أقل شدة! فقد أكد ما ورد فى مذكرته الأولى من قرارات ومطالب، واصراره عليها، واستند فى ذلك إلى أنه «ما من قرارات» ـ حسب قوله ـ «صورت ما استقر فى قرارة نفس الأمة من إحساس، وصادفت لدى جموع الشعب ما صادفته من رضاء بل حماسة، مثل هذه القرارات». بل إنه أكد أن هذه القرارات «جاءت فى مناسبتها وحينها»!

ورد على التهديد البريطانى الذى يقول إن قرارات الوفد «تدعو للتدخل فى الشئون الداخلية المصرية» ردا ساخرا. فقد ذكر أن التدخل فى الشئون الداخلية المصرية واقع بالفعل! وأن قرارات الوفد تستهدف رفع هذا التدخل ـ أو على حد قوله: «إن قرارات الوفد ـ على العكس من ذلك ـ قد اتخذت للتخلص من هذا التدخل ووضع حد له، سواء فى مسألة الأحكام العرفية، أو

فى مسألة القطن التى طالبنا الحكومة البريطانية بوقف تدخلها فيها، فتمتنع عن اقامة العراقيل دون تصديره أو دون ايجاد أسواق حرة له، وأثمان تتناسب وتكاليف انتاجه».

بل كان رد الوفد على اللورد هاليفاكس أكثر سخرية حين استنكر الأخير مطالبة الوفد بتعديل المعاهدة، فقد قال: «إن الحكومة البريطانية هى آخر من يصح له الاعتراض على فكرة التعديل فى ذاتها، بعد أن لجأت هى إلى تعديل نص عام من نصوص المعاهدة فى اتفاقها الأخير مع محمد محمود باشا، وورد فى صلب هذا الاتفاق أنه تعديل لاحدى مواد المعاهدة المصرية الانجليزية!

واستطرد الوفد قائلا : «ليس مفهوما ـ اذن ـ أن تسمح الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة عند مايكون التعديل فى مصلحتها، وفى غير ما ضرورة ماسة، بينما يكون ما نطالب به من تعديل غير مسموح به، رغم أن الظروف القاهرة تدعو اليه، ومصلحة البلدين ترتكز عليه»!

كذلك أبدى الوفد تعجبه من وصف الحكومة البريطالنية مطلبه الخاص بتصريف الأقطان المصرية بأنه «يتضمن مساسا بالضغط الاقتصادى والحصار التجارى ضد ألمانيا»، قائلا : «إننا طالبنا ـ ومازلنا نطالب ـ بأن تشترى الحليفة منا هى بنفسها، أو تترك غيرها من المحايدين يشترون، وحسبنا أن تتخذ الحليفة فى هذا الشأن من الاحتياطات ما اتخذته مع غيرنا، وأن تعامل أقطاننا ومحاصيلنا معاملتها للأقطان والمحاصيل الأمريكية التى تضاعفت صادراتها واتسعت أسواقها وارتفعت أثمانها، بينما انحطت صادراتنا وكسدت أسواقنا

وانخفضت أسعارنا، بحيث أصبح السعر الذى يباع به القطن والحاصيل الأخرى لا يكاد يفي بمصاريف انتاجها، ولا سيما بعد أن زادت زيادة كبيرة أسعار السماد والفحم وباقى أنواع الوقود والواردات، مما أثقل كاهل الفلاح المصرى وكاد يقصم ظهره.

أما الأحكام العرفية، فقد استشهد فيها الوفد بموقف الحكومة العراقية (حكومة الكيلانى)، التى ذكر أنها ألغت الأحكام العرفية فى أرجاء العراق، دون أن ترى بريطانيا مبررا لمطالبتها باستمرارها! وقال إن بريطانيا وقفت هذا الموقف رغم ارتباطها مع العراق بمصالح جوهرية وحربية كارتباطنا، وبمحالفة كمحالفتنا! «فلا معنى ـ اذن ـ لاصرار الحليفة على بقاء الأحكام العرفية فى مصر، وهى تعلم أن المصرى يأبى أن يساق إلى واجبه سوقا، وأن يناضل عن الديمقراطية والحرية، فيختنق فى جوهما خنقا!».

(١٨)

لامبسون يسعى لطرد على ماهر من الحكم ويصف حكومته بأنها «نبت ضار»!*

لعله اتضح لنا مما ورد في مذكرة الوفد الشهيرة في أول أبريل ١٩٤٠م، وما جاء في رده على رد الحكومة البريطانية، حجم الثمن الذي كان يدفعه على ماهر باشا لبريطانيا للبقاء في الحكم. فقد ترك في يدها التحكم في ثروة البلاد الأولى وهي القطن وفي غيره من الصادرات، على النحو الذي أدى إلى «كساد أسواقنا وانحطاط صادراتنا وانخفاض أسعارنا» ـ كما وصفت مذكرة الوفد ـ في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعامل الدول الأخرى معاملة تسمح لها بالاستفادة من ظروف الحرب في تحسين اقتصادها. وفي الوقت نفسه فانه سهل ورحب بفرض الأحكام العرفية على مصر لما تتيحه له من سهولة الحكم وإحكام قبضته علي البلاد، في الوقت الذي لم تتردد فيه حكومة الكيلاني في

* الوفد ١ أبريل ١٩٩٦م

العراق فى إلغاء الأحكام العرفية فى أرجاء العراق ووضع بريطانيا أمام الأمر الواقع. وهو ما يوضح الفرق بين حكم يعمل لمصلحة القصر، كحكم على ماهر باشا، وحكم يعمل لمصلحة الوطن، كحكم الكيلانى فى العراق.

فقد رأينا كيف تدد على ماهر باشا بشراسة بمذكرة الوفد التى يدافع فيها عن مصلحة البلاد، ووصفها بأنها «خروج على العرش» و خروج على الدستور وعلى قوانين البلاد»! وأنها «ثورة»! كما رأينا كيف وقف زعماء أحزاب الأقلية وقتذاك نفس الموقف، لشراء بقائهم فى البرلمان، واتفقوا على عدم مناسبة تقديم الوفد مذكرته فى وقت «تتجه فيه عناية اللورد هاليفاكس إلى أعمال أخرى أهم وأعظم»! ورأوا أنه لو امتنعت مصر عن التقدم بأية مطالب فى هذه الظروف التى تخوضها بريطانيا «فستتحاسب معا حساب الكرام»!.

مع ذلك فان هذا الموقف المتخاذل من جانب على ماهر باشا لم ينقذه من بطش بريطانيا عندما رأت أن تعاونه ليس بالدرجة الكافية التى تؤمن لها احتياجاتها وقت الحرب! فكما رأينا فى مقالاتنا السابقة، فقد أزعجت بريطانيا زيارة على ماهر باشا للسودان، التى أصر على أن يقوم بها بوصمه رئيس وزراء مصر، ورفض أن يقوم بها بوصفه «سائحا»، وزاد فى حنقها ما استقبلت به الصحافة المصرية هذه الزيارة من ترحيب، وما أثارته من مطالب تغيير الوضع فى السودان عن طريق الامتزاج الكامل مع مصر، وإزالة الغموض فى العلاقات المصرية السودانية.

كذلك غضبت بريطانيا لرفض على ماهر باشا اهدار السيادة المصرية على الأراضى المصرية وتنفيذ طلب بريطانيا بتعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق

الصحراء الغربية وقناة السويس والاسكندرية. وعندما ذكّر علي ماهر باشا السلطات البريطانية باتفاقه مع الجنرال ولسن على تعيين حكام مصريين، ردت بأن هذا الاتفاق حدث عندما كانت الحرب بعيدة عن مصر، ولكنها أصبحت قريبة، وهو ما يتطلب تعيين حكام عسكريين بريطانيين!

وهذا هو ما جعل لامبسون يرى في ٢ أكتوبر ١٩٣٩م أن حكومة علي ماهر باشا إنما هي ـ على قوله ـ «نبت ضار، وأن استمرارها في الحكم سيؤدي إلى تزايد ضعف نفوذنا في مصر»! وصحيح أنه حفظ لعلي ماهر باشا جميله عندما أصدر تشريعات الطوارئ بسرعة تفوق ما كان يمكن توقعه من أية حكومة مصرية أخرى! يقصد إعلان الأحكام العرفية الذي ذكرنا أنه كان يوافق هوى القصر، ولكنه لم يسترح لما يشيعه علي ماهر باشا علانية من خلافاته مع السفارة البريطانية، وما ينسبه لنفسه من مقاومة مطالب بريطانيا غير العادلة، ومحاولاتها اقامة شبه حماية على مصر، لكسب ود الجماهير المصرية. كذلك «محاولته» ـ كما يقول السفير البريطاني ـ «دق اسفين بين السفارة البريطانية والسلطات العسكرية البريطانية، عن طريق اظهار السفارة بمظهر المتشدد بشكل غير معقول، وإظهار العسكريين بمظهر من يقومون بالتهدئة»!

وقد كان رأي لامبسون هو أنه «اذا وضعنا المصالح البريطانية في الاعتبار فإنه يتعين على علي ماهر أن يخرج من الحكومة عاجلا أو آجلا»!

على أن المشكلة في إخراج علي ماهر باشا من الحكم في ذلك الحين تمثلت فيما ذكره لامبسون لحكومته من أنه سيكون على بريطانيا في هذه الحالة الاصطدام بفاروق! وعلى حد قوله: «يجب أن يكون في بالنا أننا لن

نستطيع التخلص من على ماهر باشا دون الدخول فى معركة كبرى مع الملك فاروق! وعلينا أن نواجه هذا الاحتمال بتصميم إن عاجلا أو آجلا» . وشكا أنه «فى الوقت الحالى لا يوجد مصرى يجرؤ على أن يتحدث إلى الملك فاروق بصراحة، فان ما انتابه من جنون العظمة، بالإضافة إلى نفوذ على ماهر باشا، قد جعله جموحا! ولذلك حين نعتزم إخراج على ماهر باشا من الحكم، فسيكون من الضرورى أن نواجه الملك فاروق بوضوح، واذا قاومنا بعناد فانا نقول له إنه اذا لم يسلم لنا بما نريد، فيكون عليه هو نفسه أن يخرج! ولكن يجب علنا فى هذه الحالة أن نأخذ فى اعتبارنا اتجاه الرأى العام وموقف الجيش»!

والطريف هو ما رآه السفير البريطانى لامبسون من أنه إذا تعين على بريطانيا التدخل لإخراج على ماهر باشا وتعيين وزارة أخرى، فان الحجة التى تقدمها للشعب المصرى هى أن حكومة على ماهر «غير جديرة بالسلطات شبه الدكتاتورية التى يقتضيها قيام الأحكام العرفية»!

فكأن لامبسون أراد أن يشنق على ماهر باشا بنفس الحبل الذى شنق به الأخير الشعب المصرى، وهو الأحكام العرفية! «فحين يتزايد الشعور المعادى لعلى ماهر باشا بسبب الأخطار التى تترتب على استمرار نظام كهذا فى زمن الحرب (أى النظام الذى يستند إلى الأحكام العرفية) فستأتى اللحظة المناسبة التى تجعل تدخلنا يبدو للشعب أمرا مطلوبا، ومن هنا فخير ما نفعله أن نرخى له الحبل حتى يقضى على نفسه»!

على أنه ــ مع ذلك ــ سوف تبقى المشكلة الأولى، وهى أنه اذا قرر على ماهر باشا، بعد خروجه، أن يعود إلى رئاسة الديوان الملكى ــ ومن الصعب منعه

من ذلك كما يقول لامبسون فى رسالته يوم ٨ نوفمبر ١٩٣٩م - فسيعود الحال إلى ما كان عليه وهو رئيس للوزراء! لأن على ماهر باشا فى موقعه فى القصر سوف يجعل وضع أى رئيس وزراء مستقل فى حكم المستحيل ! وسيواصل عزل الملك عن أى نفوذ آخر غير نفوذه، الأمر الذى سوف يلحق الضرر بأية حكومة صالحة، بل ربما بالعلاقات المصرية البريطانية» !

أما المشكلة الثانية، فتتمثل فى فاروق نفسه! فعلى حد قول السفير البريطانى، فإن «استهتاره، وطبعه الاستبدادى، وتأثير على ماهر باشا عليه، سوف يجعل من المتعذر قيام حكومة مناسبة فى مصر إلى أن تحل مشكلة الملك: إما بتحسن سلوكه وإما بوجود قيد رادع على استبداده» !

ومن هنا فقد رأى لامبسون أن العلاج الحقيقى للمشكلة برمتها تتمثل فى الآتى، وهو «أن نفرض على الملك رئيس وزراء مناسبا، كما نفرض عليه رئيس ديوان مناسبا، وأن نجبر الملك على العمل بنصائحهما، ولكن هذا قد يجرنا فى النهاية إلى تنصيب ملك جديد على عرش مصر يحظى برضاء الجميع» !

ونظرا لخطورة مثل هذا التدخل فقد رأى لامبسون أن بريطانيا لا تستطيع القيام به إلا إذا قامت ظروف تهدد مصالحها وتهدد مركزها فى مصر تهديدا خطيرا.

* * *

على كل حال، ففى الوقت الذى كان فيه مركز على ماهر باشا فى الحكم يهتز على هذا النحو، أراد أن يسند حكمه بتأييد حزب الوفد! فأخذ

يخطب ود الوفديين عن طريق دعوة النواب والشيوخ الوفديين إلى المناسبات الاجتماعية المختلفة، وعلى رأسهم يوسف الجندى! ولكن زعماء الوفد أدركوا أن مثل هذا التعاون لن يكون فى صالح الوفد، وإنما هو فى صالح على ماهر باشا، فقررت الهيئة التنفيذية للوفد أنه يجب على الوفديين عدم حضور أى حفل اجتماعى يقيمه على ماهر باشا أو يشتركوا فى مناقشات اللجان البرلمانية مع على ماهر باشا خلف الكواليس. فقد اعتبر الوفد مثل تلك المناقشات خلف الكواليس مما يحد من سلطات البرلمان.

مع ذلك واصل على ماهر باشا تودده للوفد، ووصل فى ذلك إلى حد السماح بحرية نسبية فى التصويت فى الانتخابات الفرعية التى جرت فى إحدى دوائر الاسكندرية، مما أدى إلى فوز مرشح الوفد، الذى اكتسح منافسيه من السعديين والأحرار الدستوريين.

وقد كان فشل على ماهر باشا فى خطب ود الوفد والحصول على تأييده ومساندته فى الحكم، وراء رد فعله المبالغ فيه لمذكرة الوفد الشهيرة فى أول أبريل ١٩٤٠م.

وفى ذلك فمن الغريب حقا أن ما ذكره الوفد فى مذكرته من تعسف السلطة البريطانية فى ممارسة الضغط الاقتصادى على مصر، والوصول بالوضع الاقتصادى المصرى إلى حد يقرب من الكارثة، كان يحذر منه السفير البريطانى نفسه فى رسائله السرية إلى حكومته! ولم يثر رد فعل مضادا من جانب حكومة على ماهر باشا!

فبعد شهرين فقط من قيام الحرب، نبه السفير البريطانى حكومته إلى المشاكل الخطيرة التى يعانى منها مركز مصر المالى والاقتصادى، بسبب عدم

التناسب بين أسعار سلع التصدير التى لم ترتفع قيمتها، والواردات التى ارتفع ثمنها كثيرا! وحذر من تأثير ذلك على وضع بريطانيا فى مصر، قائلا «إن العدو سوف يستفيد من ذلك فى إقناع المصريين بأن البريطانيين هم سبب شقائهم، وأنهم ينتهزون فرصة الحرب لتخفيض أسعار القطن لفائدتهم الخاصة».

وكان رأى السفير بصراحة هو أن «تتدخل الحكومة البريطانية، وتشترى القطن المصرى بأسعار ترتفع قليلا عن الأسعار السائدة فى الوقت الحاضر، لأن المسألة ليست مسألة حق المصريين فى طلب المساعدة الاقتصادية منا، وإنما هى ضرورة سياسية، اذ يجب علينا ـ من باب العدل ـ أن نتأكد من أن الحرب التى تورطت فيها مصر بسبب تحالفها معنا، لم تجلب الشقاء على الشعب المصرى نتيجة عدم التناسب بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات كما سبق أن أشرت، ولأن من الخطر ترك المصريين تحت هذا الشعور بالظلم»!

بل إن السفير البريطانى لامبسون عاد بعد ثلاثة أشهر، أى فى فبراير ١٩٤٠م، إلى تنبيه حكومته إلى أن الشعب المصرى أصبح لزاما عليه ـ بسبب ارتباطه ببريطانيا العظمى ـ أن يتحمل بعض المصاعب، بعد أن زادت تكاليف المعيشة وبخاصة أسعار بعض السلع الأساسية، مثل الكيروسين الذى يلعب دورا فى الرى والأمور المنزلية. كما أن معالجتنا لمشكلة القطن قد أثارت نقدا قاسيا حتى من أعز أصدقائنا من المصريين الذين يشكون من أننا نفرق تفريقا ظالما بين مصر والولايات المتحدة فى موضوع رقابتنا على السلع الممنوع تصديرها. وإذا أردنا ألا تصبح هذه مشكلة خطيرة حقا، فيجب علينا أن نصغى لتلك الشكايات.

وقد استطرد السفير لامبسون قائلا في تقريره لحكومته: إن أي هبوط في أسعار القطن لن يثير فقط دعاية ضد البريطانيين، وإنما سوف يسبب أيضاً مصاعب حقيقية يتحملها الشعب المصرى، فالميزانية غير متوازنة، نظرا لازدياد النفقات العسكرية، التي ترتبط في أذهان المصريين بالالتزامات التي فرضتها المعاهدة مع بريطانيا. وقد فرضت ضرائب جديدة، لسد العجز، ولكن تلك الضرائب انصبت على السلع الضرورية للشعب المصرى! ومن هنا، فإنه يوجد بالفعل في مصر أساس حقيقي لاستياء وضيق شعبي يعد في حد ذاته أكبر مساعد لدعاية العدو. وإذا حدث أن حاولت الحكومة المصرية إثارة شعور العداء ضد بريطانيا، وعدم الثقة بها، فمن الواضح أن ذلك سوف يعد مسرح الأحداث لمتاعب قد تثور عاجلا أو آجلا!».

على أن حكومة على ماهر باشا لم تفكر في إثارة المتاعب ضد بريطانيا! وذلك حتى لا تغامر بفرصتها في الحكم! والأغرب من ذلك بكثير أنها لم تفكر في مطالبة الحكومة البريطانية بما كان يطالبها به السفير البريطاني لامبسون نفسه مما ذكرنا! وعلى العكس من ذلك، فعندما تحرك الوفد، باعتباره ممثلا لغالبية الشعب المصرى، لمطالبة الحكومة البريطانية برفع ضغطها الاقتصادي على مصر، ومهاجمة تصرفاتها الاستغلالية، غضب على ماهر باشا أكثر من غضب السفير البريطاني! فقد هاجم مذكرة الوفد في أول أبريل هجوما شرسا، ووصفها بأنها «خروج على العرش» و«خروج على الدستور وقوانين البلاد» ـ إلى آخر ما ساقه مما سبق ذكره، ووجد التأييد في ذلك من أحزاب الأقلية التي كان يتكون منها البرلمان!

(١٩)

دخول إيطاليا الحرب ومطالبة لامبسون بطرد ماتزوليني وتحديد إقامة إسماعيل صدقي وابنته*

بعد أن وصلنا إلى الحلقة التاسعة عشرة من هذه الدراسة التاريخية، يجب علينا أن ننبه إلى أن فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب قد مرت بمرحلتين: المرحلة الأولى، مرحلة إعلان حالة الحرب على ألمانيا، ولم تكن إيطاليا قد دخلت بعد الحرب. والثانية بعد دخول إيطاليا الحرب يوم ١٠ يونية ١٩٤٠م.

وقد دارت مقالاتنا السابقة حول فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب مع ألمانيا. وقد رأينا كيف أن موقف حكومة على ماهر باشا كان فى البداية مع إعلان حالة الحرب على ألمانيا، وبعيدا كل البعد عن تجنيب مصر ويلات الحرب، فقد اجتمعت وزارته يوم نشوب الحرب فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، وقررت بإجماع رأى وزرائها، ما عدا وزيرين، إعلان حالة الحرب على ألمانيا.

---

* الوفد ١٥ أبريل ١٩٩٦م.

ولكنها لم تلبث أن عدلت عن هذا القرار بعد تدخل الملك فاروق بناء على ملاحظة عبدالوهاب طلعت باشا، وأبلغت السفير البريطاني لامبسون بهذا العدول يوم ٤ سبتمبر. على أن السفير البريطاني أخذ يمارس ضغوطه على علي ماهر باشا يومي ٦ و٧ سبتمبر حتى أذعن لفكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا، ولكن على شرط وصول طلب بذلك من الحكومة البريطانية. على أنه لم يكد السفير يحصل من حكومته على هذا الخطاب حتى كان فاروق يحصل من خلال سفيره في بريطانيا حسن نشأت باشا على خطاب مضاد يفيد اقتناع وكيل الخارجية البريطانية الدائم بفكرة حياد مصر، وبناء على ذلك اعتذر علي ماهر باشا للسفير البريطاني عن عدم اعلان حالة الحرب على ألمانيا.

على أنه يلاحظ أنه كان من أهم الأسباب التى استند إليها علي ماهر باشا فى عدم اعلان حالة الحرب على ألمانيا، أن الحكومة المصرية عندما اتخذت قرارها الأول باعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان فى اعتقادها أن إيطاليا سوف تدخل هذه الحرب إلى جانب ألمانيا، بما يعنى تعرض مصر لأعمال عدوانية وعمليات حربية بسبب مجاورة ايطاليا لمصر فى ليبيا، أما وقد احتفظت إيطاليا بحيادها فى الحرب، وفى الوقت نفسه لم تعلن ألمانيا الحرب على مصر، فإنه لا يكون ثمة مبرر لاعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا.

وفى هذا الخطاب وعد علي ماهر باشا بأنه «إذا تطلبت الحالة اتخاذ تدابير جديدة من شأنها أن تكون داعية لاعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإنى لن أتردد فى القيام بالاجراءات التى تتطلبها القواعد الدستورية فى هذه الحالة».

ولم يدر على ماهر باشا أن هذه المتغيرات سوف تحدث سريعا. ففى يوم
نية أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا، وبذلك أصبحت الحرب
بواب مصر، ودخلت فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب مرحلتها الثانية!

وكان دخول إيطاليا الحرب قد أصبح أمرا مؤكدا منذ حققت ألمانيا
رها الساحق على فرنسا وبريطانيا بهجومها الكبير فى ١٠ مايو ١٩٤٠م
احتلت به هولندا وشمالى فرنسا واضطرت القوات الإنجليزية والفرنسية
٢ مايو إلى القيام بعملية انسحاب دنكرك الشهيرة، كما سلمت بلجيكا
طت النرويج والدانمارك فى يد الألمان، وفى ١٠ يونيه أعلنت ايطاليا
، على فرنسا بعد أن تحققت من نتيجة الحرب. وفى ١٤ يونية سقطت
، وطلب الماريشال بيتان الهدنة فى يوم ١٧ يونية ١٩٤٠م.

ولقد كانت هذه هى نقطة التحول الثانية فى الحرب العالمية الثانية، التى
ت على يد مصر للدخول فى الحرب. ذلك أن دخول إيطاليا الحرب إلى
، ألمانيا كان يعنى، بالنسبة لبريطانيا، فتح ثلاث جبهات جديدة فى مصر
دان والصومال، وتهديد مواصلاتها فى البحر المتوسط. وبالتالى كان من
مى أن يتغير موقفها من فكرة إعلان مصر الحرب على ألمانيا. فإذا كانت
لت فكرة عدم دخول الحرب وقبول فكرة الحياد على أساس ابتعاد مسرح
ب عن مصر فى أوروبا، فإن دخول إيطاليا الحرب قد نقل مسرح الحرب
حدود مصر مباشرة.

ومن الطبيعى فى وضع على هذا النحو، أن تبدو فكرة تجنيب مصر
ت الحرب فكرة خيالية غير قابلة للتنفيذ. فمن ناحية بريطانيا فقد كان من

الطبيعى أن تتخذ مصر قاعدة لعملياتها الحربية، وهو ما يعنى أن تصبح مصر خطرا على إيطاليا. ومن ناحية إيطاليا فقد كان من الطبيعى أن يدفعها هذا العمل إلى مهاجمة القوات البريطانية فى مصر، وهو ما يعنى أن تصبح مصر بالضرورة مسرحا للحرب أرادت أم لم ترد. وعندئذ كيف يمكن تجنيب مصر ويلات الحرب بينما هى نفسها مسرح الحرب؟

على أنه فى الوقت نفسه فإن الانتصارات المدوية التى حققتها ألمانيا على الحلفاء قد جعلت مسألة سقوط بريطانيا بعد فرنسا مسألة وقت لا غير، وعندئذ كيف يمكن لمصر دخول الحرب إلى الجانب الخاسر، بكل ما يترتب على ذلك من آثار تلحق بوضعها السياسى بعد الحرب، تقضى على النصيب الذى حصلت عليه من الاستقلال بصعوبة وتضحيات بالغة من بريطانيا؟

هنا أصبح واضحا فى ذلك الحين لبريطانيا أن وقوف مصر إلى جانبها فى هذه المحنة التاريخية، التى لم تتعرض لها منذ أيام نابوليون، يتطلب اقتناعا بالنظام الليبرالى، وإدراكا بما يتهدده من خطر على يد الفاشية الألمانية والإيطالية، واستعدادا للقتال إلى جانب بريطانيا لدحر الفاشية باعتبارها تمثل خطرا على مصر أكبر من الخطر الذى تمثله القيود على الاستقلال الواردة فى معاهدة ١٩٣٦م.

ولم يكن هذا الاقتناع بالنظام الليبرالى متوافرا فى حكومة على ماهر باشا التى تستمد قوتها من ثقة القصر وليس من ثقة الشعب، كما لم يكن متوافرا فى القصر الذى رأينا فى مقالاتنا السابقة كيف كان على صلة تاريخية بإيطاليا، وكيف كان يسوده النفوذ الإيطالى بفضل الحاشية الإيطالية التى

تحيط بفاروق، وكيف كان يروج لفكرة الحياد في الحرب على يد إسماعيل صدقي باشا في البرلمان، كما أجرى اتصالا مباشرا بوزير الخارجية الإيطالي شيانو من خلال وزير مصر المفوض في ألمانيا والسفير الإيطالي في ألمانيا يستفسر عما إذا كانت إيطاليا سوف تساند فاروق إذا ترتب على إعلان مصر حيادها تدخل مباشر من جانب بريطانيا!

وفي الحق أنه كان في ظروف محنة بريطانيا أثناء انسحاب دنكرك الشهير، أن عاود فاروق الاتصال بوزير الخارجية الإيطالية الكونت شيانو من خلال وزير مصر المفوض في روما مراد سيد أحمد باشا، الذى قابل شيانو يوم ٣٠ مايو ١٩٤٠م، وتحدث إليه عن اتجاه الحكومة المصرية إلى إعلان الحياد، وقد شجع الكونت شيانو هذا الاتجاه.

ولم يخف نشاط مراد سيد أحمد باشا عن عين بريطانيا، فقد سارع السفير البريطاني لامبسون إلى مقابلة على ماهر باشا في ٥ يونية ١٩٤٠م، وسأله دون مواربة عما إذا كان يتبع معه سياسة ذات وجهين؟ وقد أنكر على ماهر هذا الاتهام بحرارة. فأشار لامبسون إلى ما كتبته جريدة «البلاغ» الحكومية مما يبدو واضحا منه أنها تقصد تهيئة الرأى العام المصرى لفكرة عدم دخول الحرب! وطلب إلى على ماهر باشا أن يتذكر ما سبق أن قاله الأخير له من أنه لا يتصور ألا تصل الحرب إلى مصر مع وجود الأسطول والجيش البريطاني فيها، فلم إذن يضلل الرأى العام بالسماح، إن لم يكن بتشجيع الآراء المخالفة؟

وانتقل لامبسون إلى مسألة السياسة ذات الوجهين لعلى ماهر باشا، فسأله عما إذا كان يعرف ما يفعله وزيره المفوض في إيطاليا؟ وعندما أجابه على ماهر

باشا بالايجاب، سأله: إذن فهل يعرف ما وصل إليه من تقارير موثوق بها بأن هذا الوزير في روما يعمل من أجل حياد مصر، ويظهر عدم ولائه للمعاهدة؟

ويقول لامبسون إن على ماهر أُخذ عند سماع هذا القول، وأنكر إمكانية حدوث ذلك، على أساس أن الوزير المفوض ليست لديه سلطة للكلام في مسألة الحياد، وعندئذ رد لامبسون قائلا «إنه في هذه الحالة ينصح على ماهر باشا بأن يكبح جماح وزيره في روما»!

في الوقت نفسه تقريبا (٢ يونية ١٩٤٠م) كان لامبسون يفعل المثل مع الملك فاروق. فقد انتهز فرصة تقديم مارشال الجو الجديد إليه ليختلي به، ويشير معه الاستعدادات لمواجهة الهجوم الايطالي، ثم يمضي مباشرة إلى هدفه، منددا بما سمعه في ذلك الوقت عن مسألة الحياد المصري التي كانت تتردد في الدوائر المطلعة!

وقد تخلص فاروق من هذا الموقف بالحديث عن الأمر الذي أصدره بتحديد اقامة عم الملكة فريدة بسبب تصرفه الطائش، واستدل بهذا الأمر على أنه مستعد لاتخاذ أشد الخطوات فيما يختص بأعضاء الأسرة المالكة.

على أن لامبسون فاجأه بالسؤال عما إذا كان في وسعه أيضا أن يواصل هذا العمل الطيب، ويطبقه على إسماعيل صدقي باشا وابنته، باعتبارهما من أبرز عملاء الطليان؟

في ذلك الحين كان الترويج لفكرة امتناع مصر عن دخول الحرب قد أخذ يتزايد، ولم يتم ذلك سرا بل ظهر على صفحات الصحف، ومن هنا كان تحذير لامبسون لعلي ماهر باشا، ومطالبته بمنع نشر تلك الفكرة الخطرة

والمضللة، بل العمل على أن تظهر فى الصحف المقالات التى تخدم فكرة إعلان الحرب.

وقد لقى تحرك لامبسون تأييد وزير الخارجية البريطانية اللورد هاليفاكس، الذى كتب إليه يطالبه ألا يدع لدى رئيس الوزراء أى وهم بخصوص فكرة حياد مصر فى الحرب، باعتبارها فكرة مضللة، «حيث أننا سوف نجعل مصر قاعدة للعمليات الحربية. وإن حكومة صاحب الجلالة سوف تؤيدك فى أية مباحثات لجعل هدفها واضحا للحكومة المصرية».

وقد أرسل هاليفاكس هذه البرقية يوم ١٠ يونية، وهو يوم إعلان إيطاليا الحرب. وفى اليوم التالى قابل لامبسون على ماهر باشا بينما كان فى طريقه إلى اجتماع مجلس الوزراء، ليعيد عليه الضغط بشأن دخول مصر الحرب. فقد سأله عما سوف يقوله أمام النواب فى تلك الليلة؟ وعندما أراد على ماهر التهرب من الإجابة عن طريق القول بأنه لم يرتب ذهنه بعد، واجهه لامبسون بالقول بأنه فى هذه الحالة عليه أن ينعش ذاكرته بما دار بينهما من أحاديث فى هذا الشأن، وذكّر على ماهر باشا بما سبق أن قاله الأخير له من أنه إذا وقع هجوم على مصر من أى نوع، فيمكنه الاعتماد على أن مصر سوف تصبح فى حرب مع إيطاليا، وأنه إذا كانت الحرب خارج الأراضى المصرية فإن الحكومة المصرية يجب أن تحصل على موافقة البرلمان.

وقال لامبسون إن هذا الكلام قد أبلغ لوزير الخارجية البريطانية واعتبره كافيا، «ومن هنا فإننا ثقة منا فى هذه التأكيدات، نثق فى أن مصر سوف تقف بجانب حليفتها، وسوف تدخل الحرب مباشرة»!

وهنا رد على ماهر باشا بأن الناس يتساءلون قائلين: إذا كانت مصر لا تستطيع أن تدفع إلي الميدان بأكثر من خمسة آلاف جندى، فما الذى يدعوها إلى أن تجلب كارثة باعلان الحرب؟. وقد أجاب لامبسون قائلا بأن على ماهر باشا يتناسى أمرين: أولهما أن القوات البريطانية موجودة، ثانيا، أن الجيش المصرى أكبر عددا من ذلك بكثير، وإن كان جزء كبير منه ليس على خط الجبهة. وقال إنه، على كل حال، فإن القيادة العامة والحكومة البريطانية تعلقان أهمية على مساعدته.

ولم يلبث لامبسون أن فاجأ على ماهر باشا بأن طلب منه أن يسلم الوزير الايطالى المفوض فى مصر جواز سفره فورا، وأن يتم التنفيذ فى اليوم التالى. كما طلب لامبسون احاطة المفوضية الايطالية والقنصليات الايطالية فى مصر بالكردون، وعدم السماح بأى اتصال بها!

(٢٠)

مصر بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية*

لعله اتضح لنا من المقالات السابقة كيف أن الخلاف حول تجنيب مصر ويلات الحرب كان يفرق بين نوعين من الحروب: حرب هجومية وحرب دفاعية، وفي حين كان السفير البريطاني مايلز لامبسون (كيلرن فيما بعد) يلح على حكومة على ماهر منذ بداية الحرب العالمية لإعلان حالة الحرب ـ وفي هذه الحالة تكون حربا هجومية لأن ألمانيا لم تعلن الحرب على مصر، كما أن إيطاليا لم تدخل الحرب بعد ـ فإن على ماهر باشا كان يرفض فكرة الحرب الهجومية ويقبل فكرة الحرب الدفاعية.

وقد كان هذا هو الإطار الذى دارت فيه فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب في المرحلة الأولى، وهو اطار لا يستبعد أصلا فكرة دخول مصر الحرب ـ كما رأينا ـ إذا كانت حربا دفاعية.

* الوفد ١٥ أبريل ١٩٩٦م.

فلما أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا يوم ١٠ يونية ١٩٤٠م، فقدت فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب مبررها. فقد اتخذت بريطانيا من مصر قاعدة لعملياتها الحربية، ولم يعد مفر أمام القوات الإيطالية في ليبيا من مهاجمة هذه القاعدة البريطانية المتمثلة في مصر. فإذا أعلنت مصر الحرب وقتئذ فإنها تكون حربا دفاعية.

وقد دار الخلاف بين السفير البريطاني وعلى ماهر باشا في البداية حول هذه النقطة، فبينما رأى السفير أن مجرد إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، يستوجب من مصر إعلان الحرب، كان على ماهر باشا يرى أن دخول الحرب الدفاعية يلزم فيه اعتداء إيطاليا على مصر بالفعل.

على أن الصيحات التي أخذت تنطلق في ذلك الحين في الصحف المصرية بإعلان الحياد، وتحركات السفير المصري في روما، وهو مراد سيد أحمد باشا، وحديثه مع وزير الخارجية الإيطالي الكونت شيانو عن اتجاه الحكومة المصرية إلى إعلان الحياد، دعا السفير البريطاني إلى محاولة تجنب إعلان مصر الحياد عن طريق طرد على ماهر باشا من الحكم، والمجيء بوزارة جديدة.

وهو ما كتب به إلى حكومته يوم ١١ يونية ١٩٤٠م، فقد أبدى عدم ثقته في إخلاص على ماهر باشا، وأوضح أنه ما لم تتخذ بريطانيا أسلوب الحزم معه ومع الملك، «فقد نجد أنفسنا وقد غرر بنا»! وطلب من اللورد هاليفاكس الموافقة على خروج على ماهر باشا من الحكم، «وتأليف حكومة موسعة على رأسها رئيس وزراء جديد، تكون مستعدة للوقوف إلى جانبنا بإخلاص والوقوف

بحزم وبقوة ضد إيطاليا» . وقد اقترح لتأليف هذه الوزارة كلا من حسن صبرى باشا، وحسين سرى باشا، وحافظ عفيفى باشا، أو غيرهم، وقال إنه إذا رفض الملك ذلك، وهو ما سوف يفعل بالتأكيد، فسيكون علينا أن نخبره بأنه يجب عليه أن يذعن أو يخرج! ولدينا فى الأمير محمد على موال مخلص يمكننا الاعتماد عليه بثقة، وأعتقد أن الشعب المصرى حينئذ سوف يتنفس الصعداء» .

وفى اليوم التالى قابل السفير لامبسون على ماهر باشا وأخبره بأنه علم لتوه أن الايطاليين قد دخلوا موقعا مصريا على الحدود عند سيدى عمر، جنوب السلوم، وأن هجوما ايطاليا آخر متوقعا على السلوم! وقال إن ذلك ـ كما هو واضح ـ يحل مشكلة على ماهر باشا فيما يتعلق بالحرب الدفاعية!

على أن على ماهر باشا كان عزم على عدم إعلان الحرب الدفاعية أيضا! ففى نفس اليوم ـ ١٢ يونية ١٩٤٠م ـ حدد أمام النواب، فى جلسة سرية، الحالات التى تفضى إلى دخول مصر الحرب وهى: إذا «توغلت» الجنود الإيطالية فى الأراضى المصرية مبتدئة. وإذا ضربت المدن المصرية بالقنابل، وإذا أرسلت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى. واعتبر على ماهر باشا إرسال غارات جوية على المطارات البريطانية أو على الأسطول البريطانى الموجود فى المياه المصرية الاقليمية، عملا غير هجومى على مصر!

ومعنى ذلك أن الخلاف انتقل إلى نقطة أخرى جديدة، هى تحديد معنى الاعتداء الايطالى على الأراضى المصرية الذى يستوجب اعلان الحرب الدفاعية؟ ففى الوقت الذى كان لامبسون يرى فيه أن مجرد اختراق الحدود واحتلال بعض النقاط داخل الأراضى المصرية يعد اعتداء إيطاليا على مصر

يستوجب اعلانها الحرب الدفاعية، فقد حدد على ماهر معنى الاعتداء، بـ «التوغل» فى الأراضى المصرية!

وواضح أن الغرض الأساسى من تحديد معنى الاعتداء الايطالى بالتوغل، هو كسب الوقت، حتى يتضح سير الحرب، التى كانت تبدو، فى ذلك الوقت، فى غير صالح الحلفاء، فإذا صمد الحلفاء، أعلن على ماهر باشا الحرب طبقا للشروط التى أعلنها فى البرلمان فى الحالات السالفة الذكر، وإذا انهارت مقاومتهم تجنب على ماهر باشا هذا الإعلان.

فلما انهارت المقاومة الفرنسية سريعا، وطلبت فرنسا الهدنة يوم ١٧ يونية، كان على على ماهر باشا اختلاق عمل آخر يكسب به الوقت حتى تتضح الأمور مع بريطانيا، فقد أصدر أوامره إلى القوات المصرية المرابطة على الحدود المصرية الليبية بالارتداد إلى داخل البلاد، منعا للاشتباك مع الايطاليين إذا اقتحموا حدود مصر، وتوريط مصر بالتالى فى الحرب وفقا لقراره أمام النواب يوم ١٢ يونية السالف الذكر. ولم يخف هذا الغرض، فعندما سئل عنه فى مجلس النواب، أجاب بأن الحكومة «مصممة على الاستهانة بكل الصعاب فى سبيل تجنيب مصر ويلات الحرب، وأنها اتخذت هذا الإجراء لكيلا تتعرض لتوريط البلاد فى حالة حرب قبل أن تتاح للحكومة والبرلمان فرصة القرار فيما يراه المصلحة العليا للبلاد».

وقد كان إصدار أمر للقوات المصرية بالارتداد داخل البلاد منعا للاشتباك مع القوات الغازية، عملا غير مسبوق، لأن القوات المسلحة مهمتها الأساسية الوقوف على حدود البلاد لمقاومة أى غزو خارجي، فكيف تترك الحدود منعا للاشتباك؟

على أن الأغرب من ذلك هو المسافة التى ارتدت إليها القوات المصرية وفقا للتعليمات التى صدرت إليها من الحكومة، فقد كانت مسافة هائلة تبلغ ٢٣٠ كيلو مترا، وهى المسافة بين السلوم ومرسى مطروح! وهذا واضح من القرار الذى اتخذته وزارة حسن صبرى باشا، التى أعقبت وزارة على ماهر باشا، فقد أمرت القوات المصرية بعدم الاشتباك مع الطليان إلا إذا تقدموا إلى مرسى مطروح! التى أصبحت أول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية.

وفى الوقت الذى كان على ماهر يكسب فيه أكبر وقت ممكن قبل أن يقرر دخول الحرب الدفاعية، بنقل أول مركز للقوات المسلحة المصرية إلى مرسى مطروح، كان يماطل فى الاستجابة للطلبات البريطانية التى كانت تستهدف توريط مصر مع الطليان والألمان. فعلى الرغم من أن السفير البريطانى طلب إليه فى أول يونية ١٩٤٠م، ومرة ثانية فى ٦ يونية، اعتقال جميع الألمان فى مصر فورا، الذين كانوا مايزالون مطلقى السراح، فإنه لم يعتقل إلا ٧٣ ألمانيا فقط! كذلك ماطل فى طلب عمل حملة دعائية مضادة لإيطاليا فى الصحافة والإذاعة. وفى الوقت نفسه أطلق سراح بعض المعتقلين الإيطاليين، كما امتنع عن الاستجابة لطلب بريطانيا بقطع المعاملات التجارية والمالية مع إيطاليا، وإقفال البنوك الإيطالية، والحجز على الشركات الإيطالية، وهو ما جعل السفير لامبسون يرى أن على ماهر باشا «يسوى الأمور مع الطليان، ويحاول تسهيل الأمور عليهم»!

وعلى ذلك ففى يوم ١٥ يونية أرسل لامبسون برقية إلى حكومته يعلن فيها أن «النتيجة التى توصل إليها بنفسه هى ضرورة أن يذهب على ماهر باشا

بأسرع ما يمكن»، وأنه أصبح مقتنعا، هو ومستشاروه، في السفارة، بأن أحسن ما يمكن اتباعه هو أن يسأل النحاس باشا، باعتباره «والد المعاهدة، والرجل الذى يقود غالبية الرأى العام، عما يعتبره أنسب وزارة تحل محل وزارة على ماهر باشا، مع انتهاز الفرصة للتأكيد على جسامة المسئولية التى ستلقى على هذه الوزارة، وأيضا الفائدة التى يمكن الحصول عليها ـ بالتالى ـ من وزارة تضم إلى جانب الوفد عناصر جديدة!» (يقصد وزارة قومية).

ثم قال لامبسون إنه إذا فضل النحاس تأليف وزارة وفدية خالصة، فيجب أن تقبل رغبته، «لأن النحاس، من وجهة نظرى، يؤمن حقيقة بالخطر الإيطالى، ويكره الدول الدكتاتورية. وبالتالى سوف يعمل باخلاص معنا».

كذلك أوضح لامبسون لحكومته «أننا يجب أن نكون حازمين مع الملك فاروق، وهو ما يشاركنى فيه الرأى الجنرال ويفل، الذى يرى ضرورة تغيير الحكومة بسرعة، وهو مستعد لمساندتى عند الضرورة. وفى اعتقادنا أن الملك لن يصمد ضدنا، فإن شعبيته قد تدهورت تدهورا كبيرا، وغالبية الشعب أصبحت تعاف حيله الصبيانية غير المسئولة».

ولم ينس لامبسون أن يعالج فى برقيته احتمال انتقال على ماهر باشا من رئاسة الوزارة إلى رئاسة الديوان الملكى، فقال إنه «من الضرورى ـ بطبيعة الحال ـ منع عودة على ماهر إلى القصر، حيث سيكون فى هذا المنصب أكثر خطورة مما هو عليه فى رئاسة الوزراء»!

وفى ختام برقيته اقترح لامبسون الموافقة على اجراء اتصال مع النحاس باشا فى اليوم التالى، على الأسس المقترحة» وإذا تم ذلك، ففى هذه الحالة لن يكون ثمة مجال للنكوص».

وفى اليوم التالى أرسل لامبسون برقية أخرى يكرر فيها الإلحاح على هاليفاكس باخراج على ماهر باشا، وفيها أبلغه أن حسين سرى باشا، وزير المالية، قد حثه أيضا بقوة على أن يتخذ هذا الإجراء على الفور، إذا أريد انقاذ الموقف، وأضاف أن على ماهر باشا لا يعمل باخلاص مع الإنجليز، وأنه لولا الخوف من تأثر البلاد سياسيا، لقدم هو وبعض زملائه استقالاتهم من مناصبهم! ثم قال لامبسون: «إن فاروق قد عاد فى تلك الليلة من الاسكندرية، وهو يشعر بأن خطر التأخر فى إصدار القرار قد أصبح عظيما، وأن الاشاعات الواردة حول الأخبار السيئة الواردة من فرنسا (طلب الهدنة) قد جعلت الحاجة أشد الحاحا لاتخاذ إجراء فورى».

وقد جاء الرد فى اليوم التالى (١٦ يونية) من اللورد هاليفاكس، يوافق على طلب لامبسون بطرد على ماهر من الحكم!

(٢١)

المعركة حول خروج على ماهر باشا من الحكم!*

رأينا في المقالات السابقة كيف تطورت فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب منذ نشوب الحرب العالمية الثانية في ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، ففي حين أن هذه الفكرة لم تستبعد أصلا إعلان الحرب إذا كانت حربا دفاعية، فإن فكرة الحرب الدفاعية ذاتها أخذت تتراجع بعد هزائم الحلفاء ودخول القوات الألمانية باريس في يوم ١٣ يونية ١٩٤٠م، وطلب فرنسا الهدنة يوم ١٧ يونية.

فعلى الرغم من أن فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب كانت قد فقدت مبررها بدخول ايطاليا الحرب يوم ١٠ يونية، بما يترتب على ذلك من أن تصبح أرض مصر ميدانا للحرب بعد أن أصبحت قاعدة لعمليات بريطانيا

---

* الوفد ٢٢ أبريل ١٩٩٦م.

الحربية، فإن هزائم الحلفاء وتدهور المقاومة فى فرنسا جعل إعلان مصر الحرب على ايطاليا وألمانيا يبدو فى أعين المصريين بمثابة انضمام مسبق للجانب الخاسر فى الحرب! بكل ما يترتب على ذلك من آثار على وضع مصر السياسى الذى كسبته بمعاهدة ١٩٣٦م.

هذا هو السبب فى القرار الذى اتخذه على ماهر باشا فى يوم ١٢ يونية ١٩٤٠م بعدم اعلان الحرب على ايطاليا إلا إذا «توغلت القوات الإيطالية فى الأراضى المصرية مبتدئة»، لكى يكسب الوقت حتى تظهر نتائج الحرب. ثم أمره إلى القوات المصرية بالانسحاب إلى مرسى مطروح على بعد ٢٣٠كم من السلوم، منعا للاشتباك مع الإيطاليين إذا اقتحموا حدود مصر.

وقد كان معنى هذا القرار هو تقبل فكرة أن تصبح أرض مصر مسرحا للحرب بين بريطانيا وحلفائها من جانب، وايطاليا وألمانيا من جانب آخر، دون أن يعنى ذلك تورط الشعب المصرى نفسه فى هذه الحرب، على أساس أنها حرب لا تخصه وليست موجهة ضده، وإنما هى حرب تخص الدول المتحاربة.

وتلك هى الفكرة التى عبر عنها فى ذلك الحين بأنها حرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل» ـ أى أنها لا تخصنا وإنما تخص غيرنا من الأطراف المتنازعة.

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الحكومة البريطانية تفهمت هذا الموقف، على الرغم من أن السفير البريطانى لامبسون كان يرى أن اعتداء القوات الإيطالية على الحدود المصرية كاف لإعلان مصر الحرب. ففى برقية بعث بها اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية إلى لامبسون يوم ١١ يونية ١٩٤٠م أوضح له أن عدم دخول مصر الحرب لا يخلو من فوائد، بشرط وجود حكومة

مصرية يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ ما يطلب منها من إجراءات على وجه السرعة لسلامة القوات البريطانية. ومن هنا يحسن عدم الضغط على الحكومة المصرية لدخول الحرب، وتركها تقرر ما تراه بنفسها.

ومن هنا حين طلب لامبسون اخراج على ماهر باشا من الحكم لم يكن بسبب امتناعه عن إعلان الحرب، وإنما كان بسبب امتناعه عن الاستجابة للطلبات التى قدمها له فى هذا الصدد. وقد كان هذا هو محور المعركة التى دارت فى ذلك الحين حول خروج على ماهر باشا من الحكم. فقد قدم له السير مايلز لامبسون الطلبات الآتية:

١ ـ اعتقال الأطباء الايطاليين (بما يعنى حرمان المرضى المصريين من رعايتهم).

٢ ـ تفتيش المفوضية الإيطالية.

٣ ـ اعتقال ١٢٫٠٠٠ إيطالى (وهم الإيطاليون الذين فى سن الخدمة العسكرية).

٤ ـ قطع الاتصال بالوزير المصرى فى روما.

٥ ـ تفتيش الوزير الإيطالى المفوض، وتفتيش حقائبه.

٦ ـ اعتقال موظفى القنصليات الإيطالية.

كان هدف لامبسون من هذه الطلبات الاستفزازية الإيقاع بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية على نحو يؤدى إلى وقوع الحرب. ومن هنا رفض على ماهر باشا الاستجابة إلى هذه الطلبات.

وقد كان هذا الرفض هو الذى استند إليه لامبسون فى طلب إخراج على ماهر باشا من الحكم، وهو عدم التعاون. وسرعان ما توالت طلبات لامبسون لاظهار على ماهر فى صورة عدم التعاون، فأخذ يضغط من أجل تعيين حكام عسكريين بريطانيين للمناطق الحربية وهى: الإسكندرية، والصحراء الغربية، وقناة السويس. فقد اقترح الأدميرال «فرنك ميت» حاكما عسكريا للإسكندرية، «والبريجادير بروك» حاكما عسكريا لقناة السويس، والجنرال ولسون حاكما عسكريا للصحراء الغربية. وكانت حجته أن القائد العام للقوات البريطانية يحتاج إلى غطاء قانونى لأية اجراءات يتخذها.

وقد أبدى على ماهر باشا تعذر إجابة هذا الطلب، لأنه حسب قوله «إجراء غير قانونى لا يمكن اتخاذه إلا بعد إعلان الحرب».

وفى اليوم التالى كان لامبسون يطلب من على ماهر باشا عزل المفوضية والقنصلية الإيطالية «بكوردون» يمنع اتصالها بالناس فى الخارج، بحجة أن رجال المفوضية يروجون لشعار عدم الولاء لبريطانيا.. وقد اعتبر ذلك طلبا رسميا باعتباره ضرورة حربية. كما طلب اعتقال الوزير الايطالى فى المفوضية. وقد رد على ماهر باشا ـ وفقا لما ذكره فى شهادته فى قضية الاغتيالات السياسية ـ بقوله: إذا اعتقلتم فى انجلترا الكونت جراندى، سفير إيطاليا فى لندن، فإنى أعمل المثل فى مصر. وقال إنه لا يستطيع أن يحجز الذين يريدون السفر مع الوزير المفوض إلا إذا عرف موقف المصريين فى روما وعددهم وما يتخذ بشأنهم.

كذلك طلب السفير البريطاني وقف جميع أنواع التعامل التجارى والمالى مع ايطاليا، ومصادرة المؤسسات الإيطالية في مصر، وتجميد الحسابات الإيطالية في البنوك المحلية. وعلى الرغم من استعداد حسين سرى باشا وزير المالية للاستجابة لهذا الطلب، فإن على ماهر باشا رفض.

وقد كان ذلك ما دعا حسين سرى باشا إلى الاتصال بالسفير البريطانى «يحثه» ـ حسب قول السفير ـ «على التخلص من على ماهر باشا في الحال»! ويؤكد له أن على ماهر باشا لا يعمل مع الجانب البريطاني بولاء، وأنه، لولا الخوف من تأثر البلاد سياسيا لاستقال هو وبعض زملائه في الحال.

وقد اتخذ لامبسون من كل هذه الأسباب ذريعة لمطالبة حكومته باخراج على ماهر باشا من الحكم، وأنه «يشعر بأن خطر التأخر في اتخاذ هذا القرار قد أصبح عظيما»!

وواضح أن لامبسون كان يبالغ في خطورة الموقف، مستندا إلى الصراعات الحزبية والشخصية، وإلى رغبة الوفد في التخلص من حكومة القصر ممثلة في وزارة على ماهر باشا، وتأليف وزارة جديدة تكون أكثر إدراكا للخطر الفاشي الإيطالي من تلك الوزارة، وأكثر عزما على مقاومته، وهو ما أصبح يمثل الآن الحاجة الملحة الأولى.

والمهم هو أنه كان تحت هذه الضغوط أن وافق اللورد هاليفاكس على طلب لامبسون بخصوص إخراج على ماهر باشا، وتأليف وزارة جديدة.

على أن هذه الموافقة أثارت قضية عويصة هي شكل الحكومة التي تخلف وزارة على ماهر باشا؟

ففي ذلك الحين كان شكل الحكومات التي تتألف في مصر، وفقا للتجارب الحزبية منذ نشأة الحياة الدستورية بمقتضى دستور ١٩٢٣م، لا يتعدى الأشكال الآتية:

١ ـ وزارة حزبية.

٢ ـ وزارة محايدة.

٣ ـ وزارة قومية.

وقد كان شكل الحكومات الحزبية يتراوح بين حكومة وفدية تصل إلى الحكم من خلال انتخابات حرة نزيهة، ووزارات قصر تصل إلى الحكم من خلال انتخابات عامة مزورة! أما الوزارات المحايدة، وهي اختراع مصري بحت، فقد أوجدت الحاجة إليها عمليات تزوير الانتخابات التي ابتدعها إسماعيل صدقي باشا في انتخابات عام ١٩٢٥م. وكانت مصر قد شهدت وزارتين محايدتين حتى ذلك الحين، الأولى هي وزارة عدلي يكن باشا في ٤ أكتوبر ١٩٢٩م، والثانية، هي وزارة علي ماهر باشا في ٣٠ يناير ١٩٣٦م. ونلاحظ أن الانتخابات التي كانت تجريها هذه الوزارات المحايدة كانت تأتي في جميع الأحوال بأغلبية وفدية، ووزارات وفدية بالتالي.

أما الوزارات القومية، أو الائتلافية، فهي التي تتكون من تآلف عدد من الأحزاب. وقد شهدت مصر حتى ذلك الحين ثلاث وزارات قومية: الأولى هي وزارة عدلي يكن في ٧ يونية ١٩٢٦م، والثانية هي وزارة ثروت باشا في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧م، والثالثة هي وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى في ١٧

مارس ١٩٢٨م. والوزارات الثلاث نشأت من عباءة ائتلاف عام ١٩٢٦م، وقد انتهت بدرس بالغ للوفد، هو ألا يدخل في وزارة قومية بعد ذلك! وهو ما استمر مبدأ ثابتا من مبادئ «الوفد»، فلم تتألف بعد ذلك وزارة قومية حتى نهاية العصر الملكي!

ومن هنا فإن تأليف وزارة تخلف وزارة علي ماهر باشا لم يكن عملا سهلا كما يحدث في أي بلد يتخذ من النظام الليبرالي أساسا لحياته السياسية، حيث تقوم الوزارة القائمة بإجراء انتخابات عامة وتقبل نتائجها، وإنما كان عملا صعبا يحتاج إلى مشاورات طويلة. وهو ما حدث بالفعل.

فعلى الرغم من موافقة اللورد هاليفاكس على خروج علي ماهر باشا من الحكم، فإنه حدد شكل الحكومة التي ستخلفه، بحيث تكون وزارة قومية تمثل أكبر عدد ممكن من الأحزاب. فقال في رسالته إلى السير مايلز لامبسون: «ولمعلوماتك الخاصة، فإن هدفنا هو أن تكون هذه الوزارة الجديدة بحيث تمثل أكبر عدد ممكن من العناصر السياسية. وإني أرى من الحكمة ـ إذا كان ذلك ممكنا ـ أن تجد رئيس وزراء غير وفدي، يحظى بتأييد النحاس باشا، بدلا من أن تتقدم إلى النحاس مباشرة. وإني لمتأكد من أنك تقدر أن تأليف وزارة وفدية خالصة لن يثير فقط عداء القصر، بل عداء الدوائر السياسية الأخرى أيضا، التي يعتبر تعاونها معنا ذا قيمة لنا. وأملي أن تتمكن الوزارة الجديدة من إحراز ولاء الجيش المصري وولاء الشعب المصري».

وقد وافق السفير البريطاني على رأي اللورد هاليفاكس في استبعاد فكرة تأليف وزارة وفدية خالصة، على أساس أن مثل هذه الوزارة سوف تثير عداء

القصر وجميع القوى السياسية الأخرى (قوى الانقلاب)، كما أنها ستعنى تخلينا عن أصدقاء مثل حسين سرى باشا وأحمد ماهر باشا اللذين أبديا استعدادهما للتعاون.

وأخذ ينصح بتأليف وزارة غير حزبية (وزارة محايدة) قائلا إن هذا هو رأى كل من مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا، وبالتالى فإن مثل هذه الوزارة سوف تحرز تأييد الوفد والأحرار الدستوريين وربما السعديين أيضا. ويبقى الاتفاق على شخص رئيس الوزارة المحايدة!

(٢٢)

التبليغ البريطانى الأول لاقالة على ماهر باشا*

جعلت هزائم الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية من دخول مصر فى الحرب عملا يعرض وضع مصر السياسى الذى كسبته بمعاهدة ١٩٣٦م للخطر، إذ كان بمثابة انضمام مسبق للجانب الخاسر. وقد كان ذلك ما دعا على ماهر باشا إلى المماطلة فى إعلان الحرب الدفاعية عن طريق سحب القوات المصرية من السلوم إلى مرسى مطروح، حتى تتفادى الاشتباك مع القوات الإيطالية إذا اقتحمت حدود مصر. وهو ما يعنى أن تصبح مصر مسرحا للحرب بين الحلفاء والمحور بدون أن تشتبك فيها مصر. وقد قبلت الحكومة البريطانية هذا الأمر الواقع بشرط أن تكون الحكومة المصرية القائمة فى الحكم متعاونة مع بريطانيا. على أنه لما كانت الطلبات التى قدمها السفير البريطانى

* الوفد ٢٩ أبريل ١٩٩٦م.

لامبسون (كيلرن فيما بعد) إلى على ماهر باشا طلبات استفزازية، فقد اتخذ لامبسون من رفض على ماهر ذريعة للمطالبة بإبعاده عن الحكم، وهو ما وافق عليه اللورد هاليفاكس يوم ١٦ أبريل ١٩٤٠م. وبذلك انتقلت القضية إلى شكل الحكومة التى تخلف وزارة على ماهر باشا فى الحكم، وهل تكون حكومة وفدية خالصة، أو حكومة قومية، أو حكومة محايدة؟

على أن القضية لم تكن بالبساطة التى تصورها السفير البريطانى لامبسون. فقد كان فى تلك الساعة أن قرر الملك فاروق وعلى ماهر باشا المقاومة، عن طريق استعداء ملك انجلترا والحكومة البريطانية على السفير البريطانى! ففى اليوم التالى لتلقى لاميسون موافقة اللورد هاليفاكس على إخراج على ماهر باشا، وهو يوم ١٧ أبريل ١٩٤٠م سافر إلى الإسكندرية، وقابل الملك فاروق، وقرأ عليه الفقرتين الأوليين من برقية هاليفاكس، وقدم له - بناء على طلبه - مذكرة مكتوبة بهما، ثم طلب إليه أمرين:

الأمر الأول، أن يخرج على ماهر من الحكم، ويخرج بسرعة.

والأمر الثاني، ألا يعود على ماهر إلى القصر مرة أخرى، بعد أن أثبتت التجربة أن وجوده في القصر يجعل عمل أى حكومة أمرا مستحيلا.

وهنا طلب الملك فاروق فسحة من الوقت يتخذ فيها قراره، وسأل السفير عما إذا كان يوصي بحكومة معينة؟ فلم يوص لامبسون بشيء، ولكنه اشترط أن تكون الحكومة الجديدة «بحيث تنفذ المعاهدة بولاء لفظا ومعنى، وتحظى بموافقة الشعب». واستطرد قائلا: إنه لا يجعل اعلان الحرب شرطا مسبقا لتأليف الوزارة الجديدة. وأكد هذه العبارة عدة مرات!

ونصح لامبسون فاروق باستشارة كل من محمد محمود باشا، باعتباره زعيم المعارضة الرسمية، والنحاس باشا باعتباره زعيم الحزب الذى يحظى بتأييد الجماهير. وكرر هذه النصيحة ثلاث مرات!

على أن فاروق، الذى يكره مصطفى النحاس، اعترض على مطلب السفير باستشارته، قائلا: إن النحاس سبق له أن أهانه من نفس المقعد الذى يجلس عليه لامبسون! وقد رد لامبسون بأن ما يطلبه من الملك هو أقل بكثير مما يمكن للملك أن يعمله لمصلحة بلاده، «ولمصلحة عرشه»!

وهنا أخذ فاروق يصخب لبعض الوقت ـ حسب قول السفير ـ ولكن لامبسون واجهه قائلا: «إننا جادون لحد الموت، وفى نيتنا أن نحصل على رئيس وزارة صديق، وعلى حكومة تقف إلى جانبنا بولاء، وتتعاون معنا فى كل ما نطلبه، ولو أنه ليس من الضرورى أن تعلن هذه الوزارة الحرب». ثم هدد فاروق ـ بلباقة ـ بأن الجنرال ويفل، (القائد العام للشرق الأوسط) «ينتظر بقلق عودته ذلك المساء لمعرفة أى مدى سوف يذهب إليه جلالته فى استعداده للعمل وفقا للخطوط التى نريدها»، ورجا فاروق «ألا يلعب بالنار»! وأن «يسرع فى اتخاذ قراره، وألا تضلله نصائح على ماهر باشا الخطرة»!

وقد رد فاروق بأنه، بوصفه ملكا على مصر، فإن واجبه يتطلب منه الابتعاد عن الحرب مادام فى الجانب الخاسر. وقد رد عليه لامبسون قائلا: «إن مصر سوف تغرق معنا أو تطفو معنا، ومن الأفضل لها أن تطفو وأن تبذل قصارى جهدها فى ذلك، لأننا سوف ننتصر فى النهاية، ومن الأفضل للملك ألا تضلله الآراء حول هذا الموضوع»!

وقد كان تفسير لامبسون لعبارة فاروق الأخيرة، الخاصة بالابتعاد عن الحرب حتى لا يكون في الجانب الخاسر، هو أن فاروق كان فيما يبدو متأثرا بالأنباء التى وصلت من فرنسا عن طلبها الهدنة، والتى لابد أنه سمع بها، على الرغم من أن لامبسون لم يكن قد سمعها بعد. وقال لامبسون فى ختام برقيته لهاليفاكس: إنه ما دام لا يملك أن يوجه انذارا نهائيا للملك، فإنه لا يستطيع أن يضغط عليه بأكثر من ذلك.

وقد كان في هذه الظروف أن قرر الملك فاروق وعلى ماهر باشا المقاومة، وذلك باستعداء ملك إنجلترا والحكومة البريطانية على سفيرها في مصر لامبسون. ففى اليوم التالى مباشرة (١٨ يونية ١٩٤٠م) زار أحمد حسنين باشا، الأمين الأول، السفير لامبسون، وأبلغه بأن الملك فاروق قد أبرق إلى ملك انجلترا يعرض عليه الأمر، وقال إنه إلى أن يرد الرد فلن يكون هناك أية حكومة جديدة!

وفى اليوم التالى (١٩يونية) سلم السفير المصرى فى لندن حسن نشأت باشا رسالة الملك فاروق إلى ملك إنجلترا، وفيها أشار إلى التسهيلات التى تقدمها مصر لبريطانيا، ومساندتها لقضية الديموقراطية، وشكا من تدخل السفير البريطانى فى شئون مصر الداخلية بطلبه تغيير الوزارة فورا، وأنه صحب هذا الطلب «بعبارات تهديدية خارجة عن حدود اللياقة» ، عن نية بريطانيا اتخاذ تدابير تؤدى إلى خلق تعقيدات مؤسفة فى «مصر».

وفى نفس اليوم ١٩ يونية قابل السفير المصرى حسن نشأت اللورد هاليفاكس، وقرأ عليه رسالة طويلة من على ماهر باشا ذكر فيها أن الحكومة

المصرية تجيب مطالب السلطات البريطانية قلبيا وباخلاص، ولكن نظرا لأن الجيش المصرى غير مجهز للهجوم، فإن الفائدة التى تجنيها بريطانيا من دخول مصر سوف تكون أقل بكثير من الخطر الذى تواجهه لو دخلت مصر الحرب.

وأشار على ماهر باشا فى رسالته إلى أنه على الرغم من أن مصر بعد قيام الحرب قطعت علاقاتها الدبلوماسية بإيطاليا، وقدمت كل المساعدات المطلوبة، فإن الجانب البريطانى يتقدم بمطالب غير معقولة، مثل اعتقال أطباء المستشفى الإيطالى وترك المستشفى بدون أطباء، وطلب اعتقال ١٢ ألف ايطالى معظمهم من العمال، وهم مستقرون فى مصر منذ أجيال، وكذلك طلب اعتقال أربعة من هيئة القنصلية الإيطالية، وطلب الإذن باقتحام مقر البعثة الإيطالية وتفتيشه، بالإضافة إلى تفتيش جيوب وحقائب وزير إيطاليا المفوض وأعضاء بعثته عند سفرهم، وهذه الاجراءات تواجه الحكومة المصرية بمشكلة بالنسبة لبعثتها فى روما تماثل تلك التى واجهتها بالنسبة لبعثتها فى برلين.

وأشار على ماهر باشا فى رسالته لوزير الخارجية البريطانى إلى أن ما يشكو منه السفير البريطانى من أن الحكومة المصرية لا تولى الاجراءات التى اتخذتها نحو الإيطاليين نفس الأهمية التى أولتها لاجراءاتها ضد الألمان، منشؤه الفارق الكبير بين حجم كل من الجاليتين الإيطالية والألمانية، ونشاطهما الاقتصادى، فضلا عن أن الكثيرين من الإيطاليين يقيمون فى مصر منذ أجيال وانفصمت علاقتهم بإيطاليا!

وفى الوقت نفسه أخذ على ماهر باشا يستدر عطف الرأى العام المصرى عن طريق إذاعة الأخبار بأن بريطانيا تعمل على إخراجه من الحكم ظلما،

وأنها تريد ارغامه على إعلان الحرب. وصرح في مجلس النواب يوم ١٩ يونية بأن الحكومة مصممة على الاستهانة بكل الصعاب في سبيل تجنيب مصر ويلات الحرب. وهو ما دعا لامبسون إلى الإبراق إلى حكومته في نفس اليوم (١٩ يونية) يقول إن الموقف يتدهور بسرعة، وإن على ماهر باشا مشغول في إذاعة الأخبار عن محاولة بريطانيا إخراجه من الحكم، وإنه لا ينوى الخروج. وطلب من وزير الخارجية البريطانية أن يأتي رد ملك إنجلترا معتمدا الإجراء الذى اتخذ، والنصيحة التى قدمت لفاروق طبقا للتعليمات التى وصلت منه.

ولتكذيب على ماهر باشا في قوله بضغط بريطانيا عليه لاعلان الحرب، ووقوفه ضد هذا الضغط ــ وهو الذى قصد به استدرار مساندة الرأى العام المصرى ــ أصدرت الحكومة البريطانية بلسان مصدر بريطانى رسمى فى لندن بيانا في يوم ٢٠ يونية ١٩٤٠م، كذبت فيه أنها تعمل لارغام مصر على إعلان الحرب، وقالت إنها ليس لها غرض كهذا، وكل ما تطلبه من مصر هو أن تراعى معاهدتها مع بريطانيا بولاء نصا ومعنى، وأن تعمل على عدم تشجيع أى شىء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية في مصر.

وفي الوقت نفسه كان لامبسون يرسم لحكومته الخطة التى تتبعها فى حالة ما إذا رفض فاروق تبليغ ١٧ يونية ١٩٤٠م. فقد اقترح في برقية أرسلها يوم ١٩ يونية ١٩٤٠م تهديد فاروق بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية، وقال إنه، لا هو ولا القائد العام، يودان ذلك، لأنه على الرغم من أن الاستعدادات قد اتخذت، والقوات أصبحت جاهزة، فإن ذلك قد يعنى حجز قوات كبيرة للمحافظة على الأمن الداخلى، فضلا عن الصعوبات الإدارية

المحتملة، ولكن من الواضح ـ كما قال ـ «أن مركزنا سوف يكون أسوأ بكثير إذا سمح لعلى ماهر بالبقاء فى القصر بعد الاجراء الذى اتخذناه! ومن هنا فقد ألح لامبسون على هاليفاكس بضرورة أن يؤيد رد ملك انجلترا على فاروق خروج على ماهر باشا من الحكم، وعدم عودته إلى القصر.

ولكى يعزز لامبسون طلبه، أبلغ هاليفاكس أن الأمير محمد على، ولى العهد، زاره صباحا فى نفس اليوم، وألح فى ضرورة أن يستقبل وزير الخارجية البريطانية بتحفظ كبير اية اعتراضات تقدم له بواسطة السفير المصرى فى لندن، الذى وصفه بأنه «غير أهل للثقة»!

على أن التجاء فاروق وعلى ماهر باشا إلى السلطات العليا فى لندن، لم يلبث أن أتى بنتائج طيبة فى يوم ١٩ يولية، وهى نتائج مخالفة لما طلبه لامبسون من وزير الخارجية البريطانية! فحين قابل حسن نشأت باشا اللورد هاليفاكس لتقديم اعتراضات على ماهر باشا على تدخل السفير البريطانى فى مصر، أبدى هاليفاكس رغبة فى التفاهم، وصرح بأنه يدرك «الصعوبات التى يواجهها على ماهر باشا، خصوصا فيما يتعلق بمسألة إعلان الحرب»، وقال: إننا لم نضغط من أجل ذلك، ولكن القوات المصرية كانت جديرة بأن تضعف معنوياتها وتوهن عزيمتها بسبب ميوعة الموقف فى مصر بأكثر مما لو ا تخذت موقفا أكثر شجاعة. ثم أفهم السفير المصرى أن السفير البريطانى فى مصر يتصرف وفقا للسلطة الكاملة المفوضة له.

على أن هاليفاكس كتب إلى لامبسون فى نفس اليوم ١٩ يونية ١٩٤٠م يطلب إليه التخلى عن المطالب التى قدمها لعلى ماهر باشا بخصوص

إساءة معاملة الوزير الإيطالى المفوض فى مصر وأعضاء المفوضية الإيطالية، قائلا: إنه من المستحسن تفادى الاستفزاز غير الضرورى فى المسائل الصغيرة نسبيا، والتى ربما تعطى الفرصة لحدوث اضطراب ضد سياستنا العامة.

وفى اليوم التالى ٢١ يونية، كتب إلى لامبسون بتنازل آخر، فقد أبلغه بأنه يفضل عدم استخدام التهديد بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية، حتى نتجنب موقفا نتيح فيه للملك ولرئيس الوزراء الادعاء بأنهما «كانا يدافعان عن استقلال مصر ضدنا». واعترف هاليفاكس بأنه يدرك تماما أن معظم السياسيين المصريين غير ميالين فى الظروف الحاضرة لتوريط بلادهم أكثر من اللازم، ولكن من الضرورى ـ كما قال ـ أن تكون هناك حكومة ما فى مصر لا تكون ـ على الأقل ـ أضعف فى تأييدنا من حكومة على ماهر باشا!

وحتى لا تبقى البلاد بلا حكومة، فقد أبلغ هاليفاكس لامبسون أنه إذا اشترط فاروق تعيين على ماهر باشا فى القصر لكى يؤلف حكومة جديدة، «فإنى لن أكون مستعدا لأن أدع هذه المسألة تسد الطريق، لأن النقطة الأساسية هى الحصول على حكومة جديدة» على أن تتمكن الحكومة الجديدة، بعد أن يتم تشكيلها، من التخلص منه بعد ذلك بالتعاون معنا»!

(٢٣)

الملك فاروق يهدد بالتنازل عن العرش إذا أخرج على ماهر!*

انتهى النزاع بين الملك فاروق والسفير البريطانى سير مايلز لامبسون بقبول الحكومة البريطانية فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب، وتخليها عن مطلب اساءة معاملة الوزير الإيطالى المفوض وأعضاء المفوضية الإيطالية فى مصر، واقتناعها بعدم استخدام التهديد بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية فى مصر، وإذعانها لفكرة انتقال على ماهر باشا من رياسة الحكومة إلى رئاسة الديوان الملكى فى مقابل عدم بقاء البلاد بلا حكومة، على أن تتمكن الحكومة المصرية الجديدة فيما بعد من التخلص من على ماهر باشا وابعاده عن القصر الملكى بالتعاون مع السلطات البريطانية.

---

* الوفد ٦ مايو ١٩٩٦م.

على هذا النحو تم البت في مصير على ماهر باشا بالخروج من الوزارة، وبقيت مشكلة الوزارة الجديدة. وقد تطلبت هذه جهودا أخرى من الملك فاروق، خشية أن يأتي التغيير بحكومة وفدية تقضى على سلطته التي اكتسبها منذ أقال مصطفى النحاس في يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م. وقد قام بهذه المهمة سفيره في لندن حسن نشأت باشا، الذي قابل اللورد هاليفاكس، وأقنعه بمخاطر حل برلمان الأقلية الذي لا يمثل الشعب والذي قامت بتزويره حكومة محمد محمود باشا، واجراء انتخابات جديدة حرة، بحجة أن مثل هذه الانتخابات سوف تأتي ببرلمان وفدي مائة في المائة، وهو ما سوف يسبب مصاعب كبيرة في وقت عاجل، وأن الشيء المطلوب إنما هو حكومة جبهة متحدة.

ولما كانت بريطانيا مهددة بالهزيمة فقد قبل اللورد هاليفاكس هذه الحجة، وأفهم نشأت باشا أنه لا يهمه أي حكومة تتألف، بشرط أن تكون «قوية، ولها صفة تمثيلية، وأن يتم تأليفها بسرعة». وقد كتب حسن نشأت باشا بفحوى هذا الكلام للملك فاروق، وقال إن هاليفاكس قد أبدى أمله في أن يكون تغيير الحكومة بدون جلبة، «وبدون حل البرلمان»، وأن تحصل الحكومة الجديدة على أكبر قدر من التأييد من الأحزاب السياسية.

على هذا النحو سقطت فكرة تأليف وزارة وفدية، وأصبحت القضية هي قضية تأليف وزارة قومية تمثل الأحزاب، بعد استقالة على ماهر باشا.

على أن فاروق، الذي أطمعه نتائج لجوئه إلى الحكومة البريطانية، لجأ إلى المقامرة باستقلال البلاد في سبيل الاحتفاظ بعلى ماهر باشا رئيسا للوزارة!

فقد أوعز إلى على ماهر باشا بعدم تقديم استقالته، وفى الوقت نفسه لمح إلى أحمد ماهر باشا بأنه يؤثر التنازل عن العرش دون التفريط فى على ماهر باشا! وهو ما أبلغ به الأخير لامبسون، فى الوقت الذى أعلن فيه على ماهر باشا عدم نيته فى الخروج من الحكم!

وقد ترتب على هذا الموقف أن عاد موقف الحكومة البريطانية إلى التشدد، واسترد لامبسون قوته من جديد. فقد كتب إلى هاليفاكس فى يوم ٢١ يونية ١٩٤٠م يقول: إن كل ساعة تأخير فى استبدال على ماهر باشا تضعف مركزنا، وتعرض سلامة قواتنا للخطر وتقلل من عدد الذين مازالوا يثقون فينا، حتى إن الأمير محمد على ـ على سبيل المثال ـ يتحدث عن مغادرته مصر! ذلك أن مصر كلها تعرف الآن ـ وليس على ماهر باشا وحده ـ أننا قد طلبنا طرده من الحكم، وبالتالى أصبح من المستحيل تماما بالنسبة لنا أن نستمر فى التعامل معه، سواء كان رئيسا للوزارة أو فى القصر، وعلى ذلك فالبلاد الآن تعتبر من الناحية العملية بدون وزارة يمكن التعاون معها. وإنى أخشى أن نكون قد تجاوزنا النقطة التى يمكننا فيها الحصول على حكومة صديقة، أو حتى أى تغيير فى الحكومة إطلاقا، بمحض استخدام لهجة حازمة!

وعلى ذلك أصبح الأمر يتطلب اللجوء ـ وفقا للامبسون ـ إلى برنامج للعمل يشتمل على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، تتضمن التحقق مما إذا كان فاروق، بعد تسلمه رد ملك انجلترا ونصيحة السفير، سوف يقيل على ماهر باشا من الحكم ويؤلف وزارة جديدة تكون مستعدة لتنفيذ المعاهدة وتحظى بالتأييد الكافى فى البلاد، وفى هذه الحالة لن تكون ثمة حاجة لاستخدام القوة. أما إذا

أصر فاروق على الاحتفاظ بعلي ماهر باشا، فهنا تكون المرحلة الثانية، وفيها يسأل السفير لامبسون النحاس باشا عما إذا كان مستعدا لتأليف حكومة وفدية، أو غيرها؟ فإذا أجاب بالموافقة، فيجب أن يحصل السفير على ترخيص من الحكومة البريطانية يبيح له تهديد الملك فاروق باعلان الأحكام العسكرية، واستخدام القوة المسلحة عند الضرورة لتأليف هذه الحكومة. أما إذا لم يقبل النحاس تأليف وزارة على الإطلاق، أو لم يتمكن من تأليف الوزارة بسبب عدم فاعلية التهديد بقانون الأحكام العسكرية البريطانية، فعندئذ لا يبقى مفر من إدارة البلاد تحت الأحكام العسكرية البريطانية، بمعاونة أية عناصر مصرية صديقة ترغب في التعاون معنا. وانتهى لاميسون إلى أنه قد حصل على موافقة كل من القائد العام لقوات الشرق الأوسط وقائد الطيران على ذلك.

وقد رد اللورد هاليفاكس في اليوم التالى مباشرة (٢٢ يونية ١٩٤٠م) بالموافقة على الخطة المقترحة، وقال إنه إذا هدد الملك فاروق بالتنازل عن العرش، فلدى لامبسون السلطة لقبول هذا التنازل! وفى هذه الحالة يجب ألا يترك فاروق طليقا فى البلاد، كما يجب ألا يبتعد عن الرقابة البريطانية ليصبح «مطالبا بالعرش» فى أيدى الإيطاليين! ولكن قبل الاتصال بالنحاس باشا يستحسن أن يفهم الملك بصفة نهائية أننا نعتبر استمرار العلاقات بين على ماهر باشا والطليان، مع وجود المفوضية الايطالية بالقاهرة، انتهاكا للمادة الخامسة من معاهدة الصداقة والتحالف، وأن هذا الانتهاك يبرر تبريرا كاملا اجراءاتنا. وإذا أصبح إعلان الأحكام العسكرية البريطانية أمرا لا مفر منه، فيجب أن يبين فيه بوضوح انتهاك الحكومة المصرية لأحكام المادة الخامسة المذكورة، وأننا لم نطلب من مصر أن تقاتل معركتنا، ولكن أن تستعد ـ

بوصفها حليفة مخلصة ـ للقتال عند الضرورة من أجل استقلالها الذى تهدده إيطاليا ولا تهدده إنجلترا! وأن قانون الأحكام العسكرية سوف يكون إجراء مؤقتا أملاه الهجوم الإيطالى واعتبارات الأمن العام فى مصر، وأنه لن يتدخل فى الحياة العادية إلا فى أقل حيز ممكن.

على أن فاروق عندما أحس بجدية الخطر أخذ يستعد للتراجع والتخلى عن على ماهر باشا بطريقة تحفظ له كرامته، فدعا إلى اجتماع فى قصر عابدين يوم ٢٢ يونية ١٩٤٠م للتداول فى الأمر، حضره كل من: على ماهر، ومصطفى النحاس، وأحمد زيور، وإسماعيل صدقى، وعبدالفتاح يحيى، ومحمد محمود خليل، وأحمد ماهر، ومحمد صالح حرب، و محمد توفيق رفعت، ومحمد حلمى عيسى، ومحمود بسيونى، ومحمد بهى الدين بركات، ومحمد حافظ رمضان، والشيخ مصطفى عبدالرازق، وعبدالحميد بدوى، وعبدالوهاب طلعت.

وحضر فاروق الاجتماع، وخاطب الحاضرين قائلا «إنه دعاهم ليقف على آرائهم فيما طلبته الحكومة البريطانية بلسان سفيرها من تغيير حكومة على ماهر باشا، وإنه يترك لهم حرية البحث. وناشدهم أن يضعوا مصلحة البلاد العليا نصب أعينهم، وألا يفرطوا فى كرامة مصر، وإنه يدع ذلك فى أعناقهم». وبعد أن غادر قاعة الاجتماع، بدأ على ماهر باشا يشرح موقفه من طلبات الإنجليز، وانتهى إلى القول بأن كل ما طلبوه تقريبا قد أجيب!

وهكذا بعد أن أتاح فاروق الفرصة للانجليز للتدخل فى شئون البلاد الداخلية بعدوانه على الدستور، وتزييفه الانتخابات، واستهانته بإرادة الأمة،

واتصالاته بإيطاليا الفاشية، أخذ يتظاهر بالدفاع عن كرامة البلاد، ويظهر الاعتداء عليه في شكل اعتداء على استقلال البلاد، ويظهر تدخل الانجليز لطرد على ماهر باشا من الحكم في شكل تدخل لارغام مصر على دخول الحرب، على الرغم من البيان البريطاني يوم ٢٠ يونية، الذى كذب أن بريطانيا تعمل لارغام مصر على اعلان الحرب!

لقد كان فاروق فى تلك الأزمة السياسية يناور بكل مايملك من وسائل للحيلولة دون تأليف وزارة وفدية بإرادة الشعب، ويستغل نفور الشعب من دخول حرب في الجانب الخاسر للظهور فى مظهر البطولة، والاستجابة لرغبة الشعب، مع أن تاريخ علاقاته مع القوى الفاشية (إيطاليا وألمانيا) ـ وهو ما أثبتناه فى مستهل هذه الدراسة ـ يوضح أنه كان يستجيب لميوله الشخصية وليس لمصلحة مصرية. وكان يعاونه فى ذلك على ماهر باشا الذى كان رئيسا لحكومة لا تمثل الشعب وإنما تمثل القصر.

والمهم هو أن هذا الاجتماع أنقذ فاروق من الخضوع للمطلب البريطانى بإبعاد على ماهر باشا، وجعله خضوعا لرأى زعماء الأحزاب! فقد تبادل الحاضرون الرأى من الساعة الخامسة إلى الساعة العاشرة مساء، واتخذوا قرارا بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر باشا! وقد جاء فى القرار أنه «إزاء اصرار على ماهر باشا على الاستقالة، فإنهم يضعون الأمر بين يدى جلالة الملك ليصرفه بحكمته»!

وهذا الكلام معناه أن على ماهر باشا كان قد قدم الاستقالة بالفعل إلى الملك! على أن تاريخ الاستقالة يوضح بجلاء أن على ماهر باشا لم يكن قد

قدم استقالته فى ذلك الحين! لأن تاريخ الاستقالة كان فى اليوم التالى للاجتماع، أى فى يوم ٢٣ يونية ١٩٤٠م! وفيها أشار إلى أن «الاستمرار فى الحكم أصبح متعذرا لأسباب قاهرة خارجة عن ارادتنا».

وقد كان على أثر ذلك، وبعد أن أُجبر فاروق على إبعاد على ماهر باشا من الحكم، أن انتقلت معركته إلى منع تأليف وزارة وفدية! ففى اليوم التالى زار لامبسون فاروق، فقدم له هذا نسخة من قرار الزعماء، قائلا إنه «سوف يؤلف وزارة تمنح الفرصة كاملة ويأمل أن تنجح فى مهمتها لمصلحة البلدين» وهو ما يعني أنها سوف تتألف وفقا لارادته. ولكن لامبسون قرأ عليه عبارة اللورد هاليفاكس لنشأت باشا التى يشترط فيها أن تكون الوزارة الجديدة «وزارة قوية على استعداد لتنفيذ المعاهدة، وتحظى بتأييد البلاد»، وفسر ذلك بأن النحاس باشا، «باعتباره زعيم الأغلبية، يجب أن يستدعى وأن تتبع نصيحته بشأن تأليف الوزارة».

وقد كان موقف لامبسون فى ضرورة تأييد الوفد للوزارة الجديدة، هو أن هذا التأييد، حتى لو كان وحده، يوفر للوزارة الجديدة «أكبر قدر من التأييد، لأنه الحزب الذى يحرز أكبر أتباع في البلاد، بينما تأييد غالبية الأحزاب للوزارة الجديدة لا يوفر لها هذا القدر الكبير من التأييد، لأنها أحزاب لا تحظى بتأييد غالبية الشعب».

على أن فاروق تردد فى استدعاء النحاس باشا، خوفا من إفشال خطته، وهنا أصر لامبسون على ضرورة حصوله من فاروق على جواب منه بالرفض أو

القبول، وأمهله إلى ساعة الغروب من ذلك اليوم، للحصول على الجواب، قائلا إنه يحسن أن يكون الرد بالايجاب.

وقد أفلح هذا الانذار، ففي مساء ذلك اليوم ٢٣ يونية، زار أحمد حسنين باشا السفير البريطاني وأبلغه بأن فاروق قد وافق على خروج على ماهر باشا من الوزارة، وعلى عدم عودته إلى القصر. وقال إن النحاس كان قد أبدى رأيه في اجتماع الزعماء يوم ٢٢ يونية بتأليف وزارة محايدة تتمتع بتأييد الأحزاب وتجرى انتخابات حرة في الوقت المناسب، وأنه لذلك يقترح استدعاء النحاس مع رؤساء الأحزاب للاتفاق على رئيس وزارة محايد. وقد وافق لامبسون على عقد هذا الاجتماع، وألح على ضرورة أن يحرز رئيس الوزراء الجديد تأييد النحاس باعتباره زعيم الغالبية.

على أن فاروق كان يدخر في جعبته المزيد من المناورات.

(٢٤)

اتصالات عبدالوهاب طلعت باشا السرية برؤساء الأحزاب!*

رأينا كيف أن محاولات فاروق للاحتفاظ بعلى ماهر باشا رئيسا للوزراء قد فشلت، وأن تهديده بالتنازل عن العرش لم يثن السلطات البريطانية عن الإصرار على خروج على ماهر باشا، وعندئذ لجأ إلى زعماء الأحزاب لتغطية تراجعه، ولم يجد واحدا من هؤلاء الزعماء الذين اجتمعوا يوم ٢٢ يونية ١٩٤٠م تمسك ببقاء على ماهر باشا فى الحكم، بل اتخذوا قرارا جماعيا بخروجه، ولكن تحت غطاء اخترعوه، وهو «إصرار على ماهر باشا على الاستقالة»، مع أن على ماهر باشا لم يكن قد قدم استقالته حتى ذلك الحين! وبذلك لم يجد على ماهر باشا بدا من الاستقالة فى اليوم التالى ٢٣ يونية ١٩٤٠م.

---

* الوفد ١٣ مايو ١٩٩٦م.

وعلى هذا النحو برزت قضية الوزارة التي تخلفه! وقد قاتل فاروق في هذه القضية قتالا ضاريا حتى يمنع تأليف وزارة وفدية برياسة مصطفى النحاس تسلب منه سلطاته، التي استقرت في يده منذ قام بانقلابه الدستوري يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م باقالة حكومة مصطفى النحاس باشا. ولم يكن لدى الإنجليز في تلك الظروف التي تهددهم بالهزيمة مانع من ذلك بشرط موافقة مصطفى النحاس على الحكومة الجديدة، على اعتبار أن تأييد الوفد، ولو كان وحده يوفر للوزارة الجديدة أكبر قدر من التأييد، باعتباره زعيم الأغلبية في البلاد.

على أن فاروق، الذي كان يعلم أن وزارة يؤيدها الوفد سوف تحد من سلطاته بالضرورة، أقدم على تنازل آخر في مقابل ترك الحرية له لتأليف الوزارة التي يريد، فأبلغ أحمد حسنين باشا لامبسون أن فاروق لم يوافق فقط على خروج على ماهر باشا من الوزارة، وإنما على عدم عودته إلى القصر أيضا! وبذلك اختفى شبح على ماهر باشا من عين لامبسون، وأصبح على استعداد للتساهل في مسألة تأليف الوزارة الجديدة.

وقد قام بالمهمة الجديدة عبدالوهاب طلعت باشا، وكيل الديوان الملكي، الذي عهد إليه فاروق باستطلاع آراء رؤساء الأحزاب في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونية، للتوصل إلى رئيس وزارة يلقى رضاء الإنجليز وموافقة برلمان الأقلية، ويكون بديلا عن وزارة يرضى عنها الوفد. وقد قام عبدالوهاب طلعت باشا بهذه المهمة خير قيام، وقدم تقريرا مهما إلى فاروق تحت عنوان «اتصالات شخصية بين عبدالوهاب طلعت باشا وكيل ديوان جلالة الملك، ورؤساء الأحزاب الذين اجتمعوا بقصر عابدين»، وهذا التقرير هو الذي نعتمد عليه في

هذا المقال، لأنه يكشف صورة الحياة السياسية فى مصر التى أفسدها فاروق بنزعته الدكتاتورية، التى أدت إلى تدخل الإنجليز فى الشئون الداخلية المصرية، على الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦م كانت حاسمة فى منع الإنجليز من هذا التدخل.

فعلى الرغم من أن زعماء أحزاب الأقلية الذين استشارهم عبدالوهاب طلعت باشا كانوا يعرفون جيدا أن عودة الحياة الدستورية هى العلاج الوحيد للأزمة التى جرت والتى أدت إلى تدخل الإنجليز، إلا أن واحدا منهم لم يفكر فى النصح بها، لأنهم يعرفون أن عودة هذه الحياة الدستورية يعنى خروجهم من الحياة السياسية وعدم اقترابهم من الحكم!

فعندما استشار عبدالوهاب طلعت باشا الدكتور أحمد ماهر باشا، رئيس الحزب السعدى، وكان من زعماء الوفد السابقين الذين انشقوا عليه طمعا فى رياسة الوزارة، حصر ترشيح رياسة الوزارة فى شخصه أو فى زميله النقراشى، أو حسين سرى باشا، وإن أبدى استعداده لتقبل حسين سرى باشا لرياسة الوزارة.

وقد رد عليه عبدالوهاب طلعت باشا بأن هناك قضية مرفوعة ضده تحول بينه (أى بين أحمد ماهر) وبين توليه الوزارة ، أو على حد قوله: «صارحت الدكتور أحمد ماهر باشا بأن القضية المعلقة الآن لاشك أنها ستحول دون دعوته واشراكه فى الوزارة، كما حالت فى الماضى ضد تشكيل وزارة رفعة على ماهر باشا»! وقد رد الدكتور أحمد ماهر قائلا: «إن حالة القضية الآن قد انكشفت بعد التأجيلات الكثيرة. ومع ذلك فأنا لا أطلب شيئا لنفسى»!

وقد انتقل عبدالوهاب طلعت باشا إلى مشاورة الأحرار الدستوريين، فتقابل مع الشيخ مصطفى عبدالرازق، وكيل الحزب، وأبلغه هذا بأن محمد محمود باشا رئيس حزبه يرشح سيف الله يسرى باشا أو بهى الدين بركات! وقد عزز ترشيح سيف الله يسرى باشا بأنه رجل أمين ومخلص، وصلته بالإنجليز تساعد على تحسين الحالة، وليس له ماض يعرقل سياسته.

على أن عبدالوهاب طلعت اعترض على سيف الله يسرى باشا بأنه غير معروف للسعديين، ولا يقبلونه رئيسا عليهم، خصوصا أنه ليست له خبرة سابقة فى السياسة. على أن الشيخ مصطفى عبدالرازق رد بأن الفكرة فى اختياره هى «ايجاد شخصية تربطها حسن العلاقات مع الإنجليز»، وأن سيف الله يسرى باشا كان وزيرا مفوضا.

كذلك اعترض عبدالوهاب طلعت باشا على بهى الدين بركات، لنفس السبب، وهو أن السعديين لن يقبلوه، لما بينهم وبينه من سوء تفاهم منذ حركة انتخابات رئيس النواب.

على أن الأحرار الدستوريين أصروا على ترشيح هذين الاسمين! فعندما طلب عبدالوهاب طلعت من الشيخ مصطفى عبدالرازق الاتصال بمحمد محمود باشا لتوسيع دائرة الاختيار، رد عليه فى اليوم التالى قائلا إن محمد محمود باشا «ليس فى فكره غير هذين الشخصين»! وعندما أجابه طلعت باشا بأن السعديين لن يقبلوا أن يدخلوا فى وزارة رئيسها لا يعرفون له ماضيا سياسيا، أجاب بأن الغرض هو ايجاد رجل ليس له سياسة معروفة من قبل، لأن هذا يسهل الأمر فى الظروف الحاضرة، فضلا عن أن سيف الله رجل له

احتكاك بالهيئات الدبلوماسية وبالإنجليز، «وكل ما دعانا إلى التفكير فيه هو الاعتقاد بأن رجلا كهذا على صلة طيبة بالإنجليز يساعد فى مجابهة الصعاب التى تعترضنا من ناحية الإنجليز، لأن للعلاقات الشخصية تأثيرا فى هذه المسائل».

على أنه عندما هدد عبدالوهاب طلعت الشيخ مصطفى عبدالرازق بأغلبية الوفد قائلا «إن النحاس باشا يعتقد، ويوافقه بعضهم على هذا الاعتقاد، بأنه صاحب الأغلبية في البلد، فإذا تفرقتم أنتم والسعديون، فإن الوزارة تسند إلى حزب واحد في البرلمان وبعض الأحزاب الصغيرة أو المستقلين فقط، وتكون وزارة ضعيفة» الأمر الذى يعنى سقوطها وعودة الوفد. طلب الشيخ مصطفى عبدالرازق امهاله إلى اليوم التالى، ثم قدم اسمين آخرين إلى اسمى سيف الله يسرى باشا وبهى الدين بركات باشا، وهما أحمد لطفى السيد وعلى الشمسى باشا.

وقد بقيت استشارة محمد حلمى عيسى باشا، رئيس حزب الاتحاد الشعبى، وقد أبدى هذا اعتراضه لعبدالوهاب طلعت باشا على الدكتور أحمد ماهر باشا قائلا إن الظروف الحاضرة لا تحتمل تعيينه لسببين: الأول أنه من بدء الجلسة السرية سرت إشاعة في البلد بأنه يريد الحرب. وهذا يجعل البلد تخشاه وتخاف منه. والثاني، وجود القضية القائمة بينه وبين النحاس باشا، فتعيينه والحالة هذه يزيد فى عوامل النفور بينه وبين الوفد، وليس من المصلحة في الوقت الحاضر استثارة مثل هذه المسائل.

وانتقل عبدالوهاب طلعت باشا إلى استشارة محمد محمود خليل بك، رئيس مجلس الشيوخ. ولكن هذا رشح د. أحمد ماهر باشا لتولى رياسة الوزارة، وان أبدى تحفظه بالقضية المعلقة بينه وبين النحاس باشا، ووجود فريق من الشعب يعارضه خوفا من إعلان الحرب، خصوصا بعد أن ظهر رأيه فى أثناء المناقشة فى بيان الوزارة الذى ألقاه على ماهر باشا. وقال إن على ماهر باشا طلب إليه أن يحمل أحمد ماهر باشا على العدول عن طلب رياسة الوزارة، رعاية للمصلحة العامة، وقد أقنعه بذلك بالفعل.

ثم قال رئيس مجلس الشيوخ إنه عندئذ فكر فى ترشيح شخص مستقل مثل حسن صبرى باشا، وإنه تكلم فى ذلك مع الدكتور أحمد ماهر باشا، فأبدى استعداده الشخصى لتأييده.

وقال محمد محمود خليل بك إنه اعترض فى حديثه مع أحمد ماهر اشا على ترشيح محمود فهمى النقراشى باشا أو حسين سرى باشا، على ساس عدم قدرتهما على المناقشة بالحسنى! وما عند الناس من الكراهية لحسين سرى باشا! (وحسين سرى باشا هو الذى ادعى كذبا بعد قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م أن النحاس باشا طلب تقبيل يد الملك فاروق!).

وقد بدت أثناء حديث عبدالوهاب طلعت باشا مع محمد محمود خليل بك فكرة أنه لو رشح محمد محمود خليل بك لرياسة الوزارة، يرشح على ماهر باشا لرياسة مجلس الشيوخ! على أن محمد محمود خليل رفض فكرة توليه رياسة الوزارة، على أساس أنه أنفع فى رياسة مجلس الشيوخ منه فى رياسة الوزارة «بما يقوم به من تسهيلات بين الحكومة والبرلمان»! «ولأنى لا أريد أن

أحرق نفسى فى الحكم، فلا أكون بعد هذا صالحا لتأدية الخدمات التى كنت أؤديها فى مجلس الشيوخ»!

وفى الوقت نفسه رفض على ماهر باشا فكرة تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ عندما عرضها عليه عبدالوهاب طلعت باشا، قائلا إنه «لا يريد أن يرتبط بأي عمل فى الوقت الحاضر».

وعندما طلب عبدالوهاب طلعت باشا رأى عبدالفتاح يحيى باشا، رئيس الوزارة السابق، أجابه بأنه يعتقد أن تأليف وزارة حزبية على رأسها مستقل لن يكتب لها البقاء، «لأنهم سيختلفون معا، ومن لم يدخل الوزارة من هذه الأحزاب ويكون طامعا فيها، سيعمل على اسقاطها فى أمل الوصول إلى الكرسى. وهذا ما حصل فى حزب الأحرار الدستوريين، مما اضطر محمد محمود باشا ألا يشغل المركز أو المركزين اللذين خليا فى الوزارة باستقالة رشوان محفوظ باشا. وإنه يرى تأليف وزارة مستقلة عن الأحزاب بشرط أن يبقى البرلمان الحاضر قائما. وعندما سأله عبدالوهاب طلعت باشا عما أشيع من ترشيح الوفديين له لكى يتولى رياسة وزارة محايدة؟ أقسم بشرفه أن أحدا من الوفديين لم يتصل به فى هذا الشأن، وأنه «لم يتصل بالوفديين إلا عندما أردت الإصلاح بين النحاس وأحمد ماهر باشا، على أنى مستعد لمحاولة التكلم معهم إذا كنت أتلقى أمرا بذلك»!

على كل حال ففى ذلك الحين كان قد برز من خلال اتصالات عبدالوهاب طلعت باشا اسمان هما: حسين سرى باشا وحسن صبرى باشا.

وبالنسبة لحسين سرى باشا فقد كان يدعمه أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدى، لجملة أسباب هي ـ حسب قوله ـ أن علاقته بالإنجليز حسنة، وإخلاصه للسراى معروف، وقد سبق له الاشتغال بوزارتى الحربية والمالية، وهما الوزارتان اللتان يعول عليهما كثيرا فى الظروف الحاضرة، فيكون أسلم تقديرا للمسائل من غيره ممن لم يشتغلوا فى هاتين الوزارتين، وأنه رجل عمل، ويحسن فهم الأشياء! على أن عبدالوهاب طلعت باشا اعترض بأن الأحرار الدستوريين لن يرتاحوا لترشيح حسين سرى باشا، «خصوصا أن الكثير لا يحبونه لمظهر أخلاقه معهم»! ولكن أحمد ماهر رد بأن «ظاهره خلاف باطنه»!

أما حسن صبرى باشا، فقد أيده محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ، ولكن السعديين كانوا يفضلون عليه حسين سرى باشا. فعندما سأل عبدالوهاب طلعت باشا الدكتور أحمد ماهر باشا عن رأيه فى ترشيح رئيس مجلس الشيوخ لحسن صبرى باشا، أجاب بأنه لم يأخذ رأى إخوانه فيه، ولكن الفكرة السائدة عندهم أنه إذا لم يرشح أحد السعديين، فهم يحبذون ترشيح حسين سرى باشا.

على أن حسن صبرى كان يعرف طريقه إلى رياسة الوزارة جيدا! ففى يوم ٢٥ يونية ١٩٤٠م، أبلغ على ماهر باشا عبدالوهاب طلعت باشا أن حسن صبرى باشا «مر عليه»، ورجاه أن يرفع للعتبات الكريمة أنه إذا ما رشح للوزارة، فإنه ـ فى إخلاصه للسدة العلية ـ سيكون كعلى ماهر باشا نمرة ٢»! وقد غيرت هذه الرسالة البليغة موازين القوى بين المرشحين لتولى رياسة الوزارة!

(٢٥)

خروج على ماهر ودخول على ماهر مكرر
انتصار القصر وتأليف وزارة حسن صبري باشا*

رأينا في مقالنا السابق كيف انتهت مشاورات عبدالوهاب طلعت باشا السرية مع زعماء الأقلية حول تأليف الوزارة التي تخلف وزارة علي ماهر باشا، بترشيح اسمين: هما: حسين سرى باشا، وحسن صبرى باشا، وبقيت مشاورة زعيم الأغلبية مصطفى النحاس. ولما كان النحاس في ذلك الحين في «كفر عشما»، فقد توجه إليه عبدالوهاب طلعت باشا، وسجل الحديث الذي دار بينهما في مذكرة رفعها إلى الملك فاروق تحت عنوان: «مذكرة بشأن مقابلة عبدالوهاب طلعت باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بكفر عشما، في يوم الأربعاء ٢٦ يونية ١٩٤٠م». وفيها ذكر أنه عندما استشار النحاس قال له:

* الوفد ٢٠ مايو ١٩٩٦م.

«من الوجهة العملية، إذا أخذ بفكرة الوزارة المحايدة، يكون العمل كما يأتي:

١ ـ تتألف الوزارة ـ رئيسا وأعضاء ـ من محايدين.

٢ ـ هذه الوزارة يرضى عنها جميع الأحزاب، أو من يرغب من الأحزاب.

٣ ـ يسند هذه الوزارة من يرغب فيها من الأحزاب، ويداومون على الاجتماع لمساعدتها في تصريف الأمور، وفي مراقبتها.

٤ ـ تمهد الوزارة للانتخابات الحرة. ولا بأس من ترك البرلمان في عطلة من غير اجتماع، إلى الوقت الذي يرغب فيه في اجتماع البرلمان، فيحل مجلس النواب عندئذ وقبل اجتماع البرلمان. وعلى أي حال يحصل الحل قبل بداية الدورة المقبلة بشهرين.

٥ ـ الوزارة المحايدة، وكيف تشكل:

رئيس الوزارة، يصح أن يكون سيف الله يسرى باشا، لأنه قد يرضى ـ على ما أعلم ـ بعض الأحزاب».

«سألته: إذا ما رئى تكليف رفعتكم بتأليف الوزارة، فما رأى رفعتكم في ذلك؟

«فقال: مع شكرى الوافر على هذه الثقة، فإني أسمح لنفسي بالاعتذار عنها للأسباب الآتية:

«أولا، لأنى أقصد حقيقة إلى وحدة الأمة فى هذه الظروف الدقيقة، ولا يتيسر الوصول إلى هذا الغرض بكونى أتولى الوزارة، لأن فى هذا التكليف إغضابا لبعض الآخرين من الأحزاب، إن لم يكن لجميعهم.

«ثانيا، لأنى لا أستطيع العمل فى الظروف الحاضرة، مع أدوات الحكم. والمقصود الموظفون الذين تركزت أداة الحكم فيهم أثناء هذا الانقلاب من وقت اقالتى إلى الآن فى جميع المصالح العمومية، بوضع غيرهم محلهم، أو بترقية الآخرين ترقية استثنائية وثابتة، لكسب معونتهم لمن خلفونا فى الحكم، وبغضهم لنا، واحتضان غيرهم، أو بنقل الفريق الأول من المراكز المهمة واحلال غيرهم محلهم، الخ.

«وفى هذه الظروف تكون مهمة الحكم على شاقة وغير مجدية!

«ولا أريد ـ كما قلت فى اجتماع قصر عابدين ـ ان أحدث انقلابا فى الظروف الحاضرة، حتى أستطيع الحكم مع رجال يخلصون لى وللملك وللوطن، لأنى إن أقدمت على هذا الانقلاب أبعدت عنى جميع الأحزاب تقريبا، فضلاً عن أن حالة الحرب التى هى على الأبواب، لا تتطلب ذلك.

«فمن الحكمة ـ إذن ـ أن يتولى الأمر وزارة محايدة ـ كما قلت ـ وهى تستطيع أن تعمل مع هذه الأداة ـ أى أداة الحكم ـ بقدر الإمكان، إلا ما تأخذ عليه إخلاله بوظيفته فى عمل هذه الوزارة المحايدة معهم. وبذلك يكون الجميع مطمئنين إلى العمل معها لمصلحة البلاد.

«ولما طلبت إلى رفعته رأيه فيما إذا رأى مولاى أن لا مندوحة من تكليفه بالوزارة، أجاب رفعته:

«إذا كنت أوافق، فسأستسمحه فى عمل كل التغييرات (كأن الملك دخل فى الوسط!) وأنا فى خدمة مولانا على الدوام».

انتهى تقرير عبدالوهاب طلعت باشا، ونلاحظ هنا أن أحد أسباب رفض النحاس باشا تأليف وزارة وفدية، هو أنه لا يستطيع العمل مع أداة الحكم التى اصطنعها عهد الانقلاب، وقد قصد بها الموظفين الذين تركزت أداة الحكم فيهم، وأنه إذا اضطر لتأليف الوزارة فيجب أن يقوم بتغيير هذه الأداة.

وهذا الكلام قد يبدو غير مفهوم لقارئ اليوم، ولكنه يثير قضية كانت معروفة فى عهد ما قبل ثورة يوليو، حيث كانت العهود المختلفة تقوم بتغيير أداة الحكم مع كل تغيير فى العهد، حتى تستطيع أن تؤدى عملها فى اطمئنان إلى اخلاص الجهاز الحكومى.

ومن هنا كان الرافعى متجنيا على الوفد عندما قام بتغيير أداة الحكم عند مجيئه إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢م، فقد وصف حكمه بأنه كان حكما وفديا ولم يكن حكما قوميا، وصور التغيير كما لو كان عملا انفرد به الوفد ولم يقم به عهد الانقلاب فور اقالة النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م - على نحو ما شرحه النحاس باشا لعبد الوهاب طلعت باشا فى مقابلة كفر عشما!

على كل حال فإن الوثائق توضح أن مقابلة كفر عشما لم يكن يقصد منها فاروق استطلاع رأى النحاس، وإنما كان الغرض خداع السفارة البريطانية وايهامها باستكمال مشاورات تأليف الوزارة، بينما كان على ماهر باشا فى ذلك الحين يعد العدة لتأليف الوزارة الجديدة برياسة حسن صبرى باشا!

وكان قد مهد لذلك عندما اتصل بعبدالوهاب طلعت باشا فى اليوم السابق ٢٥ يونية ١٩٤٠م ليبلغه بأن حسن صبرى باشا قد مر عليه، ورجاء أن يبلغ العتبات الكريمة أنه إذا ما رشح للوزارة، فسوف يكون كعلى ماهر باشا «نمرة ٢»!

هذا البلاغ أنهى قضية مشاورات تأليف الوزارة لصالح حسن صبرى باشا، وأقنع فاروق أن وجود حسن صبرى فى رياسة الحكومة يعني وجود علي ماهر باشا تماما، وأن التغيير الذى تم إنما هو تغيير شكلى، فسوف يكون على ماهر فى رياسة الوزارة ولكن من وراء ستار.

وقد روى أحمد حسنين باشا لمحمد التابعى حقيقة ما جرى على النحو الآتى:

«رأيت (والكلام لحسنين باشا) أن نقوم بمناورة تمويه وتضليل، ذرا للرماد فى عيون السفير البريطانى، فطلبت من الملك أن يوفد عبدالوهاب طلعت لمقابلة النحاس فى كفر عشما، لكى ألفت أنظار السفارة وعيونها إلى كفر عشما، وأصرفها عما يجرى فى القاهرة.

«وهكذا بينما كان عبدالوهاب طلعت فى كفر عشما، كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته، وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة. وقد فوجئ السفير البريطانى بوزارة حسن صبرى وبالأمر الواقع. صحيح أن حسن صبرى باشا صديق للسفير وللإنجليز، وقد اخترناه لهذا السبب، كسرا لحدة التحدى، فقد كان اغفال نصيحة السفير البريطانى تحديا منا لا شك فيه».

من السفير البريطاني. ففي يوم ٢٣ يونية عندما زار أحمد حسنين باشا لامبسون ليبلغه موافقة فاروق على خروج على ماهر باشا من الوزارة وعلى عودته إلى القصر، كان مما نصح به لامبسون حسنين باشا هو اختيار رجل له قدرة حسن صبرى باشا أو حافظ عفيفى باشا! وقد كان هذا الكلام فى ذهن القصر عندما عهد إلى حسن صبرى باشا بتأليف الوزارة!

وقد كافأ فاروق أحمد حسنين باشا بتعيينه رئيسا للديوان الملكى فى ٢٧ يولية ١٩٤٠م حيث ظل يشغله إلى أن توفى سنة ١٩٤٦م. ولكن على ماهر باشا ـ مع ذلك ـ ظل يعمل من وراء ستار، وكان أيضا من أسباب التدخل البريطانى فى ٤ فبراير ١٩٤٢م.

على أن حسن صبرى باشا لم يهنأ برياسة الوزارة طويلا، إذ توفى فجأة وهو يتلو خطاب العرش يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠م، وخلفه حسين سرى باشا، وهو الاسم الثانى فى قائمة المرشحين كما ذكرنا!

وقد كانت وفاة حسن صبرى باشا مقترنة بأزمة حول إعلان مصر الحرب على المحور كما سوف نرى، وهى آخر فصول تجنيب مصر ويلات الحرب.

وعلى كل حال، فيهمنا أن نسجل هنا رد فعل السفارة البريطانية إزاء خدعة القصر فى تعيين حسن صبرى باشا. لقد فوجئ لامبسون بوزارة حسن صبرى باشا وبالأمر الواقع، ولكنه آثر عدم مقاومة الإجراء الذى اتخذه فاروق، ذلك أن اشتراط النحاس باشا حل البرلمان فى نهاية الدورة البرلمانية ـ أى فى نوفمبر من ذلك العام ـ وأن يعقب الحل اجراء انتخابات حرة تجريها الحكومة المحايدة، كان يعنى نهاية حكم فاروق وقيام الحكم الدستورى، وهو ما دفع فاروق إلى المغامرة بعدم تأليف هذه الوزارة المحايدة وحل البرلمان. وكانت

الظروف الحرجة التى تمر بها القوات البريطانية تجعل من الصعب تنفيذ التهديدات البريطانية.

وقد كانت هذه التهديدات تنص على اللجوء إلى القوة، وفرض الأحكام العسكرية بصفة مؤقتة إذا لم تقبل نصيحة النحاس بتأليف وزارة محايدة، أو تأليف وزارة وفدية. وكانت الذريعة التى استندت إليها السفارة البريطانية أن الحوادث الأخيرة قد بينت أن تنفيذ المعاهدة لفظا ومعنى يتطلب أن تحظى الوزارة بتأييد أكبر حزب فى البلاد وهو الوفد.

وقد فسر لامبسون للورد هاليفاكس عدم مقاومته تأليف وزارة حسن صبرى باشا، فى برقية أرسلها إليه قائلا: «لقد نجح الملك فاروق، بإرشادات على ماهر باشا الذكية، وبفضل تكتيكات زعماء الوفد الخاطئة، فى هزيمة هدفنا جزئيا، بتعيين حسن صبرى باشا رئيسا للوزراء. وقد كان من المحتمل أن يؤدى الإصرار على إجابة مطالبنا إصرارا تاما إلى أزمة أكبر، وربما جر إلى عزل الملك فاروق، وإعلان الأحكام العسكرية البريطانية. ومثل هذا التقدير كان من شأنه تحويل عدد لا يستهان به من قواتنا من جبهة القتال إلى العمل فى حفظ الأمن الداخلى. ونظرا لعدم كفاية قواتنا فى مصر، فإن سلطاتنا العسكرية لم تكن مستعدة لمثل هذه الأزمة الكبرى مادام من الممكن تحاشيها. وعلى ذلك فقد قبلنا تأليف حسن صبرى باشا وزارة مؤلفة من السعديين والأحرار والمستقلين، ممن اشتهر معظمهم بالميل إلينا».

(٢٦)

أحمد ماهر باشا
يدعو لإعلان مصر الحرب على المحور*

رأينا في مقالنا السابق كيف لعب على ماهر باشا لعبته الذكية مع فاروق، فخرج من الوزارة تحت ضغط الإنجليز، وامتنع أيضا عن العودة إلى رياسة الديوان الملكي، ولكنه أتى بستار ينفذ من خلاله سياسته، وهو حسن صبرى باشا ـ الذى وصف نفسه بأنه «على ماهر» «نمرة ٢»! ـ وعلى ذلك بينما كان عبدالوهاب طلعت باشا يقوم بمشاورة النحاس باشا في كفر عشما يوم ٢٦ يونية ١٩٤٠م، كان أحمد حسنين باشا كبير الأمناء في القصر يتصل بحسن صبرى وأعضاء وزارته، ويعد المراسيم بتشكيل الوزارة.

---

* الوفد ٢٧ مايو ١٩٩٦م.

على هذا النحو أصبح التغيير السياسى الذى جرى فى أزمة يونية ١٩٤٠م تغييرا شكليا، فقد اختفى على ماهر باشا رقم١ ، وحل محله على ماهر باشا رقم ٢ !

وقد كان هذا يعنى استمرار سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب، التى رأينا أن مبعثها الأساسى هو الميول المحورية للملك فاروق وعلى ماهر باشا، وجاءت هزائم بريطانيا وفرنسا فى أوائل الحرب لتعطى الذريعة والمبرر، ثم جاءت مذكرة الوفد التى قدمها فى أبريل ١٩٤٠م لتكشف وجه بريطانيا الاستعمارى، ولتعطى لهذه السياسة السند الشعبى المطلوب، فقد أدرك الشعب من خلال مذكرة الوفد أن الوجه الديموقراطى الذى تخوض انجلترا من ورائه حربها مع المعسكر الفاشى المتمثل فى ألمانيا وإيطاليا، هو وجه مزيف، وأن إنجلترا مازال تحتفظ بوجهها الاستعمارى الأصيل، وأن الحرب الدائرة لا تخص مصر، فهى بين معسكرين استعماريين.

وقد انتفع القصر من هذه الظروف جميعا، فظهر فى شكل المناضل من أجل تجنيب مصر ويلات الحرب، واكتسب على ماهر باشا بين يوم وليلة من التأييد الشعبى ما لم يكن يحلم به طيلة حياته، وما ظل يعتمد على رصيده البقية الباقية من حياته السياسية!

والمهم هو أنه بتأليف وزارة حسن صبرى باشا تكون سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب قد استمرت ولم تتوقف، وكان معنى ذلك معركة أخرى، ليست بين الإنجليز والوزارة هذه المرة، وإنما بين القوى السياسية المصرية التى ترى من مصلحة مصر خوض الحرب، ووزارة حسن صبرى باشا. وقد كانت

القوى المؤيدة لدخول مصر الحرب تتمثل فى ذلك الحين فى الحزب السعدى برياسة أحمد ماهر باشا.

وكان الحزب السعدى قد قبل الاشتراك فى وزارة حسن صبرى، التى تألفت منه ومن حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين، وكان عنصر المستقلين فيها بارزا، إذ كان منهم ستة وزراء. وقد قبل الحزب السعدى مع غالبية الوزراء عدم دخول الحرب ضد الإيطاليين إلا إذا تقدموا إلى مرسى مطروح، وهو ما تقرر فى الجلسة الأولى لمجلس الوزراء. وكانت الحجة التى قدمها حسن صبرى باشا هى أن مرسى مطروح هى أول مرفأ مصرى محصن على البحر المتوسط، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى الصحراء الغربية، وبالتالى فلا معنى لأن تعلن مصر الحرب على إيطاليا لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم، لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك، وبين السلوم ومرسى مطروح مساحة هائلة تبلغ ٢٣٠ كم لم يحسب حساب الدفاع عنها، ولا معنى لأن تعلن مصر الحرب دفاعا عن منطقة لا تملك وسائل الدفاع عنها!

فى ذلك الحين كان ميزان القوى على الحدود المصرية الليبية يجعل من توغل الايطاليين فى الأراضى المصرية أمرا مؤكدا. فلم يكن للبريطانيين فى ذلك الوقت من القوات فى مصر أكثر من فرقتين مدرعتين ولواءين و١٤ كتيبة مشاة، بينما كان لإيطاليا فى ليبيا قوات هائلة تتكون من جيشين: الجيش الخامس فى طرابلس، ويتكون من ثمانى فرق، والجيش العاشر فى برقة، ويتكون من أربع فرق إيطالية وفرقتين ليبيتين. ولهذا قرر الجنرال ويفل قائد

القوات البريطانية فى الشرق الأوسط، تحويل مرسى مطروح إلى قاعدة رئيسية للدفاع، والاكتفاء بحشد قوة من ثلاثة أفواج من المشاة، وفوج من الدبابات، وثلاث بطاريات، وسريتين من السيارات المدرعة على حدود مصر عند السلوم، لمجرد الاشتباك مع العدو فى قتال انسحابى حتى تصل إلى مرسى مطروح.

وعلى هذا النحو لم يكن فى قبول السعديين بزعامة أحمد ماهر سياسة وزارة حسن صبرى باشا ما يتناقض مع الموقف البريطانى، من حيث اتخاذ مرسى مطروح قاعدة رئيسية للدفاع.

وهذا ما يجعلنا ننبه القارئ إلى أن سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب التى سارت عليها وزارة على ماهر باشا، منذ بداية الحرب حتى طرده من الحكم، كانت مقصورة على الحرب الهجومية وليست الحرب الدفاعية! بمعنى أن فكرة الحرب الدفاعية كانت فكرة مسلما بها من ناحية المبدأ من جانب على ماهر باشا، وإنما كان الخلاف بينه وبين السفير البريطانى حول توقيت إعلان هذه الحرب من جانب مصر، فبينما كان السفير يرى أن مجرد إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا يستوجب من مصر إعلان الحرب، كان على ماهر باشا يشترط لدخول الحرب اعتداء فعليا من جانب إيطاليا على مصر. وقد حدد معنى الاعتداء الإيطالى الفعلى بالتوغل فى الأراضى المصرية، وهو ما أعلنه فى بيان ١٢ يونية ١٩٤٠م الشهير أمام مجلس النواب، فقد سرد الحالات التى تفضى بمصر إلى دخول الحرب، وهى التوغل فى الأراضى المصرية، وضرب المدن المصرية بالقنابل، وشن غارات على مواقع الجيش المصرى. ولكنه فى الوقت نفسه أصدر أوامره للقوات المصرية على الحدود بالارتداد إلى مرسى مطروح!

وقد كان هذا البيان الشهير هو ما التزم به حسن صبرى باشا بعد توليه الوزارة، فقد أعلن أن وزارته سوف تستمر على السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونية ١٩٤٠م. وكان من الطبيعى أن يقبل السعديون ذلك على أساس أن دخول مصر الحرب الدفاعية هو أمر مفروغ منه عند تحقق الشروط الثلاثة السالفة الذكر.

على أن الأمور أخذت تتكشف بما يفيد أن حسن صبرى باشا يريد أن يتجنب الحرب الدفاعية أيضا! فعندما ألقى خطابا فى مجلس النواب يوم ٣ يولية ١٩٤٠م أعلن فيه حرص الحكومة على تجنيب مصر شرور الحرب، قوبل هذا الخطاب بتصفيق حاد من النواب. وبعد أسبوعين من هذا الخطاب كان أحد النواب يطلب من الحكومة إعلان القاهرة مدينة مفتوحة مثل باريس، على أساس أن مصر أولى بذلك من باريس، فمصر بلد غير محارب وفرنسا دولة محاربة. وكان رد رئيس الوزراء بالنيابة أنه «ليس ثمة ما يمنع من أن تكون القاهرة مدينة عزلاء، ولكن باتفاق مع الحليفة»، وأضاف أن الحكومة المصرية تفاوض الحكومة البريطانية للوصول إلى هذا الاتفاق!

وعلى ذلك، فمنذ ٧ أغسطس ١٩٤٠م أخذ الدكتور أحمد ماهر باشا يروج علنا لفكرة دخول مصر الحرب. فألقى عدة خطب ركز فيها على عدة أمور: الأمر الأول، أن اقتحام الإيطاليين حدود مصر، هو عدوان على شعبها، يستهدف «التسلط علينا، والقضاء على وجودنا واستقلالنا»، وبالتالى فإن واجب كل فرد أن يعمل «بل ينفر للدفاع عن بلاده»، بغض النظر عما تملكه من قوة ومن أسلحة ومن ذخائر»!

الأمر الثاني، وهو مترتب على الأول، أن مصر طرف أصيل في الحرب، بحكم أطماع الفاشية فيها، «فإيطاليا تريد انشاء امبراطورية إيطالية في أفريقية تشمل طرابلس ومصر والسودان وأريتريا والحبشة والصومال وأوغندة، «فكيف نشهد الصراع الدائر في بلادنا كالمتفرجين، ولا نحرك ساكنا في شأن يتعلق به مصيرنا وكياننا» ؟

أما الأمر الثالث، فهو أن دخول مصر الحرب سوف يؤدي ـ عند انتهاء الحرب ـ إلى إزالة القيود التي فرضتها المعاهدة، لأن الأزمة بين مصر وإنجلترا ـ في نظره ـ هي أزمة ثقة، فإذا وثق الإنجليز بنوايا المصريين، سبقوا مصر إلى رفع قيود المعاهدة!

وقد حذر الدكتور أحمد ماهر من عدم إعلان الحرب والاعتماد على الإنجليز في الدفاع عن البلاد، قائلا: «إننا لو قبلنا هذا الوضع، فسندفع ثمنه غاليا، لأننا نكون قبلنا حماية فعلية. وما الذي نقوله لحلفائنا إذا انتهت الحرب؟ أنقول لهم: اتركونا ندير شئوننا؟ أليس من المعقول أن يقولوا لنا: «لن تستطيعوا أن تقوموا بواجب الدفاع عن بلادكم، وقد أثبتت التجارب ذلك، فكيف نترككم لتتعرضوا لهجوم آخر؟ إننا باقون لمصلحتكم وللمحافظة عليكم! ألا ترون بعد هذا أننا ندفن مستقبلنا بأيدينا؟

وفي خطاب يوم ١٦ أغسطس ١٩٤٠م كرر الدكتور أحمد ماهر الدعوة قائلا: «إن الزمن ضد دولتي المحور اللتين بلغتا أقصى قوتيهما في بداية الحرب، خلافا لإنجلترا التي بدأت غير مستعدة ثم أخذت تستغل مواردها الاقتصادية

الهائلة ومواردها من الرجال وسيادتها فى البحار، فى العمل لكسب النصر والزمن حليفها.

واستدل أحمد ماهر على انتصار إنجلترا المحتوم فى الحرب بسيادة بريطانيا البحرية على البحار، وبالحروب النابوليونية «فقد انتصر نابوليون على أوروبا كلها قديما، كما انتصرت ألمانيا اليوم، ثم عجز عن قهر إنجلترا لتفوقها فى البحر، وأخيرا هزمته فى ووترلو كما تعلمون. وهذا ما تدل الشواهد على أنه نصيب ألمانيا» !

وقد تزلف الدكتور أحمد ماهر لإنجلترا على حساب مصر، فى التدليل على أن دخول مصر سوف يكون فرصتها لتسليح الجيش المصرى. فقد قال: «تصوروا لو أن الإنجليز قالوا لنا فى سنة ١٩٣٦م: إنهم سيجلون عن بلادنا! فهل كنا نقبل ذلك؟ إننى شخصيا ما كنت أقبل ذلك، بل أقول لهم: إن سياستكم العقيم قضت بعدم تسليح بلادنا، فيجب أن تبقوا حتى تتم تقوية جيشنا» !

وخطورة هذا الكلام أنه لا يمنح الإنجليز فقط حق إبقاء قواتهم فى مصر مادام الجيش المصرى غير مستعد للدفاع عنها، وإنما يحرم المصريين من المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر قبل تقوية الجيش المصرى!

وقد رد الدكتور أحمد ماهر على الذين يتذرعون فى عدم اشتراك مصر بعدم استكمال دفاعها قائلا: «إن الأمم الحية لا تفكر فى النتائج عندما تنفر للدفاع عن نفسها إذا تعرض كيانها للخطر، وقد أصبح من المسلم به أن نصيب الدول من الحياة أو الموت إنما يقدر بمقدار نصيبها من الدفاع عن نفسها والتضحية فى سبيل هذا الدفاع».

على أن مذكرة الوفد في أول أبريل ١٩٤٠م كانت مازال تفعل مفعولها في ذهن الشعب المصرى، وتقف في مواجهة حجج الدكتور أحمد ماهر. فلم يستطع الشعب أن يصدق أن إنجلترا لا تستهدف في مصر مصلحة اقتصادية كما زعم الدكتور أحمد ماهر، وأن غرضها الأكبر هو قناة السويس باعتبارها طريقها إلى الهند والمستعمرات البريطانية، ذلك أن مذكرة الوفد ـ كما رأينا ـ كانت تدور على الشكوى من السيطرة الاقتصادية البريطانية على المحصول الأساسى لمصر وهو القطن، وانتهاز بريطانيا الفرصة للاستفادة من ظروف الحرب على حساب مصر!

كذلك لم يصدق الشعب المصرى ادعاء أن القيود التى تضمنتها معاهدة ١٩٣٦م إنما هى وليدة أزمة ثقة بين بريطانيا ومصر، وأن هذه القيود ستزول تلقائيا عندما تتولد هذه الثقة، أو على حد قوله: «فى الوقت الذى يثق فيه الإنجليز فى اخلاصنا، يسبقوننا إلى رفع تلك القيود، ويعملون على تقويتنا حتى تكون محالفتنا ذات قيمة حقيقية».

فقد أثبت موقف بريطانيا من مذكرة الوفد في أبريل ١٩٤٠م أن المسألة ليست أزمة ثقة، إذ رفضت رفضا باتا الارتباط بأى وعد بجلاء الجيوش البريطانية بعد الحرب، أو الدخول فى مفاوضات بعد انتهاء مفاوضات الصلح يعترف فيها بحقوق مصر في السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا!

(٢٧)
زحف الجيش الإيطالى على مصر وحسن صبرى باشا يقول: لن ندخل الحرب حتى لو بلغ الإيطاليون القاهرة*

رأينا فيما سبق كيف أن سقوط على ماهر باشا من الحكم فى ٢٦ يونية ١٩٤٠م، وتولى حسن صبرى باشا رئاسة الوزارة، لم يحمل أى تغيير حقيقى فى الموقف، وإنما كان تغييرا شكليا، فقد بقى الحكم فى يد القصر، وخرج على ماهر باشا رقم «١» من رئاسة الوزارة، ليحل محله على ماهر باشا رقم (٢)، وهو حسن صبرى باشا!

كذلك رأينا كيف إن سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب التى اتبعها على ماهر باشا بتأثير الميول المحورية للقصر، كانت تعنى الحرب الهجومية، ولا تعنى الحرب الدفاعية، التى كان هناك تسليم من جانب القوى السياسية فى مصر على خوضها مع اختلاف فى الشروط والتوقيت.

---

* الوفد ٣ يونية ١٩٩٦م.

وكان معنى ذلك أن هذه السياسة سوف تستمر في عهد حسن صبرى باشا، وهو ما أعلنه بالفعل في الجلسة الأولى لمجلس الوزراء. وقد كان هذا الموقف هو ما دفع السعديين برياسة أحمد ماهر باشا إلى قبول الاشتراك في الوزارة.

فلما أخذت الأمور تتكشف بما أوضح لأحمد ماهر باشا أن الوزارة لا تنوى دخول الحرب الدفاعية أيضا تحت ذريعة تجنيب مصر ويلات الحرب، أخذ يعلن موقفه جهارا، وبدأ من يوم ٧ أغسطس ١٩٤٠م يروج لدخول مصر الحرب باسم الوطنية والشجاعة والواجب، موضحا بجلاء أن مصر إنما هي «طرف أصيل في الحرب» (وهي الدعوة التي رد عليها القصر بأن مصر «لاناقة لها في الحرب ولا جمل»!)، واستدل أحمد ماهر باشا بأطماع إيطاليا في مصر، وبأن امتناع مصر عن إعلان الحرب يعني قبولها بالحماية وإسناد مهمة الدفاع عنها للإنجليز، وفي الوقت نفسه يحرمها من حق التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦م التي كانت - في رأيه - وليدة أزمة ثقة بين المصريين والإنجليز!

على أن هذه الحجج لم تقنع المصريين، الذين كانت ماتزال في ذهنهم مذكرة الوفد في أول أبريل ١٩٤٠م، ورفض الإنجليز الارتباط بأى وعد بجلاء الجيوش البريطانية بعد الحرب، أو الدخول في مفاوضات بعد انتهاء مفاوضات الصلح تعترف فيها إنجلترا بحقوق مصر في السودان لمصلحة الشعبيين.

وفي الوقت نفسه، فإن دعوة أحمد ماهر باشا لدخول الحرب ظهرت في وقت كانت كفة الحرب تبدو واضحة فيه في غير صالح الحلفاء. ولما كانت

حالة الجيش المصرى لا تبيح له ترجيح كفة الحلفاء لو أنه اشترك في الحرب ضد المحور، فقد كان معنى دخول مصر الحرب إلى جانب الإنجليز أنها سوف تدفع ثمن الهزيمة مضاعفا، في حين أن وقوفها موقف الحياد في الحرب الدائرة على أرضها بين البريطانيين والإيطاليين يمكن أن يجنبها ويلات الحرب، ويجنبها دفع ثمن باهظ عند هزيمة الحلفاء في الحرب.

من أجل ذلك استقبل الشعب المصرى دعوة أحمد ماهر باشا لاعلان الحرب على المحور بفتور وعدم اكتراث، وأكثر من ذلك أنه شك في بواعثها! فلم يكن أحمد ماهر باشا من أنصار الديموقراطية بعد انقلابه على الوفد، وإنما كان يشترك في الحكم على جثة الحياة الدستورية، ولذلك اعتقد الشعب المصرى أن أحمد ماهر باشا إنما كان يتقرب بهذه الدعوة إلى الإنجليز من أجل دعوته إلى تولى رئاسة الوزارة!

ومن الطريف أن هذا الاعتقاد بالذات كان أيضا اعتقاد السلطات البريطانية. ففي تحليل السير مايلز لامبسون لدوافع الدكتور أحمد ماهر باشا قال: «ومن المعتقد بصفة عامة ـ وهو اعتقاد صحيح دون ريب ـ أن حملته قد خططت بغرض تمهيد الطريق إلى رئاسة الوزارة!» (رسالة لامبسون إلى اللورد هاليفاكس في ٨ أكتوبر ١٩٤٠م).

ومن هنا هاجمت جريدة «المصرى» الوفدية حملة أحمد ماهر باشا، واستخدامه في هذه الحملة كلمات ضخمة مثل الوطنيه والشجاعة والواجب وغيرها في الاستنفار للحرب، وقالت: «ما أرخص الكلام على هذا النسق، الوطنية وإعلاناتها، والواجب الوطني ومقتضياته! ولكن الوطنية هى غير ذلك

هي الوجه العملى فى البحث، والدقة فى النظر، وحمل العلل والنتائج إلى كفتى الميزان».

واستنكرت من الدكتور أحمد ماهر قوله: «إن الأم الحية لا تفكر فى النتائج عندما تنفر للدفاع»! فقالت: «لعل أسوأ دعاية لدعوة الماهريين أن يلجأوا للتدليل عليها بهذا القول وأشباهه، وهذا المنطق العجيب فى المحاجة والتعليل، إن الماهريين يدعون دعوتهم بلا نظر إلى العواقب ولا اكتراث بالنتائج! وهو مسلك يتجافى عن الحكمة كل التجافى، ويتأبى عن السياسة والمنطق والتدبير الواجب قبل الاقدام.. إن الموقف لا يحل بهذه الحجج المنفرة، وإنما يقتضى التريث ويستوجب الحزم والأناة».

وقد ربطت الصحف الوفدية بين الخطر الخارجى الماثل فى الهجوم الإيطالى، والخطر الداخلى الماثل فى حكم القصر، واعتبرت الخطرين متساويين، وقالت متعجبة: «لم يهتم السعديون بأحدهما دون الآخر؟ ليس الخطر الذى تصوره الماهريون ـ أو اتخذوا منه شفيعا إلى القيام بدعوتهم التى يدعون إليها ـ بأكبر من الخطر ذاته الذى لا يفكرون فيه، خطر التلكؤ وترك الموقف الداخلى معلقا على هذا النحو دون علاج سريع يزيل العلة، ويعد البلاد لما قد تأتى به الحوادث، وتتمخض عنه الأيام»!

على كل حال فسرعان ما دهمت الأحداث مصر ووضعتها فى مواجهة حاسمة مع قضية اعلان الحرب على المحور. ففى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٤٠م بدأ الجيش الإيطالى بقيادة الماريشال جرازيانى زحفه على مصر من الحدود المصرية الليبية، وأخذ يتقدم سريعا فى الأراضى المصرية، فاحتل السلوم، ثم بقبق، ثم سيدى برانى فى منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح.

وبذلك أصبح القرار الذى أصدرته حكومة حسن صبرى باشا بخوض الحرب الدفاعية ينتظر التنفيذ. وقد كانت تلك هى الفرصة التى كان ينتظرها الوزراء السعديون، فطلبوا من حسن صبرى باشا مناقشة موقف مصر من الحرب، ولم يملك حسن صبرى باشا غير الاستجابة، فدعا لاجتماع مجلس الوزراء، ودار الحديث عن هذا التقدم الإيطالى لأول ما انعقدت الجلسة.

فقد ذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر، وهل تعلن الحرب، أو لا تعلنها؟ وقد رد الدكتور محمد حسين هيكل بأن الاتفاق كان على عدم اثارة هذا الموضوع قبل أن يبلغ الايطاليون مرسى مطروح، وبين سيدى برانى ومرسى مطروح مسافة تزيد على المائة من الكيلومترات.

على أن حسن صبرى باشا تدخل قائلا: «لعل من الخير أن نفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة».

وقد كان رأى السعديين صريحا فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعا عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها. على أن حسن صبرى باشا رد بقوله. «أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب، حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة!».

واستطرد قائلا: إن موقف مصر فى هذه الحرب هو موقف معاونة لحليفتها إنجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين (معاهدة ١٩٣٦م)، وإيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر، وإنه قد تحدث إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين، «واتفقنا رأيا على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على إنجلترا من اعلانها الحرب على إيطاليا أو المحور. ومادام

الأمر كذلك، فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، وكل اعتبار لا يمكن أن ينهض إلى جانب هذا الاعتبار».

على هذا النحو انتقلت المسألة بهذا التصوير الجديد عما كانت عليه حين الاتفاق الأول بعدم مناقشة إعلان الحرب قبل بلوغ القوات الإيطالية مرسى مطروح، وعما كانت عليه من دخول مصر الحرب الدفاعية! وهذا التصوير الجديد يجعل مصر تقف موقف الدولة غير المحاربة إلى النهاية!

وعلى حد قول الدكتور محمد حسين هيكل ـ الذى حضر اجتماع مجلس الوزراء السالف الذكر ـ فإنه «إذا ألقت الطائرات الإيطالية أو الطائرات الألمانية على منشآت مصر المدنية أو على مدنها قنابل دمرتها أو فتكت بأبنائها، كان هذا العمل اعتداء غير مشروع ضد دولة مستقلة غير محاربة، وبخاصة بعد أن أعلن الألمان وأعلن الطليان أنهم يحترمون استقلال مصر، وأنهم إذا اضطروا إلى دخول أراضيها لمطاردة الإنجليز فيها، فلن يكون ذلك بقصد الاعتداء عليها، بل لتعقب العدو فيها».

وقد كان من شأن هذا التصوير أن يستهوى نفوس كثرة المصريين، لا نفورا من الحرب لذاتها، بل لأنهم لا مطمع لهم من ورائها، ولأن خوض غمارها قد يعرض منشآتها الحيوية، وفى مقدمتها خزان أسوان، إلى دمار لا سبيل إلى تعويضه قبل سنوات عديدة.

والمهم هو أنه بافصاح حسن صبرى باشا عن نيته فى عدم دخول الحرب، حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة» انتقل الخلاف بينه وبين السعديين من مستوى الخلاف فى الرأى إلى مستوى الأزمة! فعندما عرض

حسن صبرى باشا الأمر للتصويت، وقف السعديون وحدهم، ووقف بقية الوزراء فى الطرف الذى فيه رئيس الوزراء.

عندئذ قرر حسن صبرى باشا إخراج السعديين من الوزارة، فأعلن أن المسألة المتنازع عليها مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها، فهى تتقدم على كل ما سواها، وتتصل بشئون الحكم كلها!

وقد كان فى هذا الكلام ما يعنى للسعديين أن عليهم أن يتفقوا مع رأى الأغلبية، أو يخرجوا من الوزارة! وإزاء ذلك خرجوا من مجلس الوزراء منصرفين يقدمون استقالاتهم فى يوم ١١ سبتمبر ١٩٤٠م.

وكان من الطبيعى أن يكون لهذا الخروج نتائجه المحتومة بالنسبة للموقف الداخلى. فعلى حد قول السفير البريطانى لامسون فى رسالته إلى اللورد هاليفاكس يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٠م، فإن «هزيمة حزب معروف بميوله للبريطانيين وباستعداده للتعاون العسكرى الكامل معنا، من شأنه أن يثبط همة أصدقائنا، وأن يشجع العناصر المعارضة لاشتراك مصر فى الحرب بأى ثمن. وقد ترتب على ذلك هبوط الروح المعنوية لدى الرأى العام وفى الجيش، مما أصبح يشكل عاملا خطيرا فى الموقف الداخلى فى لحظة كان فيه الخطر العسكرى الإيطالى وشيكا. وفى الوقت نفسه فإنه زاد من احتمال ألا يشتبك الجيش المصرى فى الحرب بتوجيه القصر، إذا هاجم الإيطاليون مواقع مثل سيوة التى عهد إلى القوات المصرية الدفاع عنها، وزاد من خطر أن يصبح الجيش معاديا لنا فى حالة حدوث زحف إيطالى ناجح داخل البلاد»!

(٢٨)

سقوط دعاة الحرب
وقبول بريطانيا بحياد مصر*

كانت استقالة السعديين من وزارة حسن صبرى باشا فى ١١ سبتمبر ١٩٤٠م بسبب الخلاف حول دخول مصر الحرب ضد إيطاليا، فرصة لطرح هذه القضية على الرأى العام المصرى، ومعرفة موقفه من الاشتراك فى الحرب.

ذلك أن السعديين لم يقدموا استقالة بسيطة، وإنما قدموها استقالة مسببة. فقد بدأوا هذه الاستقالة بالقول:

«اجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر إزاء هجوم الجيش الإيطالى على أراضيها، وتوغله فيها، ومحاولته تثبيت أقدامه بها، مما لا يدع مجالا للشك فى تصميمه على غزوها خلافا لما أعلنه السنيور موسولينى من أنه لا يضمر اعتداء عليها، ورغما عما حرصت عليه من

* الوفد ١٧ يونيو ١٩٩٦م.

تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها. فكان رأيا أنه لا محل للتردد في المبادرة لتقرير الدفاع عن البلاد، والتقدم بهذا القرار إلى البرلمان، تنفيذا للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقراها عليها ، تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد إذا توغل العدو فى أراضيها.

«ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب، ولكن خير لمصر، وأكرم لعزتها، وأصون لاستقلالها، أن تتحمل هذه الويلات من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها.

«وبما أن غالبية مجلس الوزراء لم يشاطرنا هذا الرأى، فلا يسعنا أن نتضامن معها فى تحمل مسئولية ما ذهبت إليه من أن الحالة لم تصل بعد إلى ما يقتضى اتخاذ موقف ايجابى وعرضه على البرلمان.

«لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا، راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة.

محمود فهمى النقراشى، محمود غالب

إبراهيم عبدالهادى، على أيوب.

فى ١٩٤٠/٩/٢١م

وقد قبل حسن صبرى باشا التحدى، فرد على السعديين بجواب فى اليوم نفسه قال فيه:

«شئتم أن تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاثة، أمورا رأيتها إلى الإغراق فى التطير أدنى منها إلى القصد والإنصاف. وإنه ليؤسفنى أن أرانى مضطرا أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعا للأمور فى نصابها.

«لقد عرضتم على مجلس الوزراء أنتم وزملاؤكم اقتراحا خطيرا يرمى إلى الزج بالبلاد فورا فى أتون الحرب ومعمعاتها، من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة قاهرة. فرفض المجلس ـ بالاجماع ـ اقتراحكم، وظللتم وحدكم مقدميه ومؤيديه. ورأى إخوانكم أن التريث أحجى وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها، حتى تتكشف خفايا النيات، وتتأكد بوادر الغايات.

«فما كانت مصائر الأمم تعالج بالخفة والتطير من كل حادث أو طارئ، وإنما تساس وتعالج بالرؤية والتدبر وتقدير العواقب، إذ سلامة الوطن يجب أن تظل وحدها غاية الغايات.

«وإذا كان ذلك واجبا فى الأوقات العادية، فهو فى هذه الأوقات العصيبة ألزم وأوجب.

«وإنى إذ أبلغكم قبول استقالتكم، أقدم لكم خالص شكرى...» إلى آخره.

ويلاحظ أن حسن صبرى فى هذا الخطاب لم يرفض مبدأ إعلان الحرب على إيطاليا صراحة، وإنما تذرع بضرورة التريث حين البت فى مصائر البلاد

وأقدارها، حتى تتكشف خفايا النيات، وتتأكد بوادر الغايات ، ومعنى ذلك: حتى تظهر إلى أين تميل كفة الحرب: إلى الحلفاء أم إلى المحور؟

على أنه فى ذلك الحين كان قد أقنع السفارة البريطانية بأن عدم إعلان مصر الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والإيطاليين الجوية، حرصا منهم على استبقاء اعتقادها بصحة ما صرحوا به من احترامهم لاستقلالها.

ثانيا، أن أهم ما يهم العسكريين البريطانيين من مصر هو أن تظل قاعدة حربية آمنة مطمئنة، فلو أصابت غارات الألمان والإيطاليين الشعب المصرى فى مدنه وقراه، فيخشى اضطراب المصريين وبرمهم بالإنجليز والقيام ضدهم. أما إذا بقيت الغارات الألمانية والإيطالية موجهة للأهداف الحربية البريطانية وحدها، فذلك أمر لا يثير الشعب المصرى. وبالتالى يوفر على القوات البريطانية عناء التفكير فى انتقاض الشعب المصرى وما يمكن أن يواجه به هذا الانتقاض.

ثالثا، أن القوات المصرية فى الصحراء الغربية وعلى قناة السويس، سوف تقوم بالواجب المنوط بها، بالاتفاق مع القيادة البريطانية وأركان حرب الجيش المصرى، فى حماية المنشآت العامة، وصد المغيرين على الصحراء فى الأماكن التى تعسكر فيها، ودفع الغارات عن قناة السويس.

وقد ذكر الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته أن حسن صبرى باشا أخبره بأن الإنجليز قد اقتنعوا بهذه الحجج فى ابقاء مصر دولة غير محاربة.

وقد أثبتت المراسلات السرية بين لامبسون وحكومته صحة هذا الكلام. فقد كتب لامبسون إلى حكومته فى يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٠م يقول: «إن رأى

القيادة البريطانية العليا فى الموقف حتى ذلك الوقت، هو أن «مصلحتنا المباشرة» تكمن فى امتناع مصر عن الاشتراك الفعلى فى الحرب، حتى لا يجر ذلك الى قصف الإيطاليين القاهرة، «ويورطنا» ـ بالتالى فى اجراءات أمن موسعة».

على أن الحكومة البريطانية لم تكن من هذا الرأى، إذ كانت ترى أن حمل الحكومة المصرية على إعلان الحرب سوف تكون له أصداء طيبة فى جهات أخرى تتأثر بموقف مصر. وفى الوقت نفسه فإن دخول مصر الحرب سوف يجعلها تتحمل مسئولية أكبر فى الدفاع عن نفسها، وبالتالى تتفرغ القوات البريطانية للعمل فى ميادين أخرى عند الضرورة.

وقد انتهزت الحكومة البريطانية فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٠م فرصة نجاح القوات البريطانية بقيادة الجنرال أوكونور فى صد الهجوم الايطالى، واستيلائها على سيدى برانى، فى الإلحاح على السفارة البريطانية بهذا الرأى، والضغط على الحكومة المصرية.

على أن السير مايلز لامبسون رد فى ١٣ ديسمبر بأنه «تشاور مع القائد العام لقوات الشرق الأوسط، وكانت وجهة نظرهما متفقة على أن هذا الوقت ربما كان أسوأ الأوقات للقيام بهذا الضغط، لأن إعلان مصر الحرب فى الوقت الذى نجحت القوات البريطانية فى طرد الغزاة الإيطاليين من الأراضى المصرية، قد يثير تعليقات تجرح مشاعر المصريين، وقد يجر إلى هجوم جوى إيطالى.

«وفضلا عن ذلك، فإنه من الناحية السياسية فإن إعلان مصر الحرب سوف يجعلها تشعر بأن لها الحق فى التقدم بمطالبها إلى مؤتمر الصلح، وهذه

المطالب قد تسبب احراجا، وقد تشترط الحكومة المصرية لذلك شروطا من الآن، وبالتالي فلا ضرورة لهذا الضغط».

ومعنى هذا الكلام من لامبسون هو خشيته من أن يؤدى اشتراك مصر في الحرب إلى نجاحها بعد الحرب فى التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦م. وهو نفس الموقف من مذكرة الوفد الشهيرة فى أبريل ١٩٤٠م التى رفضت فيها بريطانيا الالتزام بالدخول فى مفاوضات مع مصر بعد الحرب يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء النيل.

ومن هنا رأى السفير لامبسون أنه بعد أن نجحت القوات البريطانية وحدها فى طرد الإيطاليين فإن الضغط على مصر لإعلان الحرب يفيد مصر بعد الحرب، وبالتالى فيجب الاكتفاء بما تقوم به مصر ـ بدون إعلان حرب ـ من الالتزامات التى فرضتها المعاهدة، واشتراكها مع القيادة البريطانية فى حماية المنشآت العامة، وصد المغيرين فى الصحراء على الأماكن التى تعسكر فيها، ودفع الغارات عن قناة السويس.

لذلك أشار لامسون إلى القول بأنه إذا رأى اللورد هاليفاكس أن الأثر الطيب لإعلان مصر الحرب فى البلاد الأخرى سوف يفوق المساوئ التى ذكرتها، فقد تستجيب الحكومة المصرية لمطلب إعلان الحرب بدون معارضة شعبية كبيرة، ولكن ذلك غير مؤكد، وفوق ذلك فقد تحاول وضع شروط من الآن!.

والمهم هو أن المصريين لم يجدوا فى موقف بريطانيا المضاد للمصالح المصرية، والذى صورته مذكرة الوفد فى أول أبريل ١٩٤٠م، ما يقنعهم بأنهم

يواجهون مع بريطانيا قضية مشتركة هى قضية الدفاع عن الديمقراطية، وأنهم سوف يقتسمون مكاسب النصر مع بريطانيا، وإنما شعروا بأنهم سوف يتحملون مخاطر أكبر مما يتعرضون لها، دون أن ينالهم أى كسب فى المقابل! ومع أنهم كانوا يدركون خطر الفاشية والنازية التى تمثلها إيطاليا وألمانيا، فإن هذا الخطر كان بعيدا وغير مجرب، بينما كان الخطر البريطانى موجودا بالفعل.

وقد فهم المصريون الموقف على أن بريطانيا اتخذت من مصر قاعدة حربية وبحرية لجيوشها ولأسطولها، ضد إيطاليا، فإذا اتخذت الدولتان مصر ميدانا لقتالهما فهذا لا يعنى تورط مصر فى هذا القتال. وقد ضرب الرافعى المثل فى ذلك بقوله: «هب أن سويسرا مثلا قد اجتازت دولتان متحاربتان حدودها لكى تتخذاها ميدانا لقتالهما، أفيكون مفروضا عليها فى هذه الحالة أن تحارب الدولتين كلتيهما، أو إحداهما؟ لا أظن أحدا يقول بذلك، إنما يجب علينا أن نحارب إيطاليا إذا اعتدت على استقلالنا، أو اعتدت على الأهداف المصرية المستقلة. أما إذا كان هجومها موجها إلى الأهداف العسكرية البريطانية، ولو كانت هذه الأهداف فى جزء من أرض مصر، فلا الوطنية ولا الالتزامات التى فرضتها المعاهدة على مصر تحتم عليها فى هذه الحالة أن تحارب إيطاليا لرد الهجوم.

وقد كان هذا المعنى هو الذى عبر عنه الشيخ مصطفى المراغى، الوثيق الصلة بالقصر الملكى، عندما وصف الحرب الدائرة بين المعسكرين الاستعماريين بأنها «حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل».

مع ذلك فإن موقف مصر لم يعفها من تحمل نصيبها من الغارات الجوية! وقد كانت الإسكندرية أكثر المدن استهدافا لطائرات المحور، الأمر الذى

روع السكان المدنيين من توالى هذه الغارات، فلجا الألوف منهم إلى الهجرة من الإسكندرية إلى داخل البلاد، كما هاجر بعض سكان القاهرة إلى الريف فرارا من الغارات، واضطرت الحكومة إلى انشاء مخابئ عديدة فى الإسكندرية والقاهرة وعواصم المديريات.

ولقد دفع الشعب المصرى فى هذه الغارات الثمن الذى كانت حكومة الوفد حريصة على اعفائه من دفعه، عندما ضمنت المعاهدة ١٩٣٦م بنودا تقضى ببناء ثكنات للقوات البريطانية فى منطقة القنال تبعد هذه القوات عن التغلغل داخل المبانى والمنشآت، ولكن الانقلاب الذى قام به القصر الملكى عطل تنفيذ هذه البنود، بينما وقفت بعض الأصوات الفاشية مثل صوت أحمد حسين يندد ببناء الثكنات، بحجة أنه يجب على المصريين طرد البريطانيين من مصر وليس بناء ثكنات لاقامتهم!

على أن من المتفق عليه ـ مع ذلك ـ أن الشعب المصرى كان جديرا بأن يدفع ثمنا أكثر فداحة لهذه الغارات لو أنها انصبت على مدنه ومنشآته العمرانية والاقتصادية، فضلا عما كان عليه أن يدفعه من أرواح بنيه فى ساحات القتال لغير ما هدف من تحرر أو استقلال كانت بريطانيا ترفض الالتزام به.

وقد كانت هذه الصيغة هى التى استقرت عليها السياسة المصرية فيما بقى من سنوات الحرب، لذلك فعندما أراد القصر الملكى الخروج على هذه الصيغة مع تطورات الحرب لغير صالح الحلفاء، وإثبات ولائه للمحور وعدائه للإنجليز، لكى يحتفظ بعرشه إذا نجح الألمان فى اختراق الدلتا والوصول إلى

القاهرة - فإنه وضع الإنجليز في الوضع الذي يدفعهم إلى التدخل حتى لا تنحاز مصر إلى المحور في تلك اللحظات الفاصلة، ولم يجدوا من سبيل أمامهم سوى الانحياز للحياة الدستورية في مصر التي وجدوا فيها الأمان لهم من تلك السياسة الخطرة، فكان تدخلهم لاعادة الحياة الدستورية والنيابية السليمة في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م.

الفصل الثالث

قطع العلاقات مع حكومة فيشى
وإقامة العلاقات مع الإتحاد السوفيتى

(٢٩)

أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى*

عرضنا فى الصفحات الماضية سياسة مصر إزاء ألمانيا وإيطاليا، من خلال عرضنا لموقفها من الحرب. ومع استمرار الحرب أخذت دول العالم الأخرى المتصلة بالصراع العالمى تنقسم من وجهة نظر السياسة المصرية الخارجية إلى ثلاثة معسكرات: المعسكر الأول، معسكر الدول التى انضمت للمحور كاليابان، أو وقعت تحت الاحتلال النازى والفاشى ودارت فى فلكه. والمعسكر الثانى، معسكر الدول التى احتفظت بحيادها. أما المعسكر الثالث، فهو معسكر الحلفاء.

وبالنسبة للمعسكر الأول، فقد اتبعت مصر ازاءه نفس السياسة التى اتبعتها إزاء ألمانيا وإيطاليا ، فقد قطعت علاقاتها السياسية مع سائر الحكومات

---

* الوفد ٢٤ يونيو ١٩٩٦م.

التى أصبحت فى حالة حرب مع بريطانيا، وهى اليابان، ورومانيا، والمجر، وبلغاريا، وفنلندا. أما المعسكر الثانى، وهو معسكر الدول المحايدة، فقد رأت السياسة المصرية أن تحتفظ لنفسها «بنوافذ» فى هذه المراكز الدبلوماسية المهمة تطل منها على السياسة الدولية فى أوروبا. وهذه النوافذ هى: «أنقرة»، و«مدريد»، و«استوكهلم»، و«لشبونة».

فأين مكان حكومة فيشى بين هذين المعسكرين؟ لقد كانت فرنسا فى ذلك الحين منقسمة إلى منطقتين: الأولى، وتشمل ثلاثة أخماس الأراضى الفرنسية وكانت تحت الاحتلال النازى، أما المنطقة الثانية فكانت تحت حكومة فيشى. وكانت هذه الحكومة منذ البداية تتنازعها الاتجاهات بين التعاون المطلق مع ألمانيا والتعاون المقيد بشروط الهدنة. ومنذ عام ١٩٤١م أخذ الاتجاه الأول يتغلب، خصوصا على يد الأميرال دارلان نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والبحرية، وقد تمثل ذلك بصفة خاصة فى أثناء حركة رشيد عالى الكيلانى، حين سمحت حكومة فيشى بمرور بعض المساعدات الألمانية عبر سوريا إلى العراق، وحين عقد الأميرال دارلان اتفاقية مبدئية مع الألمان فى ٥ — ٦ مايو لنقل ثلاثة أرباع المعدات الحربية المخزونة فى سوريا التى كانت تحت اشراف لجنة الهدنة الإيطالية، إلى العراق، كما منح السلاح الجوى الألمانى تسهيلات فى سوريا. ومع نهاية العام كانت فيشى قد ذهبت بعيدا فى التعاون مع الألمان، فقد أخذت تمون جيوش المحور فى طرابلس عن طريق تونس، كما أخذ اسطولها التجارى يساعد أيضا فى نقل المؤن والذخائر.

ومنذ أخذ موقف حكومة فيشى يتجه إلى التعاون المطلق مع المحور، أخذت الحكومة البريطانية تضغط على الحكومة المصرية لتقطع علاقاتها

السياسية معها. على أن الأمر كان يختلف مع فرنسا عنه مع الدول الأخرى من عدة أمور:

أولها، أن حكومة فيشى لم تكن فى حالة حرب مع بريطانيا.

ثانيا، أنه كان يوجد بفرنسا عدد كبير من الطلاب المصريين من أعضاء البعثات التعليمية قدر عددهم بنحو ١٨٠ طالبا.

ثالثا، أن فرنسا كان لها مركز خاص تقليدى فى مصر، خصوصا فى النواحى الثقافية والمالية.

لكل هذه الأسباب، فقد عالجت الحكومة المصرية الأمر باتخاذ اجراءات فردية ضد بعض الموظفين الفرنسيين الموالين للمحور، فاعتقل بعضهم ورحل آخرون. ولكن الحكومة البريطانية لم يرضها ذلك تمام الارضاء، خاصة مع تزايد التعاون الفرنسى الألمانى، لذلك كررت طلبها قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى. فلما كان أول عام ١٩٤٢م، وكانت المشاورات حول هذه المسألة قد انقضى عليها عدة أشهر، ضغطت بريطانيا فجأة على مصر بحجة أنها تلقت أنباء خطيرة تتعجل قرار الحكومة فى هذا الموضوع. فلم تجد حكومة سرى باشا بدا من الاذعان.

وقد قدر لقرار حكومة سرى باشا أن تكون له عواقب خطيرة: فمن ناحية، اتخذت الوزارة قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى بينما كان فاروق متغيبا عن القاهرة فى منطقة البحر الأحمر. ومع أن أحمد حسنين باشا قد تدخل تدخلا أدى إلى أن استبدل حسين سرى باشا بذلك القرار قرارا

آخر يقضي «بوقف» العلاقات بدلا من «قطعها»، إلا أن فاروق عند عودته اعتبر تصرف الوزارة في غيابه «تجاوزا لحقها الدستوري فيه مساس بحقوقه»، نظرا لأن السفراء والوزراء المفوضين ـ كما كان يرى ـ إنما هم يمثلون الملك، ومن ثم فلا يجوز التصرف في أمرهم قبل عرض الأمر عليه. وبناء على ذلك فقد أوقف وزير الخارجية عن عمله، وأخذ يعد العدة لتنحية الوزارة كلها والمجيء بوزارة أخرى!

ومن الناحية الأخرى، فإن الإنجليز اعتبروا هذا الموقف من الملك «عملا غير ودي»، وابلغوا رأيهم لحسين سري باشا. وقد وجدوا لزاما عليهم مساندة الوزارة التي اتخذت هذا القرار بناء على طلبهم، فذهب السفير البريطاني لمقابلة الملك يوم ٢٨ يناير ١٩٤٢م حيث قام بمحاولة لانقاذ وزارة حسين سري باشا. ولكن هذه المحاولة لم تنجح.

أما من الناحية الثالثة، فحين وقعت أزمة الثقة بين الملك فاروق وحسين سري باشا، سارعت التيارات المتصارعة في القصر إلى ركوب هذه الأزمة لخدمة مآربها. وكان في القصر تياران رئيسيان: أحدهما يمثله أنصار على ماهر باشا، وعلى رأسهم الأخوان عبدالوهاب وعبدالعزيز طلعت، وكانوا يعملون لعودة على ماهر باشا إلى الحكم. والثاني بقيادة أحمد حسنين باشا، وكان يعمل للحيلولة دون وصول على ماهر باشا إلى الحكم عن طريق تأليف وزارة قومية برياسة النحاس باشا. وقد استطاعت جماعة على ماهر باشا السيطرة على الموقف عن طريق تدبير مظاهرات ٣١ يناير التي هتفت فيها الجماهير بحياة على ماهر باشا، ثم مظاهرات اليوم التالي (أول فبراير) التي هتف فيها

المتظاهرون بحياة روميل! وكان ذلك ما دعا الإنجليز إلى تحركهم المعروف الذى أدى إلى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م.

(٣٠)

اعتراف حكومة الوفد بالاتحاد السوفيتى*

باعتلاء وزارة الوفد الحكم فى ٥ فبراير ١٩٤٢م دخلت سياسة مصر الخارجية مرحلة جديدة. فمن الناحية الداخلية فإن هذه السياسة قد تركزت تماما فى يد الحكومة ولم يبق للملك تأثير فيها بأى حال. وكنا قد لاحظنا كيف إن تدخل فاروق فى بداية نشوب الحرب العالمية قد منع وزارة على ماهر باشا من التورط فى الحرب الهجومية، كما أن اختياره حسن صبرى باشا لتولى الوزارة بعد طرد على ماهر باشا من الحكم، كان المقصود به الالتفاف حول رغبة الإنجليز فى دخول مصر الحرب الدفاعية. وكان تعيين حسين سرى باشا بعد حسن صبرى باشا مقصودا به خدمة نفس الغرض، نظرا لصلة القرابة بين حسين سرى باشا وفاروق من جهة، وولاء حسين سرى باشا للانجليز من

---

* الوفد ٢ أغسطس ١٩٩٦م.

جهة أخرى. وفى تلك الأثناء، كان فاروق يقود سياسة الاتصالات السرية بالألمان التى كان يقصد بها حماية نفسه وعرشه عند حدوث غزو ألمانى للبلاد.

أما من الناحية الخارجية، فنلاحظ عدة أمور: الأمر الأول، استقرار سياسة عدم خوض الحرب الدفاعية تماما فى عهد حكومة الوفد. وقد تمثل ذلك عند اختراق قوات الماريشال روميل الحدود المصرية ووصوله إلى العلمين. فتجمع المصادر العربية على أن النحاس باشا كان ينوى استقبال قوات روميل بوصف مصر دولة محايدة. فقد أورد الدكتور هيكل أن النحاس باشا أخبره بذلك وبأنه أصدر أوامره وتعليماته إلى محافظ الإسكندرية «ليتلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا». وقد حاول النحاس باشا اقناع الإنجليز باعلان القاهرة مدينة مفتوحة، منعا لتدميرها عند الدفاع عنها أو عند غزوها، ولكنه فشل فى ذلك لأن سياسة الإنجليز كانت قد استقرت على الدفاع عن مصر "برا شبرا!!

أما الأمر الثانى، فهو الاعتراف بأكبر قوة اشتراكية عالمية مناضلة فى ذلك الحين، وهو الاتحاد السوفيتى. وتأخر اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى حتى أغسطس ١٩٤٣م قضية تستحق الاهتمام، وينبغى تحديد المسئولية فيها: هل تلقى على عاتق بريطانيا أو تقع على عاتق البورجوازية المصرية الكبيرة وعلى رأسها القصر؟

وبالنسبة لبريطانيا، فقد كانت أولى الدول الرأسمالية التى عقدت مع الاتحاد السوفيتى اتفاقا تجاريا فى ١٦ مارس ١٩٢١، واعترفت بذلك به من

الناحية الفعلية de facto، ثم أتبعت ذلك بالاعتراف به من الناحية الشرعية de jure في فبراير ١٩٢٤م، وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسى. ومع أن العلاقات قد ساءت بين البلدين فى عهد حكومة المحافظين على النحو الذى أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فى مايو ١٩٢٧م، فإن العلاقات لم تلبث أن استؤنفت بينهما فى سبتمبر ١٩٢٩م. ومع ظهور الخطر النازى، أصبح هناك تياران فى الدوائر الحاكمة البريطانية: أحدهما يدعو إلى التفاهم مع النازيين والاستجابة لبعض مطالبهم، وعلى رأس هذا التيار جون سيمون ونيفيل تشمبرلن، والثانى يراقب تزايد الخطر النازى ويرى فى الاتحاد السوفيتى عاملا مهما فى إقرار السلام الأوروبى، ويدعو إلى وقف الخطر النازى عن طريق اتفاق بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى يجبر الألمان على المحاربة فى جبهتين، وكان على رأس هذا التيار المستر تشرشل. على أنه باعتلاء نيفيل تشمبرلن الحكم فى يونية ١٩٣٧م انتصرت سياسة التهدئة مع ألمانيا.

فى ذلك الحين، وحتى عام ١٩٣٦م، كانت سياسة مصر الخارجية فى يد بريطانيا من الناحية الفعلية. ومن ثم فإن مسئولية عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى إلى هذا الحين تقع على بريطانيا بصفة مطلقة. وتبدأ مناقشة مسئولية مصر منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦م. وهناك أربع مراحل يمكن إبرازها فى هذه المسألة: المرحلة الأولى من إبرام المعاهدة إلى ٢١ أغسطس ١٩٣٩م، والثانية من هذا التاريخ إلى ٢١ يونية ١٩٤١م (تاريخ هجوم الجيش النازى على الاتحاد السوفيتى). والثالثة تنتهى فى ٤ فبراير ١٩٤٢م، أما المرحلة الرابعة فهى مرحلة الاعتراف بالاتحاد السوفيتى.

وبالنسبة للمرحلة الأولى، فنلاحظ أنه ما كادت مصر تبرم معاهدة ١٩٣٦م واتفاق الامتيازات الأجنبية، وتطلق يدها فى شئونها الخارجية فى إطار المحالفة، حتى أخذت تتطلع إلى إقامة علاقات سياسية بينها وبين الاتحاد السوفيتى. وقد أثير هذا الموضوع فى مجلسى البرلمان أكثر من مرة، وترتب عليه محادثات دارت فى عام ١٩٣٨م بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية فى أنقرة لاعادة العلاقات التجارية، ولكنها لم تنته إلى نتيجة عملية. فلما كانت الدورة البرلمانية التى سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية، وجه أحد الشيوخ استجوابا للحكومة عن أسباب «تباطؤ وزارة الخارجية فى الاعتراف بحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، تلك الحكومة الممثلة لشعب أصبح اليوم من أقوى الشعوب وأرقاها، وتطمع الدول الكبرى، ومنها المتحالفة معنا، فى طلب وده والتعاقد معه». وقد أجل الرد على هذا الاستجواب إلى الدورة التالية.

أما فى مجلس النواب فقد وجه أحد النواب إلى الحكومة عدة أسئلة ذات مغزى. فقد سألها عن «الدول التى اعترفت بحكومة السوفيت الروسية، والدول التى أبرمت معها معاهدات، وما تاريخها ونوعها؟ وهل قبلت روسيا عضوا فى عصبة الأمم؟ ومتى كان ذلك؟ وما السبب فى عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة سالفة الذكر إلى الآن؟ وهل لا يرى دولة الوزير أن فى الاعتراف بها فتحا لسوق جديدة للقطن المصرى؟».

وبتاريخ ٧ مايو ١٩٣٩م قررت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية أن يعهد إلى سفير الحكومة المصرية فى لندن أمر الاتصال بالسفير السوفيتى ليطلب إليه

يذل نفوذه لدى حكومته للدخول فى مفاوضات لإنماء حركة التبادل بين البلدين، مع الاعراب له عن استعداد السلطات المصرية للنظر فى الاقتراحات التى ترى حكومة السوفيت التقدم بها لمباشرة المفاوضات. كذلك فقد تضمن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية وزارة الخارجية رغبتها فى تذليل «العقبات التى كانت تحول دون تبادل التمثيل السياسى مع حكومة السوفيت». وتحقيقا لهذه الرغبة وتكملة للمحادثات التى كانت دائرة بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية فى أنقرة عام ١٩٣٨م لإعادة العلاقات التجارية، عهدت الحكومة المصرية إلى سفير مصر فى لندن للاتصال بالسفير السوفيتى وإبلاغه مضمون قرار اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية.

وفى ٦ سبتمبر ١٩٣٩م أبلغ السفير السوفيتى السفير المصرى بأن حكومته قد اتخذت قاعدة لا تتحول عنها تقضى بألا تعقد معاهدات أو اتفاقات تجارية إلا مع الدول التى تعترف بها وتعترف بحقها الكامل فى العلاقات الدبلوماسية، وأن ذلك كان السبب فى فشل المفاوضات التى جرت فى العام السابق فى أنقرة.

وإزاء هذا رأت وزارة الخارجية المصرية أنها لا تستطيع أن تغفل رغبات البرلمان المتعددة فى إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وتنشيط التجارة الخارجية والاقتصاد المصرى. كما لاحظت أن «الظروف التى دعت أول الأمر إلى تجنب هذه الدولة صاحبة المركز الممتاز فى الوقت الحاضر قد مسها التغيير»، وأن اختلاف نظام الحكم بين الدولتين لا يمنع من وجود علاقات سياسية وتجارية بينهما، «على أساس عدم تدخل إحداهما فى شئون الأخرى».

واقترحت الوزارة بناء على ذلك على مجلس الوزراء «إعادة العلاقات السياسية بين المملكة المصرية والاتحاد السوفيتي، والترخيص لها بالمضى فى ذلك، على أساس امتناع روسيا عن كل دعاية سوفيتية بالبلاد».

فى ذلك الحين كانت الوزارة التى تتولى الحكم برأسها على ماهر باشا. وقد اجتمع مجلس الوزراء فى يوم ٢١ أغسطس ١٩٣٩م حيث ناقش هذه المسألة وانتهى إلى التصديق على اقتراح وزارة الخارجية المصرية. ولكن بعد يوم واحد عقد الاتحاد السوفيتى معاهدة عدم الاعتداء المشهورة بينه وبين ألمانيا النازية، بينما كان الموقف الدولى يتوتر وتنذر الأمور بالحرب، فجمدت الحكومة المصرية على الفور قرارها باعادة العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتى.

وفى الفترة من هذا التاريخ حتى الهجوم النازى على الاتحاد السوفيتى، كانت مسألة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى تعتبر انتهاكا لنصوص التحالف. ولكن عندما زالت هذه الظروف المانعة بتحالف الاتحاد السوفيتى مع بريطانيا، كانت مياه كثيرة قد مرت تحت الجسور. ففى ذلك الحين كان قد برز تفوق الألمان فى ميدان الحرب، وتزايد الشعور العدائى لبريطانيا فى أوساط الجماهير المصرية بسبب سياستها الاقتصادية الاستغلالية. وفى الوقت نفسه تزايدت ميول فاروق نحو الألمان، واتضح له أن خطر انتصار التحالف الإنجليزى السوفيتى هو أخطر بكثير من انتصار التحالف الفاشى. وعلى ذلك فلم يترتب على قيام التحالف الإنجليزى السوفيتى اعتراف من جانب مصر بالاتحاد السوفيتى، على الرغم من أن العلاقة بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى أصبحت بكل تأكيد أقوى بكثير من العلاقات التى كانت قائمة بينهما قبل الحرب!

على هذا النحو يمكننا أن نقرر أن عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة تقع المسئولية فيه على السلطات المصرية الحاكمة، ونستبعد وجود دور لبريطانيا فى ذلك.

فلما تولت وزارة الوفد الحكم فى فبراير ١٩٤٢م، أخذت الظروف تتغير على النحو الذى انتهى بالاعتراف بالاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤٣م. وأول هذه الظروف اختفاء سيطرة القصر الموالية للمحور على السياسة المصرية الخارجية. ثانيا ـ تحول دفة الحرب إلى جانب الحلفاء بعد معركتى العلمين وستالينجراد. ثالثا ـ تزايد الشعور الموالى للاتحاد السوفيتى فى مصر مع صمود شعبه فى معركة ستالينجراد. ويمكن القول بأن الاتحاد السوفيتى بصمود شعوبه، قد استقطب الاهتمام الذى كان يوجهه الشعب المصرى للألمان بسبب تفوقهم العسكرى على الإنجليز، ذلك أن الشعب المصرى، عداء منه للاحتلال، كان يبدى تعاطفه مع أى قوة عالمية تتناقض مصالحها مع مصالح بريطانيا. وبالنسبة للاتحاد السوفيتى، فعلى الرغم من أنه كان فى ذلك الحين حليفا لبريطانيا، فإن التناقض الأيديولوجى بين البلدين لم يكن مما يغيب عن ألباب المصريين، وكان يحملهم على التفكير فى الاستعانة به فى مرحلة ما بعد الحرب حين يستأنفون نشاطهم ومسعاهم لاستكمال استقلالهم!

وعلى كل حال، فمن المحقق أنه فى مناخ التحالف البريطانى السوفيتى أخذت تظهر وتنمو التنظيمات الاشتراكية ويشتد التيار اليسارى. وفى حزب الوفد أخذت العناصر التقدمية تزحف على قياداته وتتسلل إلى صفوفه، حتى إذا أعلن الاتحاد السوفيتى إلغاء الكومنترن، أعطى ذلك دفعة قوية لهذه العناصر

لحمل وزارة الوفد على إعلان اعترافها بالاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤٣م. ويظهر أثر العامل الأخير واضحا فى خطاب النحاس باشا الذى ألقاه فى المؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣م، فقد قال فيه:

«بمجرد إلغاء الشيوعية الدولية، وتصريح المارشال ستالين بأن إلغاءها ينهض دليلا على افتراء من يزعمون أن موسكو تتداخل فى شئون الأمم الأخرى، وتعمل على تغيير نظمها الاجتماعية، قد بادرنا إلى الاعتراف باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، مع ما يستتبعه ذلك من إنشاء العلاقات السياسية والقنصلية بين الدولتين. وقد كان لى، كما تعلمون، حظ استقبال سعادة الرفيق مايسكى، الذى كان سفيرا لموسكو فى لندن، والذى يشغل منصب الكوميسير المساعد للشئون الخارجية السوفيتية، عند مروره بالقاهرة، فوطدت معه أحسن علاقات الود والتفاهم، سواء بيننا شخصيا أو بين حكومتينا أو بين بلدينا».

* * *

على هذا النحو جرت سياسة مصر الخارجية إزاء الدول الكبرى المتصارعة أثناء الحرب العالمية الثانية، محكومة بشروط معاهدة ١٩٣٦م وقيودها، ومتأثرة بالتيارات السياسية الداخلية المختلفة.

وقد ارتضت مصر سياسة الوقوف موقف الحياد، أو بمعنى أدق موقف الدولة غير المحاربة، وظلت تلتزم بهذا الموقف إلى نهاية الحرب. ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة أنها أعلنت الحرب على ألمانيا واليابان فى فبراير ١٩٤٥م، لأن هذا الإعلان لم يكن إلا إجراء شكليا لاستيفاء الشرط الذى اشترطه

الحلفاء في مؤتمر القرم لقبول أى دولة في مؤتمر سان فرنسيسكو الذى أرسيت فيه الأمم المتحدة، فضلا عن أن الحرب كانت قد أوشكت على نهايتها.

ومع ذلك فإن مقاومة الشعب المصرى لهذا الإجراء الشكلى قد بلغت غايتها من العنف حين دفع الدكتور أحمد ماهر حياته ثمنا له، وبهذا المشهد المأساوى تنتهى معركة تجنيب مصر ويلات الحرب.

الكشافات

★ قام بإعداد هذه الكشافات:

الأستاذ / سامى عزيز فرج

بمساعدة السيدة/ إستيرة غالى تاوضروس

١ ـ كشاف الأعلام

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ن ـ

٢ ـ كشاف الهيئات

— د —

— ر —

— س —

— ش —

— ع —

— ق —

٣ ـ كشاف البلاد والأماكن

- ي -

٤ ـ كشاف الحوادث

- ز -

- س -

- ص -

- ط -

- غ -

- ق -

- م -

— ن —

٥ ـ كشاف الدوريات

أولا : الجرائد

ثانياً ـ المجلات

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ – تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ – ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ – تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ – ١٩٤٨) – مجلدات (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ – عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ – الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ – الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ – الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

١٣ – مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .

١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثاني . (القاهرة :
مكتبة مدبولي ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى
(القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء–
١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩)
(القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، سلسلة تاريخ المصريين عدد (٦١).

٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .

٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢).

٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٧ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٨ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ - جماعات التكفير في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ - مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ - أوراق في تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ - هيكل والكهف الناصري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ - مصر في عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ - مصر في عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٥ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٧ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].

٤٨ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].

٤٩ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].

٥٠ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥١ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٩٩٧.

٥٢ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

مع آخرين :

٥٤ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٥ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٦ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود.رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٥٧ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

الفهرس

الفصل الثانى

الفصل الثالث:

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٧٤٠ / ١٩٩٧

I.S.B.N 977-01-5536-5

لم تكن فكرة وقوف مصر على الحياد في الحرب العالمية الثانية تخطر ببال أحد ممن وقعوا معاهدة ١٩٣٦، لا من الجانب المصرى ولا من الجانب البريطانى، لأن اشتراك مصر في الحرب مع بريطانيا، كان هو الثمن الذى دفعته مصر لانهاء الاحتلال البريطانى لأرضها، والإعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ومساعدتها على إنهاء الامتيازات الأجنبية التي كانت تقيد حريتها التشريعية.

ولكن المتغيرات الداخلية السياسية والاجتماعية في مصر، تدخلت لتفرض على مصر سياسة تجنب ويلات الحرب. وهذا الكتاب يروى قصة هذه المتغيرات وملابساتها.

٥٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب